وزارة التـعلـيم العـالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر * بسكرة *
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية– القطب شتمة–
قسم العلوم الإنسانية
شعبة تاريخ

عنوان المذكرة

أزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية
و تأثيرها
على اندلاع الثورة التحريرية

مـذكرة مكملة لنيل شهادة المـاستر في تخـصص
التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:
منال شرقي

إشراف الأستاذ:
مسعود مزهودي

السنة الجامعية:2013/2012

شكر و عرفان

الحمد لله العلي العظيم، الذي منحني الصبر والقوة والطموح، ومنّ عليّ بنعمة الصحة والعافية، وسخر لي يد العون والمساعدة، لإتمام هذا العمل. لأخص بالذكر:

أستاذي المشرف مزهودي مسعود الذي لم يدخر أي جهد، في توجيه النصيحة ومتابعة خطوات البحث إلى نهايتها،له مني جزيل الشكر والامتنان.

إلى عمال مكتبة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية لأخص بالذكر، المكتبية زيدان هاجر، التي ساعدتني كثيرا، فتمنياتي لها بالنجاح والتوفيق.

إلى خالي عبد العزيز إدريس، الذي لم يبخل عليّ بدعمه لي بمجموعة كبيرة من الكتب، التي كانت سندا لي طيلة فترة إنجازي للدراسة.

إلى كل أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ.

إلى كل أعضاء أسرة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – القطب الجامعي شتمة – جامعة محمد خيضر– بسكرة –

المقدمة

تنوعت أساليب الكفاح و المقاومة الجزائرية للإستعمار الفرنسي تماشيا مع سياسته، فاستخدم تارة الكفاح المسلح و تارة الكفاح السياسي، و قد ظهر هذا الأخير في جملة من الأحزاب السياسية التي نشأت في الجزائر خلال القرن العشرين، و التي ساهمت في ظهورها جملة من الظروف؛ كفشل المقاومة الشعبية المسلحة ضد الإحتلال الفرنسي منذ عام 1830، و استمرارها إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر برضوخها في الأخير أمام القوة الإستعمارية، و على الرغم من ذلك فإنه لم يستطع القضاء عليها لكونها حافظت على روح المقاومة وشكلت بذلك رصيدا نضاليا هاما يعتمد عليه، كما شكلت نهاية الحرب العالمية الأولى منطلقا لها، لما أفرزه هذا الحدث من مفاهيم كحق الشعوب في تقرير مصيرها و المناداة بالحرية و الإستقلال، فتبلورت بذلك الأفكار السياسية واتضحت المطالب الوطنية التي قادتها شخصيات بارزة لها وزنها ورصيدها الثقافي والنضالي، و من بين هذه الأحزاب التي فرضت وجودها على الساحة السياسية نجد: نجم شمال إفريقيا الذي تأسس في باريس سنة 1926، و أصبح يعرف منذ عام 1937 بحزب الشعب الجزائري، و لقب "بالحركة الإستقلالية"، التي اتسمت ببعدها الوطني حيث أن هذا المصطلح الأخير لم يتقبله في فترة الثلاثينات إلا أفراد قلائل نعتوا من طرف عقلاء تلك الفترة بالمجانين[1]، فلقد حدد هذا الإتجاه برنامجه منذ 1926 إلى غاية 1946 و الذي تضمن مطالبا: إقتصادية و اجتماعية و ثقافية وسياسية. سعيا منه إلى تحقيق هدفه و هو استرجاع السيادة الوطنية واستقلال الجزائر. إلا أن سياسة فرنسا القمعية التي اتبعتها ضده، جعلته يتبع أسلوب المراوغة، و خاصة بعد مجازر 08 ماي 1945، التي أثبتت عند البعض عقم العمل السياسي. فواصل حزب الشعب نشاطه السري إلى غاية 1946 بتأسيسه لحركة انتصار الحريات الديموقراطية التي استطاعت أن تجند من حولها العديد من المناضلين لكونها مثلت طليعة الأحزاب في تلك الفترة، و موازاة مع نشاط الحركة العلني ، كان لها جناح سري ممثل في المنظمة الخاصة التي تأسست منذ فيفري 1947 بغية التحضير للعمل الثوري المباشر. إلا أن التيار الإستقلالي تعرض للعديد من المشاكل التي أدى تفاقمها وعدم إيجاد حلول لها إلى انفجار أزمة 1953-1954، التي أصبحت تعرف بأزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية، و على الرغم من اتفاق بعض المعاصرين و المؤرخين في تحديد مسبباتها، إلا أن بعض خفاياها ما يزال يجوبه اللبس والغموض إلى غاية هذه الساعة. حيث أن الأسباب التي قادت هذه الحركة إلى الأزمة بدأت منذ التأسيس فتمثلت في مجموعة من النقاط التي سنتعرض لها بالتدقيق من خلال هذه الدراسة وهي:

[1] محمد قنانش، آفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945،(الجزائر: منشورات دحلب، 1945)، ص 16.

1. الإستفتاء حول المشاركة في انتخابات 1946 ،1948 التي أدت بالحزب إلى الإنشقاق بين مؤيد و معارض للمشاركة فيها، و تميزت هذه الأخيرة بالتزوير و قمع قادة الحزب و دحضهم في السجون.

2. أزمة الأمين دباغين و اتهامه بالتقصير في خدمة الحزب، وتواطئه مع المنادين بإنشاء منطقة موحدة للسكان الناطقين بالأمازيغية و التي اصطلح عليها بالأزمة البربرية سنة 1949، و قد انتهى به الأمر بطرده من الحزب.

3. اكتشاف المنظمة الخاصة 1950، وما ترتب عنه من قمع، وزج للمناضلين في السجون وتعرضهم للتعذيب.

كل هاته الخلفيات ستؤدي بالحزب إلى الإنشقاق في مؤتمره الثاني الذي انعقد في 4،5،6 أفريل 1953 والذي تقرر فيه مبدأ القيادة الجماعية، و بعث المنظمة الخاصة وهذا ما أثار حفيظة مصالي الحاج و جعله يطالب بصلاحيات مطلقة لإصلاح الحزب، لينقسم الحزب إلى شقين متصارعين، و شق ثالث التزم الحياد، فقد عقد كل من التيارين المتصارعين مؤتمرات كان آخرها:

المؤتمر الذي دعى إليه مصالي الحاج في "هرنو" ببلجيكا ما بين 13 و 15 جويلية 1954 و الذي أسفر عنه منح السلطة المطلقة و رئاسة الحزب لمصالي الحاج مدى الحياة، فمثل بذلك القيادة الفردية للحزب.

لترد اللجنة المركزية بمؤتمر آخر انعقد بمدينة الجزائر ما بين 13 و 16 أوت 1954 و الذي كان من أهم قراراته : إعفاء مصالي الحاج و أحمد مزغنة و مرباح مولاي من جميع مناصبهم و وظائفهم في الحزب.

أما الشق أو التيار الثالث و الأخير و الذي مثله تيار التزم الحياد ومحاولة الإصلاح بين الطرفين إلا أنه فشل في لم شملهم بعد تفاقم الأزمة، و الذي مثله أنصار المنظمة الخاصة و هم الذين سيعملون على اتخاذ قرار مهم في ظل هذه الظروف؟

تكمن أهمية أزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية، في كونها تمثل محطة هامة بالنسبة للإتجاه الإستقلالي بصفة خاصة، ومرحلة إنتقالية في تاريخ الحركة الوطنية بصفة عامة، لذلك ساهمت عوامل عديدة في دفعي إلى اختيار هذا الموضوع كمجال للبحث :

أولا: كون الإتجاه الإستقلالي هو الذي لعب الدور الرئيسي في الساحة السياسية منذ القرن العشرين، و أن تبنيه للعمل الثوري بعد سنة 1945 ترجمة حقيقية لمطامح الشعب الجزائري الذي كان يرغب في إيجاد حلول تخلصه من السيطرة الإستعمارية الفرنسية.

ثانيا: محاولة معرفة خلفيات وحقيقة الإنتقادات الموجهة إلى مصالي الحاج من قبل بعض المعاصرين و المؤرخين، وإبراز دور هذه الشخصية في صنع أحداث تلك الفترة.

ثالثا: لكون هذا الموضوع ما يزال إلى حد الساعة موضوعا شائكا وقنبلة موقوتة، يشوبها الغموض في الكثير من تفاصيلها، ومحل جدل وصراع سواء على مستوى القمة أو القاعدة، نتيجة لانعكاساتها في تلك الفترة والآثار المتبقية منها إلى حد اليوم.

رابعا: الرغبة الشخصية في البحث في تاريخ الثورة الجزائرية، وتقديم مساهمة متواضعة لإثراء المكتبة التاريخية الجزائرية.

إن خلفيات و جذور أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية لسنتي 1953- 1954، ليست وليدة سنة أو سنتين من النضال السياسي بل تعود إلى سنوات عدة، و إلى إيديولوجيات مختلفة تشكل منها الحزب، بالإضافة إلى عجز قادتها عن حل بعض المسائل التي بقيت معلقة، فأدى ذلك إلى تفاقم الوضع و انفجاره، و تأثيره على المسار الثوري؟، و لتوضيح هذه الإشكالية أكثر، يمكن طرح التساؤلات الآتية والتي سأجيب عنها من خلال فصول الرسالة:

- إلى ما تعود جذور حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومن هو مؤسسها؟
- ما هي الأوضاع السياسية التي انعكست على الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية؟
- ما هي النتائج المستخلصة من أحداث 08 ماي 1945، و تأثيرها على الإتجاه الإستقلالي؟
- ما هي أهم المحطات التي سبقت انفجار أزمة 1953-1954؟
- هل أصبح الخيار العسكري لتفجير الثورة خيارا يجب التعجيل أو التأخير فيه، في ظل الصراعات داخل الحركة؟

إن الفترة التي تناولتها الدراسة تنحصر بين سنوات 1926 و 1954، و هي المحددة بتأسيس نجم شمال إفريقيا و تنتهي بالتحضيرات الأولية لاندلاع الثورة التحريرية، و هي فترة زمنية ثرية و غنية بالأحداث و المواقف التاريخية، على الرغم من أن الإطار الزماني من حيث مدلول العنوان ينحصر بين سنتي 1953 و 1954، أي سنة حدوث الأزمة و انعكاساتها على المسار الثوري، إلا أن العودة إلى جذور حركة انتصار الحريات الديموقراطية كان ضروريا لتوضيح العديد من التفاصيل والمراحل التي مر بها الإتجاه الإستقلالي و تطلبت منه الإنتقال إلى العمل الثوري.

و قد اعتمدت في دراستي هذه على المناهج التالية:

المنهج التحليلي النقدي: وظفته في دراسة المادة العلمية على ضوء الأحداث و الوقائع و تحليل الحقائق و نقدها، و ربطها ببعضها البعض لاستنتاج الأحكام، سواءا كانت نسبية أو نهائية.

المنهج المقارن: ذلك نظرا لتعدد المواقف و تداخلها وتشابكها و غموض بعضها، فهو ما فرض المقارنة بينها واستنتاج أقربها و أصدقها لتوضيح ملابسات الأزمة و انعكاساتها.

المنهج الوصفي: واعتمدت عليه في رصد الأحداث و ترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، و وصفها حسب كل مرحلة من المراحل الواردة في خطة البحث.

يواجه كل باحث جملة من الصعوبات والعراقيل أثناء إنجازه لدراسته، تتطلب منه صبرا و إرادة. و ما اختيار الموضوع و جمع مصادره و مراجعه إلا جزء منها، إلا أن الصعوبات الأكبر هي التي تواجه الباحث أثناء التحرير، نذكر منها على سبيل المثال:

- طول الفترة المدروسة التي تمتد من 1926 إلى غاية 1954، و ثرائها بالأحداث في مختلف الجوانب، لذلك حاولت التركيز على الجانب السياسي الذي يخدم الموضوع.
- تضارب الروايات و الشهادات، بالأخص في تحديد الإطار الزماني لبعض الأحداث كمثال على ذلك : ما يتعلق بنشأة نجم شمال إفريقيا.
- صعوبة الحصول على بعض المصادر مثل : لسان حال نجم شمال إفريقيا المتمثلة في جريدة الأمة و غيرها من المصادر، التي كان الحصول عليها سيغطي ثغرات كبيرة في هذه الدراسة.

من خلال اعتمادي على جملة من المصادر والمراجع، قسمت دراستي هذه إلى: مقدمة، أربعة فصول، خاتمة، و ملاحق:

الفصل التمهيدي: تطرقت فيه إلى الجذور العائلية لمصالي الحاج، و نضاله بين العمل والدراسة في صغره إلى غاية تجنيده في الجيش الفرنسي سنة 1908. و نظرا للظروف الاقتصادية المزرية هاجر إلى فرنسا حيث عمل بها في مهن مختلفة، و تعرف فيها على شخصيات مهمة فتحت أمامه أبواب العمل السياسي، و تناولت فيه أيضا تأسيس نجم شمال إفريقيا الذي شكل فيه مؤتمر بروكسل مرحلة مهمة من مساره، حيث عرض لأول مرة برنامجه الاستقلالي، الذي جعله يتعرض للقمع السياسي من طرف السلطات الفرنسية، حيث حل حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1929، ليظهر باسم نجم شمال إفريقيا المجيد في 1933، ثم الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا سنة 1935 الذي حل، ليظهر تحت اسم حزب الشعب الجزائري و يواصل

نشاطه إلى غاية 1939، وبحله مرة أخر عمل بشكل سري إلى غاية 1946 أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

الفصل الأول: قد خصصته للحديث عن الوضع السياسي الذي شهدته الجزائر قبل و بعد الحرب العالمية الثانية، و إبراز مساعي فرحات عباس إبان نزول الحلفاء بالجزائر لتوحيد صفوف الأحزاب السياسية و مطالبها؛ من خلال بيان فيفري 1943 و حركة أحباب البيان والحرية سنة 1944. من أجل إسماع صوتهم للحلفاء وكسب تأييدهم في النضال ضد فرنسا، إلا أن موقف هذه الأخيرة من هذا النشاط السياسي المتفاعل أجل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ترجمته بمجازر 08 ماي 1945، التي فهم منها بعض المناضلين الذين واكبوا الحدث بتفاصيله، أن فرنسا لا تفهم بالقانون بل بالسلاح.

الفصل الثاني: و مثل صلب الموضوع، تناولت فيه المسببات أو جذور الإنشقاق التي ستقود الحركة إلى أزمة 1953-1954، حاولت من خلاله التعريف بالحركة التي أسسها مصالي الحاج بعد عودته من المنفى بموجب قرار العفو، هذا الأخير الذي رأى بأن المشاركة في الإنتخابات شيء ضروري لإسماع صوت الجزائر في المجلس الفرنسي، و هذا ما سبب بداية الإنشقاق بين مؤيد ومعارض لهذا القرار، أظف إلى ذلك فقد شهدت الحركة أزمة أخرى ألا و هي أزمة الأمين دباغين و ارتباطها بالأزمة البربرية، التي جعلت الحركة تفقد خيرة مناضليها، بسبب هته النزعة الثقافية التي قادها البعض رغبة منهم في توحيد منطقتهم وإحساسهم بالتهميش داخل الحركة، و ما إن خف التوتر حتى اشتعل من جديد، نتيجة اكتشاف المنظمة الخاصة 1950 و التي شهدت من خلالها الحركة حملة من الإعتقالات و السجن في حق العديد من المناضلين و محاولة إنكار الحركة جملة و تفصيلا علاقتها بهذه المنظمة، و في سنة 1953 انعقد مؤتمر من أجل حل المشاكل السابقة الذكر، إلا أنه كان القطرة التي أفاضت الكأس؟

الفصل الثالث: والذي يمثل انعكاسات أو آثار أزمة 1953-1954، حيث حمل التيار الثوري زمام الأمور في ظل الصراع بين المركزيين والمصاليين، هذا التوتر الذي لم تخفف حدته إلا بعد اندلاع الثورة التحريرية وتحقيقها لنجاحات متعددة على الصعيد الوطني والعالمي، وحاولت من خلال هذا الفصل إبراز موقف المركزيين والمصاليين من التحضير للثورة واندلاعها، موضحة بالأخص موقف الطرف الثاني منها.

و ختمة دراستي هذه، بخاتمة تضمنت العديد من النتائج و الاستنتاجات، و مجموعة من الملاحق التي تعتبر تغذية لفصول البحث.

ومن أهم المصادر والمراجع التي خدمت الموضوع :

المصادر:

جذور أول نوفمبر1954، لمؤلفه بن يوسف بن خدة و يعتبر هذا الكتاب مصدرا هاما، لقرب مؤلفه من أحداث تلك الفترة خاصة فيما يخص فترة الأربعينيات و الخمسينيات، لكونه كان من أوائل من خاض غمار الكفاح بالحركة الوطنية، و من الإطارات القيادية في الثورة الحريرية حتى 1962. و قد اعتمدت عليه بالأخص في الفصل الثاني، لمعرفة التطورات السياسية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية و تحديد موقفه من الأحداث التي حدثت داخل الحركة من 1947 إلى 1954.

الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر لمؤلفه، عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون بأجزائه الثلاثة : والذي كان من بين المعاصرين، و قد وظفته بالتقريب في كل الفصول لكونه يتضمن حقائق لا تحتويها بعض المصادر الأخرى، بالأخص في الفصل الأول الذي يشمل الوضع السياسي في الجزائر خلال القرن العشرين.

مذكرات مصالي الحاج: لمؤلفها مصالي الحاج: والتي شملت سيرة حياته من 1898 إلى غاية 1938،أي ركز من خلالها على الحديث عن مرحلتين مهمتين في حياته، تأسيس نجم شمال إفريقيا وتأسيس حزب الشعب الجزائري وقد خدمتني هاتين النقطتين بالأخص في الفصل التمهيدي.

المراجع:

الحركة الوطنية الجزائرية لمؤلفها أبو القاسم سعد الله خاصة، الجزئين الثاني والثالث: وقد احتوى هذا المرجع على العديد من الأحداث التاريخية، التي ذكرها بشكل مفصل وبالتحليل، و شملت أهم الأحداث السياسية التي عاشتها الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية.

مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1898-1974، لمؤلفه بنيامين سطورا: وهو كتاب تناول مسيرة حياة مصالي الحاج والظروف التي أحاطت به إلى غاية ما بعد 1954، واعتمد فيه المؤلف على تقارير الشرطة الفرنسية بالإضافة إلى مذكراته الأصلية باللغة الفرنسية، وقد وظفته في تتبع مسيرة حياة مصالي الحاج من النشأة إلى غاية تأسيسه حزب الشعب و كذلك في توضيح موقف هذه الشخصية من العمل الثوري.

جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، لمؤلفه محمد حربي: يعد من الكتابات المهمة في رصد التطور السياسي و العسكري لتاريخ الجزائر بالأخص في الفترة الممتدة من 1947 إلى 1954، وطرحه للتوجهات

الإيديولوجية لبعض الزعماء البارزين. خدمني في توضيح جذور أزمة 1953، و موقف التيارين من اندلاع الثورة التحريرية.

الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني لمؤلفه مومن العمري: كان بالنسبة لي مرجعا مهما لكونه تطرق إلى معظم الأحزاب السياسية بطريقة واضحة سهلة ومختصرة واعتماده على مجموعة من المصادر والمراجع التي لم أستطع التحصل عليها، خاصة منها مقالات الأستاذ رابح بلعيد وقد وظفته بالأخص في الفصل الأخير لتوضيح موقف كل من المصاليين والمركزيين من الثورة التحريرية، ولا يعني هذا أني لم أعتمد عليه في باقي الفصول.

وفي الأخير أرجوا أن تكون النتائج المتوصل إليها نقطة انطلاق لباحثين آخرين لاستكمال ماقد يتميز به هذا العمل من نقائص، حيث يبقى الكمال لله سبحانه وتعالى، خصوصا وأن موضوع هذا البحث مازال في حاجة إلى دراسات وأبحاث لإثرائه وخدمة تاريخ الوطن.

الفصل التمهيدي: مصالي الحاج والمقاومة السياسية من نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب الجزائري.

1. المسار النضالي لمصالي الحاج قبل 1926.

2. نجم شمال إفريقيا 1926إلى 1937.

3. حزب الشعب الجزائري 1937 إلى 1939.

1. المسار النضالي لمصالي الحاج قبل 1926 :

أ. مولده ونسبه:

ولد أحمد مصالي الحاج يوم 16 ماي 1898 في حي رحيبة بتلمسان، والده الحاج أحمد مصالي وأمه فاطمة صاري. تمت مساعدة والده للحصول على عمل، حيث كلف بحراسة ضريح سيدي عبد القادر الجيلالي وذالك خلال سنة 1919، وبقي في هذا العمل مدة عشرين سنة قبيل وفاته خلال شهر مارس 1938 ،أما أمه فتوفيت في ربيع سنة 1922 .

ب. طفولته:

كان عمر مصالي الحاج سبع سنوات عندما ناقش أبواه مسألة التحاقه بالمدرسة الأهلية الفرنسية " **ديسو**". و هكذا كان يدرس تاريخ الجزائر و جغرافيتها لمدة أسبوعين أو ثلاثة خلال السنوات الأولى، بينما كان تاريخ فرنسا يدرس يوميا، و قد لاحظ ذلك الاختلاف و الفرق بين ما يتلقاه في المدرسة و ما يشاهده في الواقع من الصرامة اليومية لقانون الأهالي ، و انتزاع المعمرين لأراضي العائلات المسلمة. كما تلقى تربيته الدينية منذ صغره، فنشأ على الطريقة الدرقاوية في زاوية الحاج محمد بن يلس بتلمسان، حيث يقول في مذكرته لسنوات 1898-1938:« تنتمي أغلب عائلتي للطريقة الدرقاوية...إن الشيخ محمد بن يلس هو أول من ترأس الطريقة في تلمسان » .[1]

و لقد انشغل منذ صغره بالعمل، من أجل مساعدة عائلته وهذا ما أدى إلى انقطاعه المستمر عن الدراسة، حيث عمل حلاقا ثم اسكافيا ثم بقالا وعمره عشر سنوات، كما اشتغل في مصنع للتبغ كملصق للطوابع على علب السجائر و الأكياس، لكنه فصل عن العمل بسبب القوانين الجديدة التي صدرت و تم التصويت عليها، حيث أن إحداها تمنع أرباب العمل من تشغيل عمال صغار والتي حدد سنهم بأقل من أربعة عشر سنة، و بذلك مس هذا القانون مصالي الحاج .[2]

---

[1] مصالي الحاج: **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**(تصدير عبد العزيز بوتفليقة)، ترجمة: محمد المعراجي،(الجزائر: منشورات ANEP، 2007)،ص9. **ينظر**: بنيامين سطورا: **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية1898-1974**، ترجمة: الصادق عماري، مصطفى ماضي،(الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، 1998)، ص15- 16 .

[2] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، (الجزائر: دار المعرفة،2006)، ج1، ص483.

ت. تجنيده الإجباري في الجيش الفرنسي:

في سنة 1908 وضعت الحكومة الفرنسية مشروعا يرى ضرورة الخدمة العسكرية الإجبارية للجزائرين، فأثار ذلك استياء و غضب العائلات و قلقهم، حيث ألقى الشيخ جلول شلبي خطابا في الجامع الكبير بتلمسان، يحرض السكان على رفض هذا القانون و يدعوهم للهجرة إلى البلاد الإسلامية. إلا أن الهجرة بدأت منذ شهر ديسمبر1908 حسب ما ذكره مصالي الحاج، وبلغ عدد التلمسانيين الذين طلبوا جواز السفر للهجرة 321 مهاجر وفي سنة 1909-1910 هاجر مائة شخص بطريقة سرية، و بهذا التحق مصالي الحاج بالخدمة العسكرية في عام 1918، أي في أواخر الحرب العالمية الأولى فنقل إلى وهران و منها إلى مدينة بوردو بفرنسا.

و بعد انتهاء الحرب بسنوات سرح يوم 23 فيفري 1921 بدرجة رقيب، فعاد إلى تلمسان ليشرع في البحث عن عمل، إلا أنه كان يرى أن الأعمال متعبة و ظروف العمل كانت مختلفة نظرا للقوانين النقابية التي لا تحترم حقوق العمال، لذلك قرر الهجرة إلى فرنسا.[1]

ث. هجرته إلى فرنسا:

لقد تأثر بأفكار العديد من شخصيات عصره، التي كانت لها نظرة معادية ومشتركة، إتجاه الظلم والقوانين الإستعمارية الجائرة . حيث أنه و في صيف سنة 1922 زار الأمير خالد[2]، حفيد الأمير عبد القادر تلمسان فترأس تجمعا شعبيا بقاعة البلدية، و كان من بين الشباب المتحمسين الذين حضروا واستمعوا لرسالة الإصلاح التي حملها، حيث قدم توضيحا شاملا عن الوضعية التي يعيشها الشعب الجزائري في تلك الفترة ، مشيرا إلى قانون الأهالي ومعرجا عن الفقر المدقع والظلم والجهل وتزوير الإنتخابات، و عرض مطالبه لتحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ولقد ساهمت هاته الأوضاع المزرية في هجرة العديد من الجزائريين فكان من بينهم مصالي الحاج الذي هاجر في أكتوبر 1923 كغيره، بحثا عن القوت في

---

[1] مصالي الحاج: **المصدر السابق**، ص53،47. 73- 82،112.

[2] **الأمير خالد:** هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر ولد في 20 فيفري 1875 بدمشق حيث قضى معظم شبابه، ثم عادت أسرته إلى الجزائر سنة 1892، وفي السنة الموالية أدخله والده المدرسة العسكرية سان بيير بباريس، حيث تخرج منها برتبة ملازم، وبعد عمله داخل الجيش الفرنسي رقي سنة 1908 إلى درجة نقيب، و في سنة 1914 شارك في الحرب العالمية الأولى بفرنسا و في السنة الموالية خرج منها بسبب إصابته بمرض السل،و بعد نهاية الحرب بدأ مشواره السياسي الذي كانت بدايته تأسيس كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين، كما ورد في بعض الدراسات، و قد قام بنشاط سياسي مكثف أثناء هذه الفترة و أسس جريدة الإقدام، و في سنة 1924 نفته السلطات الإستعمارية إلى سوريا حيث استقر هناك إلى أن توفي سنة 1936**ينظر:** مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**،(الجزائر:دار الطليعة للنشر و التوزيع، 2003)، ص 34).

فرنسا. و مارس عدة أعمال بها في سنوات 1923 إلى 1933 فاشتغل في مصنع للنسيج ثم في مصنع صهر الحديد ليتحول إلى بائع للقبعات ثم مستقبلا للزبائن في إحدى الفنادق، و آخر عمل هو تجارة الجوارب.[1] و من بين الأحداث المهمة في حياته غداة قدومه إلى فرنسا زواجه بفرنسية تدعى إيميلي بوسكان من مواليد 3 مارس 1901، و التي أنجبت له طفلان هما : علي المولود في 8 جويلية 1930 بباريس، وجنينا المولودة في 16 أفريل 1938[2]، وعند عودته إلى فرنسا حاول جاهدا تكوين نفسه بنفسه، فبالإضافة إلى اطلاعه الدائم بمختلف المجلات و الجرائد، دعم ذلك أيضا بحضوره لمحاضرات السربون حيث سجل فيه كمستمع و كذلك حضوره لمحاضرات معهد اللغات الشرقية وانضمامه لمختلف الأندية الثقافية[3].و في ماي 1924 حضر مهرجانا خطابيا لعبد القادر الحاج علي[4] الذي أشار فيه إلى القوانين الظالمة التي تطبقها فرنسا في الجزائر، و قد جمعت بينه وبين مصالي الحاج صداقة متينة تجسدت في تبادل الأفكار والآراء حول قضايا الشمال الإفريقي، كما أن مهاجري شمال إفريقيا ازدادت ثقتهم بالحزب الشيوعي الفرنسي من خلاله، و لقد وضع عبد القادر الحاج علي خبرته و نضاله ورصيده الفكري و علاقاته السياسية في خدمته، وتشجيعا منه انخرط مصالي الحاج في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي و ذلك من أجل اكتساب بعض المعارف الضرورية لكل مناضل.[5]

---

[1] بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص485.

[2] بنيامين سطورا ، **المرجع السابق**، ص43-44. **ينظر**: محمد عباس، **الحاج مصالي..الوطني الثائر بين غاندي..وهوشي منه**، (الجزائر:دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص 20-21.

[3] عبد الحميد زوزو،**الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007)، ص58.

[4]**عبد القادر الحاج علي**: من مواليد 1883 بغليزان،تجنس بالجنسية الفرنسية سنة1911.انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وكان ينتمي منذ 1920 إلى إتحاد المستعمرات مع هوشي منه و قد ساهم في تحرير جريدة <<Le Paria>> (المنبوذ) إلى سنة 1924 وقد رشحه الحزب الشيوعي في نفس السنة في 11ماي للانتخابات التشريعية، و كان هو من شجع مصالي الحاج على الإنضمام للحزب الشيوعي وساهم في بعث نجم شمال إفريقيا، وقد اعتزل السياسة بعد أن طرد من الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1931.**ينظر**: محمد حربي،**الثورة الجزائرية سنوات المخاض**،(الجزائر :موفم للنشر،2008)، ص18

[5]محمد عباس، **المرجع السابق**، ص22 .

1. نجم شمال إفريقيا من 1926 إلى 1937:

أ. بوادر ظهور نجم شمال إفريقيا:

تضاربت الآراء و اختلفت دراسات الباحثين و المؤرخين حول فكرة تأسيس نجم شمال إفريقيا و المؤسس الفعلي و الأول له، فهناك من يرى « بأن هذا الحزب تم التحضير له في الفترة الممتدة من 1924-1925 في باريس بمساعدة الحزب الشيوعي الفرنسي تحت إشراف الحاج علي عبد القادر» ،[1] و هنا حقيقة لا يمكن أن نقصي دور هذا الأخير و الحزب الشيوعي في تأسيس النجم ودعمه، ولكن هناك تجاهل لفترة أسبق رسمت الطريق و القاعدة لتأسيسه الفعلي. و الطرح الأقرب للصحة و الذي يؤيده العديد من المؤرخين أمثال أبو القاسم سعد الله و عبد الحميد زوزو، هو أن جذور النجم تعود إلى شخصية كان لها الفضل في بداية ظهور بوادر الحركة الوطنية ألا وهو الأمير خالد، الذي كان له دور بارز في الجزائر و فرنسا من خلال محاضراته التي كان يلقيها و يندد فيها بمطالبه ضد الإمبريالية و سياساتها و قوانينها القمعية مثل : قانون الأهالي و أعبائه على المجتمع الجزائري، و مطالبته بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق و الواجبات، إلا أن البعض يشير بأنه أعلن بصراحة عن مطلب الإستقلال خلال جولاته في شرق البلاد وغربها، إلا أننا لا نجد هذا المطلب ضمنيا في برنامجه الإصلاحي وهذا ما يؤكده مصالي الحاج في مذكراته حيث يقول:« أن البرنامج السياسي للأمير خالد هو نفس برنامج الإصلاحيين ... يطالب بإلغاء قانون الأهالي و تحسين الوضعية الإقتصادية و تمثيل برلمان من ستة نواب، و ثلاث أعضاء في مجلس الشيوخ ولكنه لم يتكلم عن مشكل استقلال الجزائر » .[2]

ومن خلال ما قاله هذا الأخير نستنتج أن مطلب الإستقلال في تلك الفترة مطلب لم يطالب به أحد، لكون أن أكثر المطالب التي كانت تطالب بها الشخصيات السياسية البارزة هي أن تتم معاملتهم بمساواة مثلهم مثل الفرنسيين، فإن كان مطلب المساواة الذي نادى به لم يحقق فكيف يطالب بالإستقلال؟ ولعله كان يجد في مطالبته بالمساواة تمهيدا للوصول إلى الإستقلال؟، حيث نجد هذا مصطلح واردا فقط في رسائله الموجهة إلى بعض الشخصيات الأوروبية البارزة، و كمثال على ذلك نشير إلى مقتطف مما جاء في رسالته إلى الرئيس ولسن سنة 1919:« فأثناء معركة غير متساوية، و لكنها رغم ذلك كانت مشرفة لأبنائنا، ناضل

[1] شارل روبير أجرون،**تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**،ترجمة:جمال فاطمي و آخرون،(الجزائر:دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،2008)، مج2، ص566.

[2] مصالي الحاج، **المصدر السابق**، ص124.

الجزائريون طيلة سبعة عشر عاما بمثابرة و قوة لا مثيل لهما بهدف رد المعتدي، و العيش في استقلال، ولكن حظوظ السلام لم تكن للأسف في صالحهم ومنذ التسعة و العشرين سنة التي عشناها تحت السلطة الفرنسية ازددنا فقرا، بينما ازداد المنتصرون غنى على حسابنا».[1] و في شهر جانفي من سنة 1922 أنشأ حزبا سياسيا باسم حزب الإخاء الجزائري وكرس جريدته الإقدام[2] التي تعرف به و بأهدافه ، و توالت بعد ذلك الإجتماعات الحاشدة التي كانت تجمعه مع العمال من كل أرجاء الوطن، إلا أنه تعرض للمضايقات الفرنسية، هذا ما جعلها تصدر في حقه قرارا بإبعاده في شهر جوان 1923 ، فوجد في فرنسا الأرض الخصبة لإكمال نشاطه السياسي، وبالتفاف و تشجيع من المهاجرين أصبح كما وصفه يحي بوعزيز (**قبلة المتعطشين للحرية**). و من أشهر لقاءاته لقاؤه المشهور بالمهاجرين العرب وخاصة أبناء شمال إفريقيا في باريس 12 جوان 1924[3] في قاعة المهندسين المدنيين بنهج بلانش. حيث مثلت التجمعات التي اتصل فيها الأمير خالد بعمال شمال إفريقيا بالمهجر بين سنتي 1923-1924 اللبنة الأولى لتأسيس النجم والإعداد له من طرف كل من: الحاج علي عبد القادر، مصالي الحاج ، و عبد العزيز المنور، و السيد علي الحمامي المراكشي، و أحمد بهلول، و بانون أكلي وغيرهم ، و كانت مهام هذه اللجنة حسب رأيه هي الإشراف على عمال شمال إفريقيا، وتنظيمهم في شكل هيئة إغاثة للمغاربة، حيث اتسمت بسمة دينية[4]وهنا يمكننا الإشارة إلى قول محمد قنانش و هو مناضل من الجيل الثاني في النجم و الذي يؤكد بأن نجم شمال إفريقيا تأسس على أنقاض جمعية دينية و التي كان يقصد بها جمعية الإخوة الإسلامية التي أسسها الأمير خالد سنة1924[5] و التي كان قوامها التعاطف و التعاون بين أعضائها، وقد ارتسمت معالم هذه التجربة المشتركة في أول مؤتمر عقد بتاريخ: 07 ديسمبر 1924، و ضم ممثلين عن خمسة و سبعين ألف عامل ، و كان هدفه بحث المصالح الإقتصادية و النقابية للعمال على الأسس التالية:

1. العمل على إلغاء قانون الأهالي و غيره من القوانين الإستثنائية.
2. العمل لنيل حق الإجتماع و حرية الصحافة و الكلمة.

---

[1] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م-1954م**،(الجزائر :منشورات المتحف الوطني للمجاهد،ط2، 1994)،ص89.

[2] للإطلاع على الجذور التاريخية لهذه الجريدة. **ينظر:** محمد قنانش، محفوظ قداش، **نجم الشمال الإفريقي 1926-1937 وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)،ص43-45.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرن 19 و20 من وثائق جبهة التحرير الوطني 1946-1962**،(الجزائر: دار الغرب للنشر و التوزيع،2003)، ص37.

[4] عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص53-54.

[5] بنيامين سطورا، **المرجع السابق**، ص55.

3. تنظيم لقاءات دورية في أوساط الأهالي، و إدراج مشاكلهم في جدول أعمال المؤتمرات العامة.

و أخيرا عبر المؤتمرون عن تضامنهم مع حركات التحرر في المغرب الأقصى ومصر وتونس ببرقيات تأييد، ولقد كان هذا المؤتمر وغيره من الإجتماعات التي جمعت مهاجري الشمال الإفريقي فرصة للتعارف فيما بينهم تولد عنها فيما بعد تأسيس جمعية سياسية تدافع عن مطالبهم، و كذلك أتاحت لهم فرصة الإحتماء بظل الأحزاب المتعاطفة مع قضايا الشمال الإفريقي، و من أهم هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الفرنسي، و هذا ما أتاح لهم الإنخراط في النقابات المختلفة إلتزاما منهم بأرضية العمل التي أرساها الأمير خالد.[1]

ب. تأسيس نجم شمال إفريقيا 1924- 1929:

بعدما تطرقنا إلى فكرة إنشاء الحزب سوف نسلط الضوء على المراحل التي مر بها و إلى برنامجه ومطالبه وإلى الضغوطات التي تعرض لها، خاصة من طرف السلطات الفرنسية. وكما اختلف الباحثون والمؤرخون حول مؤسس الحزب، اختلفوا كذلك في التاريخ الفعلي لتأسيس الحزب. فالعقاد مثلا يقول:« قام مصالي الحاج في 1925- 1926 بتأسيس حزب النجمة لشمال إفريقيا و جعل غايته الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا من النواحي المادية و المعنوية ...».[2] أما رأي أبو القاسم سعد الله فهو على العكس تماما حيث يقول:« أنشئ النجم في مارس 1926 في باريس على يد جماعة من أهالي أفريقيا الشمالية وكان أكثرهم من الجزائر، وقد أعلن عن الأمير خالد رئيسا شرفيا له، و لكن شيئا فشيئا فقد النجم أعضاءه التونسيين والمغاربة، و أصبح منظمة جزائرية خالصة، و كان هدفه الصريح هو الدفاع عن المصالح المعنوية و المادية لأهل إفريقيا الشمالية وتثقيف أعضائه».[3] أما محمد قنانش فأكد على أن أغلب المصادر اتفقت على سنة 1926 كتاريخ لتأسيس نجم شمال إفريقيا ، و اعتبر 20 جوان المسجل في وثيقة تونس اليوم التأسيسي، و دليله على الإختلاف بين المؤرخين في تحديد اليوم كون الجمعية[4] لم تسجل قانونيا.[5] و اعتمادا على الحقيقة التي أخذها عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون من مصادر محققة: فإن ميلاد نجم شمال إفريقيا بمدينة باريس بفرنسا، تم يوم 02 مارس 1926 في جلسة تحضيرية وفي جلستين متتاليتين: في 20 جوان و

---

[1] عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص54.

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي و السياسي(من خلال مذكرات معاصر) الفترة الأولى 1920-1936**، (الجزائر:منشورات السائحي،ط3، 2010)،ج1، ص139.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،(الجزائر:دار البصائر،ط6،2009)،ج2، ص372.

[4] **نجد تسميات نجم شمال إفريقيا:** جمعية،هيئة إغاثة، حركة و في بعض الأحيان بمصطلح الحزب،لعل الدليل في ذلك كونه لم يكن حزبا قائما بذاته و لكونه يمارس نشاطه تحت ظل الحزب الشيوعي.

[5] محمد قنانش، **آفاق مغاربية المسيرة الوطنية و أحداث 8 ماي 1945**،(الجزائر:منشورات دحلب،1945)، ص26.

02 جويلية 1926، استكمل التأسيس و تولى رئاسته الشرفية الأمير خالد، واضع القواعد الأولى للحزب، و الذي لم يستطع إكمال مساره السياسي بسبب نفيه من طرف السلطات الإستعمارية سنة 1924 إلى سوريا، حيث استقر هناك إلى أن توفي سنة 1936. و تولى رئاسته الفعلية أولا الحاج علي عبد القادر، و الكتابة العامة مصالي الحاج، و العضوية لكل من: رابح مساوي، عيمش علي، أحمد بلغول و محمد جفال، وقد قدم له الحزب الشيوعي الدعم المادي منذ نشأته.[1] وهنا نتوقف قليلا للإشارة إلى أن نجم شمال إفريقيا في سنواته الأولى تأرجح ما بين تيارين:

أولا: وهو تيار الأمير خالد و مطالبه الإصلاحية، و التي ستشكل جزءا من برنامجه في مؤتمر بروكسل وما بعده.

ثانيا: وهو التيار الشيوعي ممثلا في الحزب الشيوعي، الذي وفر للحزب الشروط لإجراء تجمعاته وغيرها و قدم له مساعدات مختلفة. [2]

ومن خلال هذا يمكن لنا القول بأن حركة نجم شمال إفريقيا، انتهجت نهجا جديدا واعتمدت على مايلي:

- تأسيس الحركة في البلاد الفرنسية حتى تكون في مأمن من ضغط ومكائد المستوطنين الفرنسيين.
- اتخاذ المرحلية في التنظيم والتسيير، فقد انطوى أعضاؤها الأولون المؤسسون تحت ظل الحزب الشيوعي الفرنسي حتى يتمرنوا على العمل النظامي ويستوعبوا أساليب النظام الحزبي حسب الطرق العصرية، وبالتالي ليغطوا نشاطهم في البداية الحرجة.
- اتخاذ أسلوب المراوغة أولا مع الإستعمار، فأعلنوا بأن المنظمة نقابية تدافع عن حقوق العمال و حسب، فإذا حصلت على أنصار من العمال و بعض الفئات التقدمية الفرنسية أعلنت برنامجها الثوري.[3]و هذا ما سنلاحظه في المؤتمر الذي حضره و فدها في بروكسل.

ت. مؤتمر بروكسل 10-15 فيفري 1927 المنعطف الحاسم :

يعتبر مؤتمر بروكسل من أجل الكفاح ضد الإمبريالية، ومن أجل استقلال الشعوب المضطهدة [4]و الذي انعقد بتاريخ 10 و 15 فيفري 1927، أكبر حدث سياسي على الصعيد العالمي. و الذي حضرته مجموعة من الشخصيات التي تقود حركات التحرر في قارات مختلفة أمثال: نهرو و سوكارنو وهوشي منه وغيرهم،

---

[1] عبد الرحمان بن ابراهم بن العقون، **المصدر السابق**،ج1، ص139.

[2] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص34.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**،ج1، ص142.

[4] مصالي الحاج، **المصدر السابق**، ص139.

وحضره كذلك ممثلان باسم نجم شمال إفريقيا هما: مصالي الحاج الكاتب العام للجمعية والشاذلي خير الله من تونس، فقدم الأول مطالب الجزائر والمغرب، وقدم الثاني مطالب تونس.[1] و لقد كان لهذا المؤتمر الدور الكبير للتعريف بالقضية الجزائرية. و لقد ارتكزت المطالب التي شكلت البرنامج الأساسي للنجم في النقاط الآتية:

1. الاستقلال الكامل للجزائر.
2. جلاء الجيش الفرنسي.
3. إنشاء جيش وطني.
4. مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكلون و الشركات الإقطاعية.
5. احترام الممتلكات المتوسطة و الصغيرة للفرنسيين.
6. إرجاع الأراضي و الغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر.
7. الإلغاء الفوري لقانون الأهالي و جميع القوانين الاستثنائية الأخرى.
8. العفو العام عن الجزائريين الذين كانوا قد سجنوا، أو نفوا، أو كانوا يعيشون تحت الرقابة الفرنسية.
9. حرية الصحافة، و الإجتماع، والتجمع، ومنح الحقوق السياسية والنقابية كتلك التي منحت للفرنسيين في الجزائر.
10. إحلال مجلس وطني جزائري منتخب بطريق التصويت العام محل المجلس المالي.
11. إنشاء مجلس بلدية منتخب بطريقة التصويت العام.
12. حق الجزائريين في التمتع بجميع مستويات التعليم.
13. خلق المدارس باللغة العربية.
14. تطبيق جميع القوانين الإجتماعية الفرنسية على الجزائر.
15. زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الجزائريين الصغار.[2]

ومن خلال البرنامج الذي قدمه وفد نجم شمال إفريقيا في مؤتمر بروكسل، نأتي للتأكيد إلى هدفان سيحاول النجم الوصول إليهما وهما : **هدف بعيد:** وهو تحقيق الإستقلال الكامل بالوسائل الثورية. **وهدف قريب:** وهو الدفاع عن مصالح عمال شمال إفريقيا في فرنسا، و من الملاحظ أن مطالب النجم في المؤتمر

[1] محمد قنانش، محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص46-47 .

[2] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق** ، ج2، ص378- 379 .

المذكور تراوحت بين مطالب سياسية، اجتماعية، ثقافية، و اقتصادية. فكان بعضها ثوريا ويمثل نقطة انطلاق جديدة في طريق تحرير الجزائر، و لا شك أن استقلال البلاد وجلاء القوات الأجنبية، وتكوين جيش ومجلس وطني، و الانتخابات عن طريق التصويت العام كانت أكثر الأمثلة وضوحا على نقطة الانطلاق الجديدة، [1] كما بقي النجم محافظا ومتأثرا بمطالب الأمير خالد وهي واضحة، كالإلغاء الفوري لقانون الأهالي، بالإضافة إلى بعض المطالب الإقتصادية و السياسية. وبعد عودة الوفد من مؤتمر بروكسل، عقد اجتماعا في باريس و قدم تقريرا مفصلا عن نشاطه إلى مهاجري أفريقيا الشمالية، و وضحوا بأن المؤتمر كان خطوة هامة نحو الهدف الوطني، و أخذ الكلمة السيد الشاذلي خير الله الذي كان يرأس الجلسة والذي عقب قائلا: « بأن الجمعية ستستعمل جميع الوسائل للوصول إلى تحقيق غايتها و أن المشككين و الخائفين سيدركون بأن أعمالهم لا تكون ارتجالية مثل حركة الأمير خالد الذي لم يدعمه أي نظام ، ولا مع الإستعمار المقنع تحت ستار الدفاع عن المسلمين مثل: ابن التهامي(زعيم الحزب الليبيرالي في الجزائر) و قلاتي (زعيم الحزب الإصلاحي في تونس)...»،[2]ومن جراء هذه الإندفاعية الوطنية الواضحة أصبح الشيوعيون على حذر من النجم. لذلك وبعد سنة واحدة من إعلان النجم عن برنامجه في مؤتمر بروكسل، قرر الكومنتورن[3] في مؤتمره السادس سنة 1928 أن يجعل نجم شمال إفريقيا خاضعا للحزب الشيوعي الفرنسي، و أنه قد نصح هذا الأخير بمنعه من أن يصبح منظمة وطنية ممثل في حزب قائم بذاته، أي أن يبقى جبهة مكافحة ضد الإمبريالية الفرنسية في أفريقيا الشمالية تحت راية الشيوعية العالمية لا راية الوطنية.[4]و في حديث خاص لمحمد قنانش مع مصالي الحاج فقد صرح هذا الأخير بأن علاقته مع الشيوعيين بدأت تتوتر بعد إلقاء خطابه في مؤتمر بروكسل.[5] لذلك شهدت سنة 1927 تخلي الشيوعيين شيئا فشيئا عن تقديم المساعدة لنجم شمال إفريقيا، استنادا لقول مصالي الحاج في مذكراته: « في ربيع 1927 أخبرني الحاج علي أن أصدقاءنا الشيوعيين لم يعد في استطاعتهم مساعدتنا ماديا، و لكنهم سيواصلون مساعدتنا في مجالات أخرى ...»،[6]و

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص119.

[2] محمد قنانش، محفوظ قداش، **المرجع السابق**،ص49. **ينظر**: أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**،ج2، ص380.

[3] **الكومنتورن (Komintern)**: هيئة عالمية تضم الأحزاب الشيوعية، تعرف باسم الأممية الشيوعية الثالثة التابعة لموسكو، وبعد حل منظمة الكومنتورن سنة 1943، تم تعويضه بهيئة الكومنفورم سنة 1947.**ينظر**: بن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة:مسعود حاج مسعود،(الجزائر:دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع،2010)،ص71.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق** ،ج2، ص377.

[5] محمد قنانش،**المرجع السابق**، ص31.

[6] مصالي الحاج، **المصدر السابق**، ص144.

بدأوا بذلك ينسحبون منه الواحد تلو الآخر إلى غاية أن غادره آخر ما تبقى منه في المنتصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى ذلك فقد أثبتت تقارير الشرطة الفرنسية بأن أعضاءه قد وصلوا خلال نفس السنة إلى ثلاثة آلاف عضو، على الرغم من أنه و ابتداء من سنة 1927 بدأ أعضاءه التونسيون و المغاربة ينفصلون وينظمون إلى منظماتهم المحلية، التي كان مسموحا بها في بلدانهم خلافا للجزائر.[1]

و نظرا للنشاط الدعائي الذي مارسه النجم عبر جملة من العناوين التي نشرها عبر جريدة الإقدام خلال سنة 1928 و نذكر منها عنوان: من أجل استقلال إفريقيا الشمالية (عدد جوان- جويلية) ، الذي ناشد فيه الأهالي« أن أعدوا أنفسكم لتحتفلوا بمرور مئة عام على احتلال بلادكم بطريقتكم الخاصة، و ذلك بتنظيم حركة واسعة ضد الإمبريالية». و عشية الإحتفال بالاحتلال و نظرا لاندفاع الجماهيري و تلبيتهم لنداء النجم و نشاطاته المعادية للإستعمار الفرنسي ، قررت السلطات الإستعمارية أن تحل النجم ففي 20 نوفمبر1929،[2] اتخذت محكمة جنح السين ذلك القرار الذي ألغته هي بنفسها في 4 جويلية 1935، بحجة ما أصدرته أولا كان غير شرعي. و هكذا فإنه نتيجة لقرار سنة 1929 اضطهد زعماء النجم ومنعت جريدتهم من الصدور، و قد قال نوشي أن الحكومة قد وجدت نشاطات هذا الحزب مضرة بالسيادة الفرنسية في أفريقيا الشمالية.[3]

إلا أنه و بعد قرار الحل واصل النجم نشاطه على الرغم من الصعوبات بالأخص المادية و كانت سنة 1930 إنطلاقة جديدة له. حيث ما إن حلت هذه السنة حتى بدأ النجم يتسرب إلى الجزائر، و شهدت بذلك أحداثا بارزة فقد تناولت الصحافة خبرا مهما عن لجنة سورية فلسطينية لها مقعد في عصبة الأمم، للدفاع عن قضية إخواننا العرب. حيث قام مصالي الحاج بإرسال مذكرة لها في جانفي1930،[4] فكان النص يندد بقرن من الإضطهاد و الإستغلال و طرحه لمشكل الإستقلال.كما تم إنشاء جريدة الأمة 1930[5] لنشر أخبار النجم

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص119.

[2] الحل كان طبقا للمادة 03 من قانون 01 جويلية 1901 ، والتي تنص بما يلي: ملغات و بدون فعالية كل جمعية(...)تهدف المساس بوحدة التراب الوطني، **ينظر**: مصالي الحاج، **المصدر السابق**، ص146.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق** ،ج2، ص382.

[4] مصالي الحاج، **المصدر السابق**، ص149.

[5] **جريدة الأمة**: جريدة ناطقة باللغة الفرنسية تأسست في باريس في عهد حزب نجم شمال إفريقيا، و ذلك بتاريخ 30 أكتوبر 1930،...و كان شعارها أو عنوانها:الأمة جريدة وطنية و سياسية للدفاع عن حقوق مسلمي أفريقيا الشمالية، وقد كان مديرها السياسي أحمد مصالي، أما رئيس تحريرها فكان عيمش و تعتبر الأمة امتدادا لجريدة الإقدام الشمال إفريقية التي ظهرت سنة 1929 بعد قرار السلطات الفرنسية حل النجم و هذه الأخيرة هي الأخرى امتداد لجريدة الإقدام الباريسية التي تعتبر امتداد للجريدة الأمة، "الإقدام" التي أسسها الأمير خالد سنة 1919 في الجزائر والتي كانت اللسان الإعلامي للنجم بعد نفي الأمير خالد إلى سوريا سنة 1924. **ينظر**: مومن العمري،**المرجع السابق**، ص38. **ينظر**: الملحق رقم (4) .

بفرنسا و كذلك من أجل تنظيمه بالجزائر،[1] وفي سنة 1931 تعززت صفوفه بانضمام مجموعة من الشباب المناضلين الحركيين الذين سرعان ماغدوا من أبرز شخصيات الحزب في فترة قصيرة و أشهرهم: راجف بلقاسم، عمار عيمش، كحال أرزقي، موساوي رابح، و بعد أن خاض الحزب تجربة العمل السري لمدة ثلاث سنوات 1930- 1933 ، دعى رئيس الحزب مصالي الحاج إلى عقد مؤتمر الجمعية العامة في 28 ماي 1933 تم فيه تجديد سياسة النجم، و إعادة هيكلته، و صياغة البرنامج الجديد له، والذي انقسم إلى قسمين وقد تمثلت أهم مطالبه في النقاط التالية:

القسم الأول:

1. محو قانون الأهالي في الحال وإلغاء جميع القوانين الإستثنائية.
2. العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا ، أو وضعوا تحت الرقابة الخاصة.
3. الحرية المطلقة في السفر إلى فرنسا وإلى غيرها من البلاد الأجنبية .
4. حرية الصحافة ، والإجتماع ، والتجمع ، وتوفير الحقوق السياسية والنقابية .
5. إحلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي ، الذي لا ينتخب إلا عن طريق التصويت المحدود .
6. إلغاء البلديات المختلطة و المناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام .
7. حق الجزائريين في تقليد جميع الوظائف العامة دون أي تمييز ، مع المساواة في العمل وفي المعاملة للجميع .
8. التعليم الإجباري للغة العربية . وحق كل الجزائريين في التعليم على جميع المستويات . وخلق مدارس عربية جديدة .كل الأعمال الرسمية يجب نشرها بالعربية و الفرنسية في نفس الوقت .
9. بخصوص الخدمة العسكرية بالنسبة للجزائريين في الجيش الفرنسي، يجب الإحترام الكامل للآية الكريم « ومن يقتل مؤمنا متعمدا ... ».[2]
10. تطبيق القوانين الإجتماعية و العمل على الجزائريين أيضا . وحق العائلات الجزائرية في الجزائر الحصول على المساعدة من جراء البطالة ، وفي المنح العائلية . إلغاء تام للتأمينات الإجتماعية .
11. زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الصغار . وتنظيم أكثر عقلانية لنظام الري . وتطوير وسائل المواصلات ، والمساعدة الحكومية، غير المعوضة، إلى ضحايا المجاعات الدورية .

---

[1] أحمد محساس:**الحركة الثورية في الجزائر في الجزائر1916**-1954،(الجزائر:دار المعرفة للطبع و النشر،2007)، ص115.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق** ،ج3، ص437-439، **ينظر**: الملحق رقم (01) .

القسم الثاني: وتضمن المطالب التالية:

1. استقلال الجزائر الكامل .
2. جلاء تام لجيش الاحتلال .
3. تكوين جيش وطني .

حكومة وطنية ثورية :

1. مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام .
2. التصويت العام وصلاحية (الترشح) إلى كل المجالس بالنسبة لجميع سكان الجزائر .
3. ستكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية .
4. تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية ، بما في ذلك البنوك ، والمناجم ، والطرق الحديدية ، والموانئ ، والمؤسسات التي اغتصبها المحتلون .
5. تأميم الأملاك الكبيرة التي اغتصبها الإقطاعيون ، حلفاء المحتلين ، والكولون ، والشركات الرأسمالية ، وتسليم الأراضي المؤممة إلى الفلاحين . واحترام الأملاك المتوسطة والصغيرة . وإعادة الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية .
6. حرية التعليم بالعربية وإجباريته على جميع المستويات .
7. تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الإتحادات ، و التحالفات ، و حق الاضراب ، و هي تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية .
8. المساعدة العاجلة للفلاحين بتخصيص قروض للفلاحين دون فائدة من أجل شراء الآلات ، والبذار ، والسماد، وتنظيم الري، وتحسين وسائل المواصلات ، الخ.[1]

وبالإضافة إلى ذلك فقد قام الحزب بتغيير اسمه إلى« نجم شمال إفريقيا المجيد » ، كما تم انتخاب لجنة مركزية جديدة مؤلفة من 30 عضو حيث تم إسناد المناصب القيادية و توزيع المسؤوليات بين أعضاء النجم ، فأصبح عمار عيماش أمينا عاما للحزب و رئيسا لتحرير جريدة الأمة ، وتولى بلقاسم راجف المالية ، وضمت اللجنة التنفيذية: موساوي رابح، و كحال أرزقي و بنون أكلي، واحتفظ مصالي الحاج برئاسة الحزب، والإدارة السياسية لجريدة الأمة[2]. وبالنسبة لتنظيمه الإداري فلقد كان النجم منذ 1927 إلى غاية تأسيسه لنجم شمال إفريقيا المجيد يقوم على أسس و واضحة لإدارة نشاطه، و تتمثل هذه الأسس في :

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق** ،ج3، ص437-439.**ينظر**: الملحق رقم(1).

[2] خيثر عبد النور و آخرون، **منطلقات و اسس الحركة الوطنية الجزائرية1830-1954**،(الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954،2006)، ص251.

1. **الجمعيــة العامــة:** وهـي تعقد اجتماعاتها سريا ، و تعتبر الهيئة العليا و الأساسية لـه، فهي صاحبة السيادة.
2. **اللجنة الإدارية:** وتسمى أحيانا اللجنة المركزية و أحيانا اللجنة التنفيذية. وكانت تضم في الغالب خمسة و عشرين عضوا.المكتب التنفيذي و يتكون من خمسة إلى ستة أعضاء، و هو ينتخب من الجمعية العامة يعتبر مسؤولا لديها .
3. **المكتب التنفيذي:** هو المسؤول عن الفروع و على جريدة الأمة وعلى إدارة العلاقات مع الجمعيات و المنظمات الأخرى، وعلى الدعاية و النشر.[1]

و بالنسبة لبرنامج الذي أعيد صياغته سنة 1933، فإن مطالبه لا تختلف كثيرا عن مطالب سنة 1927 و المتعلقة بالاستقلال التام و التعليم الإجباري باللغة العربية و اعتبارها لغة البلاد الرسمية، وجلاء الجيوش الأجنبية ، و تكوين جيش قوي و نفس المطالب أكدها في مؤتمره الذي عقد بباريس سنة 1933 و التي نشرتها صحيفة الأمة الناطقة باسم الحزب سنة 1934.[2] لكن القضاء الفرنسي تدخل سنة 1934 و اتهم النجم بالقيام بنشاط باسم منظمة منحلة قانونيا، حيث استأنف الحكم في نوفمبر 1934، و في 24 جانفي 1935 حكمت محكمة باريس على مصالي الحاج بالسجن مدة ستة أشهر و تغريمه مائتي فرنك و على عيماش بأربعة أشهر سجنا و تغريمه بمائتي فرنك، و على راجف بثلاثة أشهر سجنا و مائتي فرنك.[3]

ث. من نجم شمال إفريقيا المجيد إلى الإتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا:

وفي أقل من شهر وبتاريخ 6 فيفري 1935،[4]أصبح النجم يزاول نشاطه تحت اسم جديد و هو: الإتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا،[5] فقد أودع مؤسسوه قانونه الأساسي بدائرة الشرطة بتاريخ 27 فيفري 1935، وتجدر الإشارة هنا إلى بعض مواده التي نص عليها و هي كالتالي:

المادة الثانية: العمل على التحرير المادي و المعنوي لمسلمي شمال أفريقيا، ونصت **المادة الثالثة:** على أن الإتحاد يجمع كل مسلمي شمال إفريقيا و أنه سيقوم بتربيتهم الوطنية و الإجتماعية و السياسية، أما

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص126.

[2] قريري سليمان، **تطور الإتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية1940-1954**، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2010-2011، ص75.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3 ، ص124.

[4] عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص69,

[5] بقول مصالي الحاج أن فكرة إنشاءه للإتحاد كانت في ديسمبر 1934 في سجن لاسانتي و أعطاه اسم جمعية مسلمي شمال إفريقيا، وكان مقرها للإجتماع 19 نهج داغير باريس. **ينظر:** مصالي الحاج، **المصدر السابق**، ص170.

المـادة الرابعـة: فأكدت علـى أن الإتحـاد سيستعمل كل وسيلة لديـه لتحقيـق أهدافـه و أنـه سيقوم بالدعايـة الضرورية لنفس الأهداف،[1] وواصل نجم شمال إفريقيا نشاطه بهذا الإسم إلى غاية الإفراج عن رئيسه في 1 ماي 1935،[2] إلا أن موجة القمع لم تتوقف ضد مناضلي الإتحاد الذين شاركوا في حملة التنديد بالغزو الإيطالي لأثيوبيا و الدفاع عن قضايا شمال إفريقيا أمام عصبة الأمم.[3]و في 14 ماي 1935 حكم على مصالي الحاج بسنة سجنا و غرامة مائتي فرنك و على عيماش عمار و راجف بلقاسم بستة أشهر سجنا و مائة فرنك غرامة لكل منهما.[4] لكن رئيس الحزب سارع بالخروج إلى سويسرا و هناك التقى برائد النضال و الكفاح العربي الإسلامي الزعيم شكيب أرسلان[5] بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي الأوروبي بجنيف في سبتمبر1936،[6] وبعد إقرار السلطة القضائية شرعية الإتحاد سنة 1935 ووصول الجبهة الشعبية[7] للحكم في 1935 أصدرت قرار بالعفو على جميع السياسيين الأمر الذي مكنه من العودة إلى فرنسا.[8]فازداد بذلك نشاط الحزب و تألقه ، وإثر انعقاد المؤتمر الإسلامي بالجزائر، دعم النجم المطالب التي تخدم المصلحة العامة للجماهير، ورفضه لمطالب الأقلية في إشارة واضحة إلى الإدماج و التجنيس. وعندما فشل مصالي الحاج في إقناع وفد المؤتمر الإسلامي بالتخلي عن فكرة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي والتجنيس، قرر الحزب نقل نشاطه لأول مرة للجزائر منذ نشأته، لقطع الطريق أمام مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري.[9]

و في 02 أوت 1936 كان أول احتكاك للنجم بالجماهير في الجزائر بالملعب البلدي للعاصمة، حيث ألقى مصالي الحاج خطابه الشهير و أظهر الحضور تفاعلهم معه، و مع نهاية سنة 1936 قطع النجم علاقته

---

[1] عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص69.

[2] مصالي الحاج، **المصدر السابق**، ص172.

[3] أحمد محساس،**المصدر السابق**، ص117.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص133.

[5] **شكيب أرسلان:** زعيم عربي إسلامي ولد 25 ديسمبر 1869 بسوريا، و توفي يوم 09 ديسمبر 1946، عمل على خدمة التراث العربي الإسلامي، و الدفاع عن القضية العربية الكبرى في عصبة الأمم بجنيف. **ينظر:** مومن العمري، **المرجع السابق**، ص39.

[6] مومن العمري،**المرجع نفسه**، ص39.

[7] **الجبهة الشعبية:** تحالف و تكتل من أحزاب اليسار الفرنسية الشيوعية:الحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الإشتراكي، والكونفدرالية العامة للعمال، و الحزب الراديكالي الإشتراكي. **ينظر:** عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص69.

[8] عبد الحميد زوزو، **المرجع نفسه**، ص69.

[9] **المؤتمر الإسلامي الجزائري:** تجمع يتألف من قوتين رئيسيتين: هما اتحادية النواب المسلمين الجزائريين و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،و انضم إليه كذلك الحزب الشيوعي الجزائري.و التي كانت تسعى إلى تحقيق هدف مشترك هو:إما الإدماج أو الإرتباط بين الجزائر و فرنسا، تلك هي نقاط البداية فيما يتعلق بالمواجهة بين تيارين سياسيين: تيار الإصلاحيين المعتدلين ممثلا في المؤتمر الإسلامي، و تيار الراديكاليين الثوريين الذي جسده نجم شمال إفريقيا إلا أن التنافس بينهما اشتد إلى حد القطيعة بينهما سواءا على مستوى مضمون برنامج مطالبهما أو على صعيد مناهجهما السياسية.**ينظر:** بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص82-83.

مع الجبهة الشعبية بسبب إصدار هذه الأخيرة لمشروع بلوم فيوليت الإدماجي،[1] في 30 سبتمبر 1936 أعلن مصالي الحاج صراحة معارضة النجم للمشروع و اعتبره أداة إستعمارية لتقسيم الشعب الجزائري. و إثر عودته إلى فرنسا و جهت له عدة اتهامات و بالإضافة إلى ذلك تواطئت حكومة الجبهة الشعبية في 26 جانفي 1937 مع الحاكم العام في الجزائر لوبو، الذي نجح في استصدار مرسوم يقضي بحل النجم الذي كان يمارس نشاطه السياسي السري تحت اسم الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، وهذا ما دفعه هو ورفاقه إلى تأسيس حزب جديد هو حزب الشعب الجزائري.[2]

4. حزب الشعب الجزائري 1937-1939:

بعد إجراء الحل تحولت خلايا النجم إلى مجموعات«أحباب الأمة» ،[3]و سرعان ما انعقد اجتماع بنناتير بفرنسا حضره ما يقرب من ثلاثمائة مشارك، و الذي أعلن بتاريخ 11 مارس 1937 تأسيسه لحزب الشعب الجزائري،[4] الذي دخل حلبة الصراع بصفته حزبا عصريا مهيكلا بطريقة حديثة، و ما ميز هذه المرحلة و هو التحول التدريجي إلى الوطن الأم و ظلت فرنسا لظروفها السياسية و الإجتماعية ميدانا لعقد مؤتمرات الحزب و دعمه من بعيد معنويا و ماديا، حيث بدأ الحزب نشاطه الفعلي بعد عودة مصالي إلى الجزائر في 18 جوان1937،[5] و باسم الحزب الجديد اشترك أعضاؤه لأول مرة في الحصول على الأصوات اللازمة في انتخابات البلدية حيث أصبح معروفا لدى الأوساط الجزائرية. وقد أنشأ الحزب أول جريدة له بالعربية في الجزائر بعنوان« **الشعب** » بالإضافة إلى جريدة«**الأمة**»، التي كانت تصدر باللغة الفرنسية في باريس، وكانت **الشعب** جريدة نصف شهرية يديرها مصالي الحاج و يرأس تحريرها أولا السيد مفدي زكريا،[6] ثم خلفه عليها السيد محمد قنانش. و قد قام الحزب بمظاهرات كبيرة في 14 جويلية 1937 رافعين العلم الجزائري

---

[1] بعد تولي فيوليت منصب وزير دولة في حكومة ليوم بلوم الفرنسية، تعاون مع بعضهما لصياغة مشروع يهدف إلى رفع عدد الناخبين الأهالي و كان المشروع في البداية يرمي إلى توسيع الحق في ممارسة الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون لتشمل مختلف فئات المسلمين و بالتالي فتح القوائم الإنتخابية أمام عشرين ألف ناخب جديد و من ثمة رفع نسبة تمثيل الجزائري في مجلس النواب.**ينظر**: بن يوسف بن خدة، **المصدر نفسه**، ص403-406.

[2] خيثر عبد النور وآخرون، **المرجع السابق**، ص 253-254.

[3] استمرت الجمعية تحت إسم (أحباب الأمة) مدة شهر و نصف. **ينظر**: عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص70.

[4] عبد الحميد زوزو،**المرجع نفسه**، ص70.**ينظر**: بطاقة الإشتراك في النجم الملحق رقم (2)و(3).

[5] مومن العمري،**المرجع السابق**، ص40.

[6] **مفدي زكرياء:** (1331-1396هـ،1912-1976م)، ولد بوادي ميزاب، بدأ تنظيم الشعر منذ صغره، لقب بشاعر الثورة الجزائرية، صاحب نشيد الثورة الذي صار فيما بعد النشيد الرسمي للدولة، ونشيد الإتحاد العام للطلبة الجزائريين، ونشيد الإتحاد العام للعمال الجزائريين، ومن آثاره: ديوان الشعر، ضلال الزيتون، توفي بتونس. **ينظر**: عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**،(لبنان:مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترمة والنشر، 1980)، ص 309.

مرددين نشيد فداء الجزائر روحي و مالي لمؤلفها شاعر الثورة الجزائرية،[1] و مرددين شعاراتهم المعتادة: « برلمان جزائري و الحرية للجميع و الأرض للفلاحين و مدارس عربية و احترام الدين الإسلامي،... ».[2] و خلال النصف الأول من شهر أوت 1937 قام مصالي بزيارة إلى الغرب الجزائري، ألقى فيها خطابا هجوميا و عنيفا تجاه المناضلين الشيوعين الذين جاؤوا لمعارضته، و في اللحظة التي تأهب فيها للسفر إلى الجنوب الجزائري انطلقت عملية القمع و التفتيش في بيوت المناضلين ومنعت الإجتماعات و استدعي لدى قاضي التحقيق يوم 27 أوت 1937 حيث تم توقيفه بتهمة إعادة تأسيس رابطة منحلة، و كذلك بالنسبة لكل من مفدي زكريا و حسين لحول[3].

و قد حكمت المحكمة على رئيس الحزب بالسجن لمدة عامين بمقتضى مرسوم حيث تمت معاملتهم كمساجين سياسيين بعد احتجاج المؤيدين لهم. ومع ذلك فقد فاز عدد من أعضاء حزب الشعب في الانتخابات، وهم في السجون في شهر أكتوبر 1938 و من بينهم مصالي الحاج. إلا أن الإدارة الفرنسية قامت بتزويرها و رفضها لمواجهة الوطنيين. و على الرغم من ذلك فقد حصد الحزب في انتخابات أفريل 1939 نجاحا باهرا حيث فاز مرشحه السيد محمد دوار.[4]وأنشأ كذلك الحزب جريدة « **البرلمان الجزائر** » و التي كانت تحرر وتنشر من سجن الحراش و تطبع و توزع خارجه،[5] و الذي صدر عددها الأول بالجزائر في 18 ماي 1939 ، و كان يديرها كل من أحمد بودة و محمد كوفي،[6] و حسب أبو القاسم سعد الله الذي اطلع على عددها الثاني بتاريخ 03 جوان 1939، فهي جريدة وطنية نصف شهرية تدافع عن حقوق الجزائر

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص144.

[2] محفوظ قداش :**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919**-1939، ترجمة:أمحمد بن البار،(الجزائر:دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع،201)،ج1، ص757.ينظر: بن يامين سطورا، **المرجع السابق**، ص 170-171.

[3] بنيامين سطورا، **المرجع نفسه**، ص171. **حسين لحول:** ولد بسكيكدة في 17 ديسمبر 1917، زاول دراسته الإبتدائية و الإعدادية بالمدينة، إلى أن انتقل رفقة عائلته سنة 1933 إلى العاصمة، اتصل بالرعيل الأول من مناضلي نجم شمال إفريقيا أمثال أحمد مزغنة وابراهيم غراقة، وكان من رفاق مصالي الحاج في سجن بربروس والحراش ما بين أوت 1937 وسبتمبر 1939، وقد نقل من السجن إلى محتشدات جيش الاحتلال، لغاية إجراءات العفو العام الصادرة في مارس 1946. وفي نهاية 1948 استحدث منصب أمين عام لأول مرة في الحزب إلى غاية ربيع 1951. كان من أبرز معارضي مصالي في اللجنة المركزية، وقد انتهت هذه المعارضة إلى أزمة 1953-1954 التي رأى فيها بعض المناضلين مواجهة ثنائية بين الزعيم وأمينه العام السابق.كان لحول باسم إدارة الحزب على صلة بالعناصر الثورية العاملة في سبيل الثورة المسلحة، وبعد الاستقلال شغل منصب مدير عام ديوان السكن المعتدل الكراء، ومؤسسة المنتوجات النسيجية. توفي بالجزائر سنة 1995. **ينظر:** محمد عباس، **رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)**،(الجزائر:دار هومه للنشر والتوزيع، 2009)،ص 57-58.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص146.

[5] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص178.

[6] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص115,

العربية،[1] ولما خرج مصالي الحاج من السجن في 27 أوت 1939 واصل نشاطه بنشر آراءه حول اندلاع الحرب من خلال هذه الجريدة، مشيرا إلى أن « الجزائر ليست ملحق فرنسية... إن وطننا هو المغرب العربي و نحن مخلصون له حتى الموت، و إذا كانت إرادتنا في العيش أحرار تعد معاداة لفرنسا فنحن إذن معادون لفرنسا...» .[2]و في 04 أكتوبر 1939 اعتقل رئيس الحزب من جديد، كما صدر قرارا بحل حزب الشعب نفسه في 26 سبتمبر 1939 و بحظر صحيفتيه الأمة و البرلمان الجزائري[3]. و لكن المحكمة أصدرت في حقه أحكاما قاسية يوم 28 مارس 1941 و هي السجن لمدة ستة عشر عاما مع الأشغال الشاقة ، كما أصدرت أحكاما أخرى على عدد آخر من أعضاء الحزب الآخرين، غير أنه بعد حوالي شهر من صدور هذه الأحكام و في يوم 24 أفريل 1940 أطلق سراح رئيس الحزب و وضع تحت الإقامة الجبرية و المراقبة المستمرة بقصر البخاري حتى انتهت الحرب.[4]ونجم عن ذلك أن دخل حزب الشعب الجزائري مرحلة السرية المطلقة التي ستستمر طيلة مدة الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص146.

[2] بنيامين سطورا، **المرجع السابق**، ص182-183.

[3] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص118,

[4] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعمارية و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954 و يليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب حزب الشعب الجزائري (1830-1954)**،(الجزائر:عالم المعرفة للنشر و التوزيع،2009)،القسم الأول، ص117-118.

الفصل الأول

الوضع السياسي في الجزائر 1939-1945.

1. بداية الحرب العالمية الثانية وأثرها في الجزائر.

2. نزول الحلفاء بالجزائر 1942.

3. بيان 10 فيفري 1943.

4. مجازر 08 ماي 1945.

1. بداية الحرب العالمية الثانية وأثرها في الجزائر:

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، كانت فرنسا ضعيفة، فلا حكومة قوية و لا جيش على أهبة الاستعداد، و رغم التحصينات التي كانت تتمتع بها فرنسا على حدودها الشرقية و المتمثلة في خط ماجينو. فإنها لم تلبث أن انهارت أمام ضربات الألمان، أما في الجزائر فإن فرنسا لم تستطع أن تجد حلا للمشاكل الإقتصادية التي كانت تنذر بالمجاعة.[1] فبالمقارنة بسنة 1938، ارتفعت الأسعار في سنة 1940 بنسبة 34% ، وبقيت في تزايد حيث بلغت سنة 1943 نسبة ارتفاعها 71% ، فشهدت بذلك الجزائر في هذه الفترة نقصا في المنتوجات الزراعية و انتشار للسوق السوداء و مصادرة الأملاك،[2] كما أثرت الحرب كذلك على الوضع السياسي في الجزائر فشهدت الحركة الوطنية فترة ركود، حيث واجهت فرنسا الحرب في الجزائر بوضعها حدا لكل نشاط سياسي، فقادة حزب الشعب كانوا في السجون وحزبهم قد صدر قرار بحله، كما صدر قرار بحل منظمة الشيوعيين مباشرة بعد توقيع التحالف الألماني السوفياتي، كما تم توقيف عدد من مناضليه من بينهم قدور بلقاسم الأمين العام للحزب، لقد كانت شعبية هذا الحزب تكاد تكون منعدمة حيث أنه لم تكن للمسلمين الجزائريين أية ثقة في حزب حارب وطنية النجم وحزب الشعب، و رغم نداءاته التي أصدرها للوقوف إلى جانبه والإتفاف من حوله أثناء مواصلة عمله السري إلا أن الجماهير ظلت متوجهة نحو الحركات التي كانت عشية الحرب تمثل تطلعاتها، و هي حزب الشعب الجزائري و جمعية العلماء المسلمين.[3] و أما هذه الأخيرة فقد أغلقت بعض مقراتها كما أوقف ابن باديس[4] مجلة الشهاب تحسبا

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق** ،ج3، ص173. **ينظر**: ابراهيم مياسي، **قبسات من تاريخ الجزائر**،(الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع ، 2010)، ص141.

[2] عبد القادر يحياوي: **الوضع السياسي في الجزائر بين 1939-1954(الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون ،المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954)**،(الجزائر: منظمة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982)، مج1،ج1، ص68.

[3] محفوظ قداش، **المرجع السابق**،ج2، ص874،876.

[4] **ابن باديس:** (1302-1309هـ-1889-1940م)،عبد الحميد بن مصطفى بن مكي ابن باديس، من كبار رجال الإصلاح والتجديد في الإسلام،والزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ بدء قيامها سنة 1931 إلى وفاته، ولد بقسنطينة في أسرة مشهورة بالعلم والثراء والجاه، تعلم بمسقط رأسه ثم بتونس حيث أتم دراسته في جامع الزيتونة التي تخرج منها سنة(1911-1912م)،وعاد إلى بلده فدرس بالجامع الكبير، رحل إلى المشرق وحج، وعاد سنة 1913 فأقام يعلم النشء الجزائري ويعده من أجل المستقبل وفي سنة 1926 أصدر جريدة المنتقد، لكنها لم تعمر طويلا، فقد عطلتها السلطات الإستعمارية بعد أن صدر منها18 عددا، فأصدر بعدها في نفس السنة مجلة الشهاب وقد صدر منها في حياته نحو 15 مجلدا تعد سجلا حافلا لتاريخ الجزائر ونهضتها الحديثة فيما بين الحربين الأولى والثانية(1914-1939م)،وأصدر فيما بعد صحفا أخرى كالشريعة والسنة المحمدية، والصراط. ولكنها أيضا لم تعمر طويلا، حاولت السلطات الإستعمارية إغراءه ببعض المناصب فامتنع واستمر في جهاده، وقد امتد نشاطه إلى بقية المدن الجزائرية كوهران وتلمسان والجزائر العاصمة، وأنشأت جمعية العلماء المسلمين في أيام رئاسته لها الكثير من المدارس، توفي ابن باديس بقسنطينة، ومن آثاره: مجالس التذكير في التفسير،العقائد الإسلامية، وجواب سؤال عن سوء مقال. **ينظر**: عادل نويهض،**المرجع السابق**، ص 27-28.

لما ربما تجبر عليه لنشر ما في صالح فرنسا في الحرب ، و اعتقل بعض أعضائها، وعلى رأسهم الشيخ البشير الإبراهيمي[1] نائب الرئيس،[2] و قد كان موقف العلماء حياديا من الحرب حيث صرح ابن باديس قائلا:« أن هذه الحرب لا تهم المسلمين و لا دخل لهم فيه ». و هذا الموقف أدى إلى انقسام أعضاء مجلس إدارة الجمعية و خروج أحد أقطابها وهو الشيخ العقبي،[3] و الذي رأى بأن يصدر جريدته « **الإصلاح**» مرة أخرى، فلم يتخذ بذلك طريقة زميله ابن باديس و لا طريق الجمعية.[4]

وتعود أسباب حل الأحزاب، لرفضها الإعلان عن تأييد فرنسا في الحرب، إلا أن رجال الدين الرسميين (المفتيون، القضاة، العدول، المرابطين) قد أعلنوا عن ولائهم لفرنسا، و أفتوا بوجوب الحرب إلى جانبها، و كذلك بالنسبة للنواب و النخبة ، فتطوع فرحات عباس[5] كصيدلي احتياطي دفاعا عن الحرية و الديمقراطية ضد ألمانيا النازية ، أما مصالي الحاج فبعد شهر من خروجه كتب مقالا في جريدة « **الأمة** » هاجم فيه

---

[1] **البشير الإبراهيمي:** (1306-1385هـ، 1889-1965م)،محمد بن البشير بن عمر الإبراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين، ولد في قصر الطير في قبيلة ريغة الشهيرة بأولاد ابراهيم بدائرة سطيف، والتي يرتفع نسبها إلى إدريس بن عبد الله مؤسس دولة الأدارسة في المغرب، تلقى دروسه الأولى عن أبيه وعمه، ثم في زاوية ابن شريف في شلاطة بجبال القبائل، هاجر إلى المدينة المنورة 1911م فأتم دراسته العاليا بها ثم انتقل إلى دمشق سنة 1917 وعمل أستاذا للأدب العربي بالمدرسة السلطانية،شارك في تأسيس المجمع العلمي العربي سنة 1921م وفي نفس السنة عاد إلى الجزائر وانقطع للخدمة العامة مع رائد النهضة ابن باديس وصحبه، ولما تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 كان من أبرز مؤسسيها وانتخب نائبا للرئيس عبد الحميد بن باديس، وفي مطلع الحرب العالمية الثانية سنة 1940 نفاه الفرنسيون إلى آفلو ومات ابن باديس في نفس السنة، فانتخب لرئاسة جمعية العلماء خلفا له وهو في منفاه، واستمر معتقلا ما يزيد على ثلاث سنوات، وتولى مسؤولية جريدة البصائر، وفي سنة 1952 رحل إلى المشرق وجال في أكثر بلدانه ثم استقر بالقاهرة، واندلعت نار الثورة الجزائرية التحريرية 1954 فانتدب من قبل قياداتها للقيام بمهمات لدى الدول العربية والإسلامية وأحسن القيام بذلك. وإثر استقلال الجزائر عاد إليها وأقام بالعاصمة مريضا فقد هده الجهد والإعياء، إلى أن توفي من آثاره: عيون البصائر طبع منها مجلدان، الإطراد والشذوذ في اللغة وأسرار الضمائر في العربية ، والتسمية بالمصدر، وكاهنة أوراس...**ينظر:** عادل نويهض، **المرجع السابق،** ص 13.

[2] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية:(1936_1945)**، (الجزائر:منشورات السائحي، ط3،2010)، ج2، ص237.

[3] عبد الكريم بوالصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945(دراسة تاريخية إيديولوجية مقارنة)**،(الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1992)، ص167.

[4] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**،ج2، ص 237.

[5] **فرحات عباس:**1899-1986م، ولد في الظهير جيجل، في منطقة عرفت بعنف فلاحيها ومناهضتها لكل سلطة، كان مولعا منذ شبابه بالشؤون السياسية، ونشر أول كتاباته قبل أن يتم دراسته في الصيدلية، بدأ فرحات عباس حياته السياسية منذ العشرينات كرديف للدكتور بن جلول في فيديرالية المنتخبين ثم يبتعد عنه سنة 1937،ليؤسس الاتحاد الشعبي الجزائري عام 1938 لكن برنامجه لا يتماشى مع طموحاته ولا يصبح زعيما له اتجاهه إلا سنة 1943 عندما يتحالف مع العلماء ومع حزب الشعب الجزائري للمطالبة ببرلمان جزائري لدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا، ويحافظ على هذا الموقف حتى عام 1954. بعد أن قطع علاقاته بحزب الشعب. و في ماي 1946 يؤسس حزبه الخاص الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، لكن المأزق السياسي وتصرفاته النخبوية تلعب ضده. وعندما تجاوزته الأحداث انضم إلى جبهة التحرير الوطني عام 1955، وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 و لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1961، بعد أن أبعده بن خدة يتحالف مع بن بلة سنة 1962 وفي نفس السنة يصبح أول رئيس للجمعية الوطنية، لكنه يستقيل من منصبه عام 1963، للاحتجاج على الطريقة التي تمت بها الموافقة على الدستور، يحكم عليه بالإقامة الجبرية مرتين عام 1963 في عهد بن بلة وعام 1976 في عهد بومدين. **ينظر:** مومن العمري، **المرجع السابق،** ص56.

الإستعمار الفرنسي ووعد بأنه سيستمر في عدائه لذلك أعيد إلى السجن بتهمة التمرد والعصيان، فحكمت المحكمة عليه بستة عشر عاما سجنا مع الأشغال الشاقة، و عشرين سنة نفيا من الجزائر، و ثلاثين مليونا من الفرنكات غرامة مع مصادرة أملاكه الشخصية، و شملت المحاكمة أيضا بعض أعضاء حزب الشعب . و كرد فعل على السياسة الفرنسية التي انتهجتها ضد أعضاء الحزب ضاعف الحزب أعماله السرية، و أنشأ إدارة جديدة سرية لكي تسير الأمور في تلك الظروف الصعبة، و من الأسماء التي ظهرت في التنظيم الجديد : أحمد مزغنة،[1] و أحمد بودة، و حسين عسيلة ، و الدكتور الأمين دباغين،[2] و مقري حسين، و محمد طالب، وكانت جريدتهم هي:« **العمل الجزائري** » (Action Algerien) ،و« **صوت الأحرار**» (Voix Libre)[3]. وأما ابن باديس الذي كان محل تقدير الجميع فقد انتقل إلى رحمة الله سنة 1940، و الذي كان مؤيدا لفكرة الثورة حيث قال:« لو وجدت عشرة من عقلاء الجزائرية يوافقني على إعلان الثورة لأعلنتها ». أما فيما يخص ابن جلول[4] ولغموضه وتذبذبه في مواقفه في فترة الثلاثينات[5] فقد الناس ثقتهم فيه، و بهذا تكون الحركة الوطنية قد افتقرت إلى القيادة خلال 1940-1942، إلا أنه ستظهر شخصية فرحات عباس و التي ستلعب دورا بارزا في هذه الفترة، فبعد ما لاحظ التفرقة التي يعاني منها الجزائريون المتطوعون في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، فإنه سيسعى منذ سنة 1942 إلى المطالبة بحقوق الجزائريين.[6]

---

[1] **أحمد مزغنة:** كان مناضلا في صفوف الحزب الوطني الثوري الذي كان يقوده أحمد المستول، ثم انضم مع بقية أعضاء هذا الحزب إلى نجم شمال إفريقيا عام 1932، أصبح في أوت 1938 سكرتيرا لفيدرالية العاصمة لحزب الشعب، اعتقل وحكم عليه عدة مرات، وكان من قادة حزب الشعب وحركة انتصار الحريات بعد سنة 1945. وقع إقصاؤه بعد المؤتمر الثاني، وأصبح من أعوان مصالي. مسؤول العلاقات الخارجية داخل اللجنة المؤقتة التي تقود حركة الحريات من مارس إلى جويلية 1954. بعد مؤتمر هورنو جويلية 1954 أصبح المسؤول الرسمي عن الشؤون الخارجية، وبهذه الصفة يسافر إلى القاهرة في أكتوبر. عمل على تشكيل جبهة تضم جميع تيارات الحركة الوطنية ، لكن قادة جبهة التحرير يستعملونه كضمانة لإيهام الرأي العام بالتحاق المصاليين بصفوفهم. يختلف مع مصالي وتعتقله السلطات المصرية يوم 11 جويلية 1955 بطلب من جبهة التحرير. مات لاجئا في فرنسا عام 1982. **ينظر**: محمد حربي: **المرجع السابق**، ص186-187.

[2] **د/ محمد الأمين دباغين:** من المسؤولين البارزين والثوريين المثقفين الذين لعبوا دورا هاما في تطور النضال الوطني، ناضل في صفوف حزب الشعب ثم في صفوف حركة انتصار حيث أصبح أمينها العام. انسحب من الحركة وجمدت نشاطاته بفعل الخلاف الذي نشب بينه وبين مصالي في سنة 1949. انضم مبكرا إلى جبهة التحرير الوطني ومثلها في القاهرة قبل أن يعين وزيرا لأول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، بعد ذلك تفرغ لممارسة مهنته كطبيب بمدينة العلمة ولاية سطيف إلى أن توفي سنة 2003. ينظر: مومن العمري، **المرجع السابق**، ص201.

[3] أبو القاسم سعد الله ، **المرجع السابق** ، ج3، ص183.

[4] **محمد الصالح بن جلول:** واحد من زعماء جماعة النخبة وهو طبيب ، لعب دورا كبيرا في العشرينات والثلاثينات خصوصا، خاصة ضمن اتحادية المنتخبين، كما كان له دورا هاما في عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري في سنة 1936. وكان مقربا من الشيخ عبد الحميد بن باديس ، بدأ نجمه في الأفول بعد الحرب العالمية الثانية على عكس صديقه و رفيقه في النضال فرحات عباس الذي واصل المشوار حتى بعد الاستقلال. **ينظر**: مومن العمري، **المرجع السابق**، ص23.

[5] عبد الكريم بوالصفصاف، **المرجع السابق**، ص 168.

[6] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ج3، ص 184-185.

إلا أن الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية كانت مسرحا للعديد من الأحداث التي مهدت للحدث الأكبر ألا وهو مجازر 8ماي 1945. فبعد استسلام فرنسا رسميا يوم 25جوان 1940 ،[1] حضرت اللجنة الألمانية إلى الجزائر، من أجل تنظيم عملية استسلام المستعمرات الفرنسية، لتتفق بذلك دول المحور على تقسيم بلدان شمال إفريقيا بينها على الشكل التالي :

- تونس والقسم الشرقي من إقليم قسنطينة يقدم لإيطاليا، القسم الغربي من إقليم قسنطينة يعطى لألمانيا.
- عمالة الجزائر تعطى لفرنسا.
- عمالة وهران والريف المغربي لإسبانيا.[2]

وبما أن نظام فيشي أصبح خاضعا للنازية، فقد أصدر الوالي العام في الجزائر الأميرال أبربال (Amiral Abirial) الذي عوض جورج بلوم، قانونا في 07 أكتوبر 1940 يلغي قانون كريميو الذي كان قد أعطى الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر. و في 11 من نفس الشهر سحب من اليهود في الجزائر الحق في التجنس بالجنسية الفرنسية، و كان هذا القرار في الظاهر ترضية للجزائريين إلا أنه في الواقع مسايرة للنازية.

و لقد كانت الجزائر خلال عهد حكومة فيشي الفرنسية موضعا لدعاية المحور والحلفاء على حد سواء، فقد نشطت ألمانيا دعاياتها ضد فرنسا عن طريق الراديو.من خلال راديو برلين وراديو باريس، فلقد أعلنت من خلال هذه الأخيرة ما يلي:« أن أصوات المسلمين في شمال إفريقيا التي طالما خنقتها فرنسا في مقدورها منذ الآن أن تكون مسموعة من باريس عاصمة فرنسا نفسها.» ،[3] حيث تكلف راجف بلقاسم بإذاعة حصص باللهجة القبائلية، و سي الجيلالي باللغة العربية. و عندما طلب مدير إذاعة باريس الألماني مراقبة الحصص التي يذيعها راجف و الجيلالي، تخليا عن العمل الإذاعي و توقفا.[4] إلا أن آمال الشعب الجزائري بالاستقلال على يد الألمان قد خابت بعد أن أبقت الحكم الفعلي للجزائر في يد حكومة فيشي.[5] فلقد سخرت كذلك وسائل الإعلام الخاصة بالحلفاء في الجزائر للدعاية و التظاهر بالدفاع عن الحرية دون الإيمان الحقيقي بها، إلا أنها أسهمت في تفجير الوعي الوطني و السياسي و نشر الثقافة السياسية لدى شعوب إفريقيا و آسيا و توجت هذه الدعاية بالميثاق الأطلسي 12 أوت 1941، الذي أصدره روزفلت و تشرشل باسم الحلفاء، و الذي يعد الشعوب بعالم خال من الحرب و السيطرة و الإذلال و الاستبداد، كما عاهدوا شعوب العالم في

---

[1] إسماعيل سامعي، **انتفاضة 08 مايو 1945 بقالمة ومناطقها**،(الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص4.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري...**، القسم الثاني، ص 17.

[3] أبو القاسم سعد الله ، **المرجع السابق**،ج3، ص177.

[4] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، القسم الثاني، ص18.

[5] إسماعيل سامعي ، **المرجع السابق** ، ص4.

الميثاق المذكور بأنهم لا يحاربون من أجل الغنائم و التوسع، بل من أجل انتصار المبادئ ، و أن تشرق الحرية في كل مكان وعلى أن تتاح حرية تقرير المصير لكل الشعوب الأرض،[1] و بذلك مهدت دعاية الحلفاء لنزولهم بالجزائر.

2. نزول الحلفاء بالجزائر 1942:

لقد رحب الجزائريون بنزول الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942، على أساس أنه يمثل علامة التحرر لتحقيق مبادئ الميثاق الأطلسي، إلا أن موقف الحلفاء كان واضحا منذ البداية و خاصة أمريكا، حيث توجه إيزنهاور بخطاب لسكان شمال أفريقيا، موزعا مناشير عن طريق الطائرات قائلا: « إننا سنترك بلادكم عندما يذهب عنها خطر العدوان الألماني والإيطالي. وأن سيادة فرنسا على المناطق الفرنسية ستظل بدون تغيير». أي أن أهداف الحلفاء في شمال إفريقيا هي الحماية و المحافظة على السيادة الفرنسية في مستعمراتها فقط.

وفي خضم هذه الأحداث ازداد النشاط السياسي للوطنيين ومن بينهم فرحات عباس الذي جمعته اتصالات عديدة. سواءا الإتصالات العلنية التي جمعته بممثلي الحلفاء مثل السيد مورفي الممثل الأمريكي و السيد بيرك ممثل الشؤون الأهلية الفرنسية و غيرهم ، حيث صرح مورفي بأن فرحات عباس كان يحضر إليه لمناقشة استقلال الجزائر، إلا أنه أخبره بأن أمريكا تتعاطف مع كل رغبات الإستقلال، و لكنها في الوقت الراهن قد حددت هدفها في هزيمة ألمانيا، وقد طلب منه ومن أصدقائه أن يبذلوا كل ما في وسعهم للانتصار في هذه الحرب،[2] و أما بالنسبة للاتصالات السرية فهي تلك التي جمعته بالأحزاب المنحلة في الجزائر، فبالنسبة لحزب الشعب ومن بين الأسماء التي ذكرها فرحات عباس نجد الدكتور أمين دباغين الذي كان يعمل في عيادة الدكتور أحمد فرنسيس بسطيف، و هذا الأخير كان صديقا له، و قد جمعتهما نقاشات عديدة حول ظروف الحرب و الموقف الذي سيتخذه الشعب الجزائري إزاءها ومن جملة المطالب التي اقترحها الأمين دباغين أن تحتويها الوثيقة التي ستسلم إلى الحلفاء، هي الإفراج عن المساجين ليخص بالذكر مصالي الزعيم الوطني، و أن يساهم الجزائريين في المجهود الحربي شريطة الإعتراف باستقلالهم، و تكوين جيش جزائري يقاتلون تحت رايته.[3] أما بالنسبة لجمعية العلماء فقد اتصل بأعضاء المجلس الإداري للجمعية الممثلة في: الشيخ محمد خير الدين، والشيخ العربي التبسي، فبعد وفاة ابن باديس ترأس الجمعية الشيخ البشير الإبراهيمي.

---

[1] عبد القادر يحياوي، **المرجع السابق**، ص69.

[2] أبو القاسم سعد الله،**المرجع السابق**، ج3، ص198-200.

[3] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص132-133.

وقد توجت هذه الاتصالات بمذكرتين، المذكرة الأولى كانت موجهة للحلفاء بما فيهم الفرنسيين باسم ممثلي الجزائريين المسلمين بتاريخ 20 ديسمبر 1942،[1] وقد وقع على المذكرة ممثلون عن الولايات الثلاث الجزائر، وهران، قسنطينة ، و وجهت المذكرة إلى ممثلي الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر.

حيث طالبت المذكرة مقابل مشاركة الجزائريين و تضحيتهم في الحرب، عقد مؤتمر ينتج عنه دستور سياسي و اقتصادي و اجتماعي جديد للجزائر، و مما جاء فيه أيضا:« إن كانت هذه الحرب، كما أعلن رئيس الولايات المتحدة تحرير الشعوب، و الأفراد بدون تمييز بينها في العرق و الدين فإن المسلمين الجزائريين يقفون بكل قواهم و كل تضحياتهم، إلى جانب هذه الحرب التي تؤدي إلى التحرير ...»، إلا أن السلطات الفرنسية رفضت المذكرة الجزائرية بحجة أنها تجاوزتهم، و أنهم اعتبروا الأمريكان و الإنجليز شركاء لهم في حكم الجزائر، كما رفضها كذلك الحلفاء بحجة أنها تخص الفرنسيين. و هذا إن دل إنما يدل على تخليهم عن تطبيق مبادئ الميثاق الأطلسي، و بذلك وجد الجزائريون أنفسهم وجها لوجه أمام فرنسا لذلك أعاد فرحات عباس صياغة المذكرة، ليقدمها إلى السلطات الفرنسية بالجزائر في 22 ديسمبر 1942 ،و قد تضمنت ما يلي :

1. عقد مؤتمر يضم جميع الممثلين .
2. المشاركة في تحرير فرنسا بشرط أن تعد هذه بالإصلاحيات .
3. إنجاز دستور جزائري يتضمن النص على كل القضايا السياسية و الإقتصادية و الاإجتماعية الخاصة بالجزائر.
4. ضمان جميع الحقوق و حريات كل الجزائريين، و قد وقع على هذه المذكرة معظم النواب .[2]

إن نزول الحلفاء و اعتزام فرنسا تفتيت وحدة الجزائر الإقليمية و الوطنية، و توزيع شمال إفريقيا بين الدول الاستعمارية ضمانا لوقوفها معها ضد ألمانيا النازية، جعل فرحات عباس و غيره من الممثلين الجزائريين يرون في ذلك خطرا كبيرا على الوطن. وعلى الرغم من أنهم نادوا للعمل و وجهوا إلى السلطات الاستعمارية نداءا عاجلا من خلال المذكرتين، لتراعي ظروف الشعب الجزائري وتعمل على تحسينها[3]،إلا أن

[1] منذ ديسمبر 1942 كانت الإدارة الفرنسية بالجزائر بين جيرون كممثل للحكومة الفرنسية في الجزائر و كمسؤول أعلى لدى الحلفاء، و بيرتون كحاكم عام على الجزائر خاصة وبيرك كمسؤول على الشؤون الأهلية في الحكومة العامة، ينظر:أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص 207.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**،ج3، ص 206-207.

[3] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**،القسم الأول، ص137-138.

ممثل فرنسا في الجزائر في بداية سنة 1943 جيرو (giraud)، الذي سيطر على الموقف بها، قد أجاب الوفد بكونه مسؤولا عن الحرب و ليس عن السياسة،[1] و اكتفت بذلك السلطات الفرنسية بأن طلبت من الجزائريين أن يحثوا الشعب على مساندة فرنسا في الحرب لا غير ذلك، إلا أنه لم يمض وقت قصير حتى توجت المذكرتين اللتان قوبلتا بالرفض من طرف السلطات الفرنسية، بمطالب أكثر جدية وعمق ترجمت في بيان فيفري .

3. بيان 10 فيفري 1943:

و عندئذ نظم فرحات عباس و المنتخبين الجزائريين و غيرهم اجتماعا في منزل المحامي الأستاذ علي بومنجل، بالجزائر العاصمة في ديسمبر 1942.حضره كل من السادة :د.ابن جلول، فرحات عباس، تامزالي النائب المالي، الدكتور سعدان، محمد الهادي حمام، و غريسي أحمد، و قاضي عبد القادر، و الدكتور الأمين دباغين، و حسين عسيلة، و الشيخ خير الدين، و العربي التبسي، و توفيق المدني، و اتفقوا على نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري، و كلفوا فرحات عباس بتحريره في إطار المبادئ و الأفكار التي اتفقوا عليها، وعكف فرحات عباس على تحريره في صيدليته بمدينة سطيف، ثم قام بجولة في مختلف الجزائر عرض من خلالها البيان على مختلف الشخصيات الجزائرية، التي صادقت عليه في10 فيفري 1943 . وممن عرض عليهم البيان[2] إلى جانب الشخصيات السابقة نجد : عبد القادر السايح، ابن تونس اورابح ، ابن علي شريف، خيار الطالب عبد السلام، روني بوصوف، الدكتور فرانسيس، الدكتور ابن خليل، الأستاذ غريب، عباس محمد صالح ، الأمين العمودي ،شريكي ، د سماطي آيت سي أحمد الشريف ، بن حبيلس ، و حافظ قاضي .[3]و كان عنوان البيان: **الجزائر أمام الصراع العالمي.**[4]

أ. محتوى البيان:

استعرض البيان العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ سنة 1830 وأكد على أنها علاقة تقوم على الاضطهاد و التفرقة وحرمان الجزائريين من الحقوق الأساسية، و أكد على أن احتلال فرنسا من طرف الألمان واحتلال الجزائر من الحلفاء، شحذ في جميع النفوس التباري من أجل السيطرة على زمام الحكم، و هذا ما ترك أنصارهم يعرضون ولائهم على الحلفاء، و بقي بذلك الشعب الجزائري على حدة لا يعرفه أحد، و لا يتكلم عنه

---

[1] إسماعيل سامعي، **المرجع السابق**، ص60.

[2] **البيان:** مصطلح مأخوذ عن الحركة الشغيلة لكارل ماركس، ويعتبر أكثر عدوانية من الميثاق.**ينظر**: محفوظ قداش: **المرجع السابق**، ج2، ص918.

[3] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص138.

[4] عبد الحميد زوزو، **محطات من تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة**،(الجزائر :دار هومه للطباعة والنشر،2004)،ص223.

أحد، و بقيت ثمانية ملايين ونصف من المسلمين نسيا منسيا، و نظرا لهذا الوضع تحتم على ممثلي الشعب الجزائري أن يتحملوا مسؤوليتهم و يضعوا أمامهم مشكلة المستقبل.

وإذا أردنا أن نحلل **أقسام البيان** فهي خمسة أقسام :

القسم الأول: و هي الإفتتاحية و التي تضمنت الإشارة إلى الوضع بالجزائر منذ احتلالها من الحلفاء.

وتناول **القسم الثاني:**أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية. وفي **القسم الثالث:**عرض للعلاقات الفرنسية الجزائرية منذ سنة 1830 و الأساليب التي اتبعتها من استغلال و تفرقة عنصرية.و بالنسبة **للقسم الرابع** : فقد تناول فشل الإصلاحات السابقة ، و اندلاع الحرب العالمية الثانية و أهمية نزول الحلفاء بالجزائر. و بالنسبة **للقسم الخامس والأخير**:فقد تضمن مطالب الجزائريين الأساسية، و ما نلاحظه من خلاله هو تحمل الجزائريين الواعين لمسؤولياتهم أمام الله وأمام الشعب ليدافعوا بذلك عن الآمال الوطنية في وقت اشتغل فيه كل طرف بمصالحه الخاصة، إلا أن الشعوب التي حملت السلاح أثناء الحربين العالميتين لتدافع عن حقوقها و حريتها في المقابل ما تزال تواجه المآسي من ظلم و اضطهاد، على الرغم من مقاومة الشعب الجزائري للإستعمار بالطرق المختلفة، فلقد عان الشعب الجزائري من استغلال المعمرين لثرواتهم واستيلائهم على جميع وسائل الإنتاج، فتسبب ذلك في تدهور الأوضاع الإقتصادية وانتشار الفقر.[1]

واعترف البيان كذلك:

بتأثيرات الثورة التركية في المشرق على النخبة الجزائرية ، فجعلتها ترغب في بناء الجزائر الجديدة على الأساليب الغربية كما فعل الأتراك سنة 1992.

وأعرج كذلك عن نتائج الإستغلال التي مارسها الإستعمار الفرنسي، فجعل بذلك المعمرين إقطاعيين في الجزائر معارضين لكل إصلاح منذ ثمانينات من القرن الماضي، على الرغم من أن الجزائريين حاربوا عدة مرات من أجل حرية فرنسا وضحوا بأنفسهم، إلا أنه لا جدوى من ذلك فقد وسع الإستعمار الهوة بين الجزائريين و الفرنسيين. كما أنه لم يستطع أن يحل المشكل اقتصاديا. و قد مضى بذلك الوقت الذي كان فيه الجزائريون يرضون ببقائهم مسلمين فرنسيين فقط. إن الحل الجديد يكمن في الإعتراف بوجود كيان وجنسية جزائرية، لأنه هو الحل الوحيد الذي يضمن لهم الأمن و الإحترام. وقد أعلن الرئيس روزفلت أن الحلفاء

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ج3، ص208-209.**ينظر**: يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص139.

يضمنون حقوق جميع الشعوب في العالم الجديد سواء كانت كبيرة أو صغيرة، و بناء على ذلك الإعلان فإن الشعب الجزائري[1] يطرح مطالبه بكل وضوح:

أ. إدانة الاستعمار و إلغاؤه، بمعنى استيلاء شعب على شعب آخر واستغلاله، فهذا الإستعمار الذي لا يعدو أن يكون الشكل الجماعي لاستعباد فردي في العصور الوسطى، و من جهة أخرى فهو أحد الأسباب الأساسية للتنافسات و التوترات بين القوى العظمى.

ب. تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على كل البلدان، الصغيرة منها و الكبيرة.

ج. تخصيص دستور للجزائر، يضمن مايلي:

1. الحرية و المساواة المطلقة بين سكانها، دون تمييز عرقي أو ديني.
2. إلغاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير، و تأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال و الفلاحين.
3. الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية مثلها مثل الفرنسية.
4. حرية الصحافة و حق الإجتماع.
5. حرية و مجانية التعليم لجميع الأطفال إناثا و ذكورا.
6. حرية الديانة لجميع السكان و العمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان.
7. المشاركة الفورية و الفعالة للجزائريين في حكومة بلدهم، مثلما حدث مع التاج البريطاني و الجنرال كاترو في سورية و حكومة المارشال بيتان، و الألمان في تونس.[2]
8. إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم و المساجين السياسيين مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه.

و قد نص البيان على أن تحقيق هذه النقاط سيضمن انضمام الشعب الجزائري بإخلاص إلى الصراع من أجل الحرية. إن الجزائر قد شاركت في الحرب العالمية الأولى، و لم تحصل على شيء و هي لا ترغب أن تمر بنفس التجربة، و في النهاية أرخ البيان بتاريخ: 10 فيفري 1943، موقعا من طرف 22 شخص.

ما نلاحظه في البيان أنه قد حرر تماشيا مع الوثائق الجزائرية (مطالب النخبة و ميثاق المؤتمر الإسلامي و مبادئ حزب الشعب...الخ.) وعلى روح الميثاق الأطلسي و أفكار الثورة الفرنسية.[3]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق** ،ج3، ص 209-210.

[2] محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ج2، ص920. **ينظر**:ابراهيم مياسي ،**المرجع السابق**، ص 146.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص208-210.

وفي يوم 31 مارس 1943، قام وفد جزائري يتكون من السادة: فرحات عباس، وبن جلول، وتامزالي، وأورابح، وابن علي الشريف، والأخضري، بتسليم نص هذا البيان إلى الحاكم العام بيروتون، وفي اليوم نفسه سلموا نسخا منه إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، و بريطانيا و روسيا في الجزائر، و أرسلوا نسخة إلى الجنرال ديغول الذي كان مايزال في لندن و إلى الحكومة المصرية بالقاهرة. و قد وعد الحاكم العام الفرنسي الوفد بدراسة البيان وباعتباره كأساس لدستور الجزائر المقبل، كما وعدهم بتأليف لجنة لإعداد مشروع إصلاحات تنفذ في الحين و تكونت هذه اللجنة في يوم03 أفريل باسم: **لجنة البحث الإقتصادي والإجتماعي الإسلامي**، التي اجتمعت مرتين من 14 إلى 17 أفريل وبمن 23 إلى 26 جوان، بحضور مندوب الحكومة بيرك مدير الشؤون الأهلية الإسلامية بالجزائر، و صادقت على عدة إجراءات وضعتها في لائحة و أطلقت عليها اسم(**ملحق البيان**)، و قد انقسم الملحق إلى قسمين:

القسم الأول: تضمن مطالبا بإصلاحات مؤجلة بعد الحرب وهي: أن تصبح الجزائر دولة لها دستورها الخاص، يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب عن طريق الإقتراع العام من جميع سكان الجزائر.

القسم الثاني: وقد تضمن المطالبة بإصلاحات فورية أي مستعجلة منها:

- إشراكهم في الحكم وذلك بتغيير الولاية العامة إلى حكومة جزائرية.
- إلغاء التجنيد الإجباري و الخدمة العسكرية على الجزائريين، و تطبيق نفس وسائل التجنيد كالمساواة في الرواتب و الترقية و التقاعد و التعويضات العائلية.
- السماح للفيالق الجزائرية التي تحارب في أوروبا ضمن جيوش الحلفاء برفع العلم الوطني تشجيعا لهم ورفعا لمعنوياتهم، إضافة إلى مجموعة من الإصلاحات الإقتصاية و الإجتماعية.[1]

وقد كتب هذا بالجزائر بتاريخ 26 ماي 1943 و هو بدون توقيع، لأنه تتمة للبيان. و لكن بعد تولي الجنرال ديغول (Degaule) الحكم و تعيينه للجنرال كاترو(Catroux) حاكما عاما على الجزائر، قدم للأول ملحق البيان بتاريخ 10 جوان 1943 ، و إلى ممثله كاترو في 11 من نفس الشهر سنة 1943. و لقد رفض هذا الأخير بشدة أن يلتزم بتعهدات مسبقة عندما قدموا إليه الوثيقة،[2] و لم يزد أن استصدر قانونا ينص على تكوين منصب نائب رئيس بلدية مسلم، و قرر تنقيح قانون جمعيات التحفظ الأهلية و هي منظمة خاصة بتقديم المساعدة للفلاحين الأهالي، حيث أعلن أن المشاكل التي وردت في البيان و ملحقه، يمكن أن

[1] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص141-143، **ينظر**:أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص214-215.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**،ج3، ص212-213.

ينظر فيها بعد الحرب أما الآن فليس هناك من يستطيع أن يغير من حقيقة أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

وقد شبه كاترو حركة البيان الجزائري "**بالعاصفة**" التي وعد بوقفها،[1] وذلك مهد إلى الحادث الذي وقع في جوان سنة 1943 بمدينة سكيكدة التي ذهب ضحيته حوالي 30 جزائريا على يد الجنود الفرنسيين، حيث أن السلطات الفرنسية لم تقم بأي عملية ردع أو عقاب. ولكن عندما رفض الجزائريون حضور جلسة الوفود المالية في 22 سبتمير و أصروا على مراعات ما جاء في البيان الذي قدموه إلى السلطات الفرنسية، اشتد بذلك عليهم غضب كاترو، وقام فورا بحل قسم النواب المسلمين واعتقل عبد القادر السايح، و فرحات عباس، بتهمة تحريض النواب على التمرد زمن الحرب، وفرض عليهما الإقامة الجبرية بجنوب وهران ونتيجة لذلك القرار الذي اتخذه الحاكم العام،[2] ثار غضب الجزائريين و عندئذ اضطر كاترو إلى إلغاء قرار حل قسم النواب الجزائريين و أطلق سراح عباس فرحات، والسايح عبد القادر يوم 02 ديسمبر. و جاء ديغول في 12 سبتمبر 1943 إلى الجزائر و ألقى خطابا له في قسنطينة في نفس اليوم، أعلن من خلاله عن الإصلاحات[3] التي تتولى لجنة فرنسا الحرة تطبيقها بالنسبة للجزائريين و التي صدرت في 07 مارس 1944، و هو نتيجة نشاط لجنة بحث لمطالب الجزائريين و التي تكونت من ستة عشر شخصية، ستة جزائريون، وستة فرنسيون وأربعة من الموظفين في الإدارة الإستعمارية، ومعنى ذلك أن الجزائريين كانوا نسبة ستة إلى عشر فرنسيين.

حيث كان ستة الجزائريين من الموالين لفرنسا التي أحسنت اختيارهم وهم : تامزالي ، وابن جلول، والشيخ القاسمي، وفضيل، وقاضي عبد القادر، وابن قانة، إضافة أن الشيخ الطيب العقبي الذي نجده ضمن لجنة الإصلاحات حيث كان مؤيدا لفرنسا عشية الحرب.[4] وحسب فرحات عباس فإن هذا القرار لم يأت بأي شيء جديد لأنه مستمد من مشرع بلوم فيوليت،[5] و قد رفض من طرف الشعب الجزائري، حيث ترجم الرفض بعد أسبوع فقط بتأسيس الموقعون على البيان : حركة أحباب البيان و الحرية في سطيف يوم 14 مارس 1944، و قد أصدرت جريدة أسبوعية إسمها المساواة L'égalité في 15 سبتمبر 1944 للدفاع عن أهدافها[6] التي تمثلت في: الدفاع عن البيان، و نشر الأفكار الجديدة، و استنكار الإستبداد و التنديد بالعنصرية. و بعد

---

[1] إسماعيل سامعي، **المرجع السابق**، ص7.

[2] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص144، **ينظر**: أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص214-215.

[3] تمثلت إصلاحات ديغول التي صدرت في 07 مارس 1944، بمنح الجنسية الفرنسية، ينظر: أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ج3، ص219.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**،ج3، ص218-219.

[5] Farhat Abbas, **Guerre Et Révolution D'Algerie :La Nuit Coloniale**,(Algerie : Edition ANEP,2005),pp 114.

[6] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص222.

أن قام فرحات عباس بتسليم: دستور أحباب البيان والحرية إلى محافظة قسنطينة ، ثم قام باتصلات عديدة مع مختلف الهيئات والأحزاب لإقناعها بالإنضمام إلى الحركة، فاستجابت له جمعية العلماء، ورفض الشيوعيين ترجم في إنشاءهم لمنظمة جديدة« **أحباب الديموقراطية والحرية**» مناصرة لسياسة الإدماج، أما حزب الشعب الجزائري: فلقد استضاف مصالي الحاج فرحات عباس في سطيف،[1] عندما أطلق سراحه من معتقل لامبيز في ماي 1943، ثم زاره في معتقله الجبري بقصر البخاري و الشلالة خلال عام 1944، و ناقشه في الموضوع فأظهر له تشيجعه و حذره في قوله:« إني أثق فيك لإقامة جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا وفي المقابل لا أثق أبدا في فرنسا، إن فرنسا لن تعطيك شيئا، إنها لا تتنازل إلا بالقوة ، و لن تعطي إلا ما ينتزع منه » ، و لقد أمر مصالي جميع المناضلين بالانضمام إلى أحباب البيان و الحرية.[2]

و بينما الإتصالات جارية لتكوين جبهة متحدة، انطلقت موجة من الدعاية و الإجتماعات و المناشير تستهدف إعداد الرأي العام وخلق جو من الحماس لمطالب البيان و غيرها لاسيما منذ جانفي 1945، حيث انعقد في الجزائر مؤتمر لحزب أحباب البيان و الحرية و طالب بإلغاء البلديات المختلطة و الحكم العسكري في الجنوب، و جعل اللغة العربية لغة رسمية، كما طالب إجتماع آخر انعقد خلال مارس 1945 بإطلاق سراح مصالي الحاج، و ضرورة تكوين برلمان و حكومة جزائرية، و قد ساهمت العديد من العوامل من اتخاذ مواقف متطرفة خاصة من طرف الوطنيين، منها الأزمة الإقتصادية الحادة التي كانت تعانيها البلاد ، كما أن ميلاد الجامعة العربية في مارس 1945 و الإعداد لمؤتمر سان فرانسيسكو 25 أفريل 1945[3]، و خطاب الجنرال ديغول ببرازافيل سنة 1944، الذي صرح فيه بإعطاء الحكم الذاتي للمستعمرات الفرنسية بعد الحرب، وما صاحب ذلك من ارتفاع للمعنويات. وخلال فيفري 1945 ألصقت مناشير على الجدران في مدن الجزائر تضمنت ما يلي :« أيها الإخوة المسلمون إن حياة بلادكم في خطر فالإستعمار قد خربها ماديا ، إن الشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي ، فاللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال و الإسلام أصبح محل سخرية وإن كرامتنا لا يضمن لها الإحترام إلا في إطار (كيان جزائري) و حكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائري و ترفض أية سيادة أجنبية و من أجل هذا الهدف مات إخوتكم في الزنازن، و هم يعانون في السجون و المحتشدات و منهم من يناضل بحماس في إطار الشرعية أو في الخفاء...»[4] .

---

[1] Farhat Abbas , **opcit** , p115

[2] بنيامين سطورا، **المرجع السابق**، ص188.

[3] عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص226-227.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص230-231.

وقد تضاعفت المنشورات وظهرت الصحف السرية، وكانت عودة الجنود الجزائريين الذين ساهموا في تحرير فرنسا وأوروبا تثير فضول الناس وتبعتها روايات كثيرة عن الحرب و أهدافها، و مشاعر الشعوب فيها و قد ذكر أحد المعاصرين مجموعة من هذه العبارات مثل:« استعدوا فإن ساعة الصفر قد قربت فلنعد أنفسنا للثورة، أيها الجزائريون حاربوا من أجل الحرية، وموتوا إذا اقتضى الأمر، ولكن لا هوادة مع المضطهدين». وغيرها من العبارات التي تدل على أن الحركة الوطنية قد أخذت منعطفا جديدا منذ ميلاد أحباب البيان و الحرية، و أن الوعي قد ازداد انتشارا رغم قيود الحرب و حل الأحزاب السياسية، إلا أن المعمرين الفرنسيين رأوا بأن الجزائريين أصبحوا يشكلون خطرا حيث كان وجود قوات الحلفاء بالجزائر مانعا لهم للقيام بقهر هذا النشاط السياسي الجزائري، و لما كانت السلطات الفرنسية عاجزة عن مواجهة حزب أحباب البيان و الحرية خلال شتاء 1944 و ربيع 1945، فإنها عمدت إلى إعادة رئيس الحزب إلى السجن في البخاري، بعد أن خففت عنه الحكم، و كان هذا في 18 أفريل 1945، و بدلا من إطلاق سراحه فإنها نقلته إلى قصر الشلالة أين التقى بفرحات عباس،[1] ثم نقل إلى القليعة قبل اقتياده إلى برزافيل 23 أفريل 1945،[2]و قد اعتبر الوطنيون هذه الحركة من الفرنسيين تحديا وإثارة لمشاعرهم في وقت كانت فيه البلاد تستعد للاحتفال مع الحلفاء بانتصار الحرية و الديموقراطية.[3]

4. مجازر 08 ماي 1945:

أ. أحداث 01 ماي 1945:

بعد رفض و عدم اهتمام سلطات الإحتلال لمطالب أحباب البيان و الحرية ، أخذ مناضلوا الحركة الوطنية و بالأخص حزب الشعب الجزائري إلى التخطيط في كيفية إسماع صوتهم للمستعمر و إزعامه على الإعتراف بمطالبهم، فاستغل حزب الشعب فرصة عيد العمال و قرر تنظيم تظاهرات سلمية، أرادها أن تكون وطنية لتأثر في الجماهير ليبرهن على الدعم الشعبي له،[4] و قد صادف هذا اليوم حسب السيد الشاذلي المكي أحد مناضلي حزب الشعب استسلام الألمان للحلفاء حيث يقول: « و عقدنا العزم من جديد أن نجعل من يوم استسلام ألمانيا للحلفاء ... يوم استفتاء شعبي تقول فيه الأمة الجزائرية كلمتها، وتعلن فيه من جديد مطالبها جزاءا وفاقا لمشاركتنا تحت راية الحلفاء طيلة الحرب العالمية الثانية »، ويقول عن الحل الذي تم

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص 230-233.

[2] بنيامين سطورا، **المرجع السابق** ، ص 192.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ج3، ص233.

[4] رضوان عيناد ثابت، **8 أيار/ ماي 1945 والإبادة الجماعية في الجزائر**،ترجمة: سعيد محمد اللحام،(الجزائر: منشورات ANEP، دار الفرابي، 2005)، ص58.

الإتفاق عليه هو: «مظاهرات ومطالب فحسب»،[1] و قد أشار كذلك إلى قول آخر له: «... حمل المتظاهرون فيه لافتات تندد بالإستعمار والمستعمرين وتنادي بحرية الجزائر واستقلالها وبسقوط قرار 07 مارس 1944م، و بإطلاق سراح المساجين السياسيين و بحياة جامعة الدول العربية و بحياة الجزائر حرة مستقلة...»[2]، فعمت بذلك المظاهرات جميع المدن، و رفع فيه العلم الوطني و قد اتخذت بعض هذه المظاهرات شكلا عنيفا في عدد من المدن ففي العاصمة مثلا يقول أحمد يوسف:«... كان مرسوما لهذه التظاهرة أن تمتد على طول طريق باب عزون والأوبرا، لتعود وتنظم إلى موكب التظاهر الأول في طريق ديمون دورقيل، (الطريق المعروف حاليا بطريق علي بومنجل) حيث كان عدد المتظاهرين كبير ما يقارب 700 مناضل... وتضج اللافتات بالشعرات: يسقط الإستعمار، عاشت الجزائر حرة، ولقد أتبع أمر الحزب حرفيا: منع التسلح ، و إن كان لابد من ذلك فليكن سلاحا أبيض، و يجب أن تنطلق التظاهرة و تظل تظاهرة سياسية وفقط»، و في الظهرة يقول أحد المناضلين:« يضم موكب التظاهرة أكثر من 50000 شخص ساروا في طريق إسلي(بن مهيدي)، ففتح الجنود الفرنسيون النار فجأة بعد أن تمركزوا أمام موقع القطاع العسكري العاشر. وغيرها من الأحداث المتفرقة، وقد أسفر هذا اليوم الذي شارك فيه الشعب الجزائري من أقصى الوطن إلى أدناه بمسيراته التي انتظمت فيها النساء والرجال، وأسفر عن سبعة قتلى وخمسين جريح، وعن اعتقال بضع عشرات من المواطنين ومن القتلى خمسة سقطوا في شارع العربي بن مهيدي، شارع ديزلي سابقا بالعاصمة أمام سينما (الكازينو) ومحلات أحذية أندري ».[3]

ب. من مظاهرات سلمية إلى مجازر 08 ماي 1945:

لقد استمرت المظاهرات من 01 ماي إلى غاية 08 من نفس الشهر حيث يقول الشاذلي:« ففي هذا اليوم الثامن من ماي 1945، خرجت جموع الشباب، و الفتيات، و الكهول، و الشيوخ، متظاهرين في المدن و القرى الجزائرية، و خاصة في مدن سطيف و خراطة و قالمة و وادي الزناتي، و تبسة وغيرها من المناطق. ينشدون أغاني الحرية، و يرتلون أناشيد الإستقلال. و ما كانوا يظنون أن الكثير منهم سوف لا يرجع إلى أهله وذويه...، ذلك بأنه لم تمض ساعات قلائل على خروجهم من دورهم حتى تبدلت الحال من مظاهرات سلمية إلى معارك دامية دارت رحاها في نواحي كثيرة من القطر الجزائري، و راح ضحيتها أكثر من خمسة وأربعين ألف شهيد، و عشرات آلاف السجناء و المعتقلين، دون أن يضعف من بقي من قلة

[1] محمد لحسن زغيدي، **مجازر 8 ماي 1945**، **الذاكرة**، ع2،المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995. ص 33

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**،ج2، ص339-341.

[3] رضوان عيناد ثابت، **المرجع السابق**، ص51.

المناضلين...» و يقول عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون:« بأن المستعمرين و حكومتهم قرروا المكيدة و اختاروا لها يوم الاحتفالات بعيد النصر»، حيث يقول فرحات عباس: في شهر أفريل1945 رقي « ليستراد كاربون» (Lestrad Carbonnel) الذي كان حاكما ببلدية ممتزجة إلى درجة « عمالة العمال»(الوالي)، و قد أباح للدكتور سعدان، وكان هذا نائبا عماليا بأن: « حوادثا ستقع وأن حزبا كبيرا سيحل» ، كما أن النائب أبو(Abbo)، الاستعماري الكبير ردد أمام الناس بأن تشويشات ستنفجر ويتحتم على الجنرال ديغول التراجع عن قرار السابع مارس 1944 ، و في أقل من أسبوعين على هذه الإعترافات كانت مدينة سطيف مسرحا لحوادث خطيرة، و لماذا سطيف؟ حيث ظهر البيان الجزائري، و حركة أحباب البيان والحرية، لأن السلطة الاستعمارية قررت أن تضرب الحركة على رأسها.و قد أثبت الشيخ خير الدين بمحضر جماعة أنه لما بدأت مظاهرة أول مايو اتصل به السفير الأمريكي موفي بمكتب حزب حركة أحباب البيان والحرية، و حذره من خطورة اللعبة التي يريد الحزب أن يلعبها،[1] أو رفع العلم الوطني، و المطالبة بالإستقلال، فقال له السفير الأمركي:« إن الفرنسيين عازمون و قد بيتوا أن يقابلوا هذا الموقف بكل شدة وعنف، و أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها في هذه الحالة أن تتدخل نظرا للظروف السياسية المتبعة منذ بداية الحرب».[2] و تختلف المصادر في الدوافع التي أدت إلى المظاهرات فمنها، من يحمل حزب الشعب الجزائري مسؤولية الحوادث بحكم استغلاله لممارسة نشاطه تحت غطاء " **حركة أحباب البيان والحرية** "، إلا أن المتفق عليه هو أن هذه الأخيرة كانت وراء الدعوة لهذه المظاهرة، من خلال الطلبات التي قدمت إلى سلطات الاحتلال الفرنسي، في كثير من المدن الجزائرية للحصول على رخصة القيام بتظاهرات و التي قوبلت كلها بالموافقة إلا أنه فيما بعد اكتشف بأن هذا الترخيص كان بمثابة كمين للجزائريين، و حسب العديد من الشهادات فإن هذه المظاهرات بدأت في مدينة سطيف حيث صادف ذلك يوم الثلاثاء وهو يوم السوق الأسبوعي، و قد تجمع آلاف المواطنين في المحطة قرب الجامع الكبير، و كانوا يحملون العلم الوطني ويرفعون لافتات كتب عليها عبارات "تحيا الجزائر المستقلة"، "يسقط الإستعمار"، "تحيا الجامعة العربية" ، "أفرجوا عن مصالي" وعندما وصلت المظاهرة إلى مقهى فرنسا الكبير حاول محافظ الشرطة أوليفري (olivrierri) أن ينتزع الراية الوطنية من حاملها وهو الشاب" بوزيد سعال"، فرفض بشدة وإصرار، فأطلق عليه النار فرده قتيلا، و جرح عدد آخر من المتظاهرين و كان ذلك بداية اشتعال نيران المجازر المأساوية.[3]و هكذا اندلعت حوادث مماثلة في كثير

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**، ج2، ص 339-341.

[2] عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص230.

[3] مومن العمري ، **المرجع السابق**، ص63-64.

من المدن الجزائرية خاصة قالمة، حيث أن المعمرين بقالمة و على رأسهم أشياري رئيس الدائرة (نائب العامل) كانوا يختارون الضحايا من المناضلين و المثقفين والعلماء، فيفتشون عنهم في المقاهي، وفي البيوت، و حتى في المستشفيات ثم يعبئونهم بالمئات في الشاحنات العسكرية و يذهبون بهم إلى "**كاف البومة**" حيث يعدمون جماعيا برصاص الرشاشات،[1] و هكذا حدث في معظم المدن.

و إن ما يؤكد أن هذه الحوادث الدامية كانت مبرمجة بطريقة عملية و عسكرية هو سرعة وصول الإمدادات العسكرية و الأمنية إلى المدن المختلفة ، و استعدادها من قبل لمواجهة المتظاهرين، لقد شكلت هذه المذابح صورة دموية رهيبة تفننت القوات الإستعمارية الفرنسية في رسمها. و قد استغلت السلطات الفرنسية الفرصة لاعتقال آلاف الجزائريين خاصة مناضلي الحركة الوطنية و على رأسها مناضلي حزب الشعب الجزائري، فقد اعتقل في مدينة سطيف و حدها أكثر من ألف جزائري، و قد تلا مرحلة التعذيب والتنكيل بهم مرحلة القمع القضائي، الذي حل محل القمع العسكري حيث مثل حوالي 4560 سجين عبر التراب الوطني أمام المحاكم الفرنسية، ويمكن تلخيص أهم الجرائم التي ارتكبتها السلطات الإستعمارية أثناء هذه المجازر في :

- استعمال الأفران الحارقة التي أبلعت مئات الجزائريين الأبرياء.
- نسفت قرى و مداشر عن آخرها حتى بحيواناتها،[2] ففي تقرير نشرته مجلة أمريكية في 28 ماي 1945، جاء فيه:« أن قاذفات القنابل الفرنسية قد حطمت قرى أهلية بكاملها... طار الطيارون الفرنسيون ثلاثمائة مرة فوق القرى و الدواوير، ثم طارت الطائرات المقاتلة الفرنسية البريطانية الصنع خلف القاذفات الأمريكية لتسحق السكان الهاربين من المنازل التي تحطمت وترمي القنابل على المخابئ العربية في الجبال» [3].كما تم تنفيذ أكثر من 4500 غارة جوية في ظرف أسبوعين، وهكذا فقد كانت لمجازر 08 ماي 1945 العديد من النتائج التي كان لها عميق الأثر على نفسية الجزائريين و يمكن تحديدها كالآتي:
- الخسائر البشرية والبصمات الواضحة التي تركها التعذيب الوحشي والعاهات المستديمة التي بقيت على أجسادهم، و مظاهر العجز الواضحة التي ألحقت بهم. أضف إلى ذلك تعمق الحقد و الكراهية ضد السلطات الإستعمارية، التي لم تفي بوعودها فحسب بل كشفت عن طبيعة الغدر و الخيانة.

---

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**،ج2، ص344، للإطلاع أكثر على سير أحداث المجازر في مختلف المدن، **ينظر**: رضوان عيناد ثابت،**المرجع السابق**، ص61-92.

[2] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص65.

[3] محمد لحسن زغيدي، **مجازر 08 ماي**، ص34-35.

- إن القمع الوحشي شكل جدارا حديديا بين الشعب و السلطات الاستعمارية، فكانت هذه المذابح عملية إعدام حقيقية لفكرة التعايش أو الإندماج التي كان يحلم بها بعض الجزائريين.
- كان لمجازر 08 ماي 1945 الأثر الفعال والعام في تعميق الوعي الثوري، و ولادة روح جديدة خاصة لدى الشباب المتحمس للنضال و الكفاح المسلح و حتمية الحصول على الاستقلال و الإعداد و التحضير للثورة المسلحة.

و هكذا تكون مجازر 08 ماي منعرجا حاسما في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية حيث أنها أحدثت القطيعة بالماضي و قضايا المساواة و الإندماج التي تجاوزها الزمن نحو المطالبة بالإستقلال، بواسطة إنشاء برلمان جزائري عن طريق الإقتراع العام،[1] و منعرجا حاسما من حيث أنه أوجد الوعي بحقيقة تجاوز فكرة الإكتفاء بالمطالبة بالاستقلال، نحو ارتياء السبيل المؤدي إليه و تدبر الوسائل المناسبة لذلك. ولو أن النتيجة المباشرة لهذه الحوادث هي تصدع حركة أحباب البيان و الحرية، فسلكت بذلك الأحزاب التي كانت منطوية تحتها، مسارات مختلفة لبلوغ هدف واحد: إذ بينما أسس فرحات عباس و صحبه الحركة الديمقراطية للبيان و الحرية، العاملة أساسا على مواجهة الكولون من جهة و تفادي العمل الوطني من جهة أخرى، و المنادية بالحكم الذاتي للجزائر في إيطار النظام الإستعماري، فإن حركة انتصار الحريات الديموقراطية قد عزمت على مواصلة العمل السري باسم حزب الشعب الجزائري، و ممارسته للنشاط السياسي العلني تحت إسم جديد: حركة انتصار الحريات الديموقراطية، المعلن عنه في 1946، و الإعداد للعمل المسلح بإنشاء المنظمة السرية، أما العلماء فقد كان موقفهم معتدلا، فهم على العموم مع حركة انتصار الحريات الديموقراطية في الأهداف ومع الحركة الديموقراطية للبيان الجزائري في الطرق والأساليب. فقد اقتصر نشاطهم على التربية والتعليم والتوعية، أما الحزب الشيوعي الجزائري، و المعروف بتقلباته و بتبدل مواقفه تماشيا مع الفرص و تبعا للظروف، لم يكن في حقيقة الأمر من ضمن التيارات الوطنية بل مجرد حركة تناصر العمال و تؤيد نضالهم لنيل حقوقهم المادية ليس إلا. و على كل حال فقد كانت الجماهير الجزائرية في غالبيتها تتجاوب أكثر مع فكرة الإستقلال و الإنفصال عن فرنسا، كما اتضح بجلاء في أول مؤتمر لأحباب البيان بتاريخ 02-04 مارس 1944.[2] كما تدعمت صفوف حزب الشعب الجزائري قبل و بعد سنة 1945 بمجموعة من المناضلين الأكفاء الذين حملوا على عاتقهم الدفاع عن الوطن نذكر من بينهم: بن يوسف بن خدة،عبد

[1] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص 66.

[2] عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص302.

الرحمان كيوان كريم بلقاسم، أحمد محساس،أحمد بن بلة،مراد ديدوش، رابح بيطاط[1] وغيرهم من المناضلين الذين كان هدفهم تحرير الوطن.

---

[1] **بن يوسف بن خدة:** ولد في البليدة عام 1922، والتحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح سكرتيره العام بعد مؤتمر أفريل 1953، كان مع حسين لحول من أبرز شخصيات المركزيين، يلتحق بجبهة التحرير عام 1955، بعد أن تجاوزته الأحداث، ويصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية(1956–1962)، وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ(1956–1957)، ثم وزيرا للشؤون الإجتماعية في سبتمبر 1958، وأخيرا رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أقصي من الساحة السياسية ابتداء من سنة 1962، ولا يعود إليها إلا عام 1976.

عبد الرحمان كيوان: كان محاميا وعضوا في حزب الشعب، وكبقية المثقفين فإنه سرعان ما ارتقى إلى المناصب القيادية. عضو في سكرتارية حركة انتصار الحريات عام 1954, كان النائب الثاني لرئيس بلدية العاصمة (جاك شوفالييه). اعتقل في نوفمبر 1954 وأطلق سراحه في مارس 1955. رفض موافقة بن خدة على الانضمام إلى جبهة التحرير في إحدى منشوراتها. فكان آخر من انضم، وشارك في المفاوضات مع مبعوثي غي موللي، عام 1956 باسمه الخاص. عين سفيرا للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961، ولم يلعب أي دور بعد الحرب، أصبح مديرا للوظيفة العمومية عام1974، كما ساهم إلى جانب صديقه بن يوسف بن خدة في تأسيس حزب الأمة سنة 1989.

كريم بلقاسم: ولد عام 1922 بذراع الميزان، انخرط في صفوف حزب الشعب بعد 1945، حيث قاد تمردا في جبال القبائل حتى عام 1947، وحكم عليه بالإعدام مرتين. ابتداءا من فيفري 1954 برز من بين المنادين بضرورة الكفاح المسلح. كان أحد مؤسسي جبهة التحرير وعضوا في قياداتها العليا حتى عام 1962، عين نائبا لرئيس الدولة ووزيرا للقوات المسلحة في سبتمبر 1958 ثم وزيرا للشؤون الخارجية ووزيرا للداخلية 1961 كان من بين الموقعين على اتفاق ايفيان، أبعد عن الساحة السياسية بعد 1962، ولكنه عاد إليها عام 1965.فاتهم بتدبير لمؤامرة اغتيال العقيد بومدين. وحكم عليه بالإعدام والخيانة، وبايعاز من مخابرات نظام بومدين لقي مصرعه مقتولا في أحد فنادق فرانكفورت عام 1970.

أحمد محساس: ولد عام 1923 في بودواو، ينظم إلى حزب الشعب في بلكور، يصبح عضو اللجنة المركزية عام 1946–1947، يعين في قيادة التنظيم المسلح يعتقل عام 1950، يتمكن من الفرار إلى فرنسا عام 1952، يشارك في هيئة تحرير الجزائر الحرة و يدعوا المناضلين إلى الإبتعاد عن مصالي و اللجنة المركزية ويشهر باللجنة الثورية للوحدة والعمل كستار لنشاط اللجنة المركزية هذا الموقف يجلب عليه عداوة بوضياف وبن بلة وبن مهيدي وبن بولعيد وديدوش. يتعاون مع المصاليين لكنه يتخلى عنهم غداة الثورة عمل عضوا في فدرالية فرنسا لجبهة التحرير. يلتحق بالقاهرة عام 1955 ويصبح مسؤولا سياسيا عسكريا بالمنطقة الشرقية (تونس وليبيا)، يصبح عام 1962 مديرا لصندوق الملكية العقارية الزراعية، ثم مديرا للديوان الوطني للإصلاح الزراعي فوزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي 1963–1966 يؤيد انقلاب العقيد بومدين ومجلس الثورة، ينفصل عن بومدين ويلجأ إلى فرنسا عام 1966. ينضم إلى المنظمة السرية للثورة الجزائري التي أسسها محمد البجاوي، وما فتئ أن غادرها وبقي يعيش في فرنسا حتى موت بومدين.

أحمد بن بلة: ولد يوم 25 ديسمبر 1918 في مغنية، انضم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية و أصبح عام 1949 مسؤولا عن التنظيم و عن المنظمة الخاصة. اعتقل عام 1950 في قضية بريد وهران. وحكم عليه بالسجن المؤبد، لكنه يتمكن من الفرار من سجن البليدة 16 مارس 1952، رغم معارضة الحزب لذلك.التجأ إلى القاهرة وأصبح منذ نوفمبر 1954 أحد زعماء جبهة التحرير. تعرض بن بلة لعدة محاولات اغتيال، ثم اعتقل بعد اختطاف طائرته يوم 22 أكتوبر 1956. من السجن يعارض بن بلة قادة الجبهة حول مسألة التحالفات وقضايا القيادة. كان عضوا في المجلس الوطني للثورة(1956–1962)ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة 1960 عام 1962/1961 يقف إلى جانب قيادة الجيش ضد الحكومة المؤقتة ويصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية. يطيح به عام 1965 انقلاب العقيد بومدين ، ويودعه السجن حيث يقضي 14 سنة في عزلة شبه كاملة. الرئيس الشاذلي يطلق سراحه، لكن يعود إلى نشاطه السياسي ويختار المنفى منذ عام 1982.

مراد ديدوش:ولد بلكور(الجزائر العاصمة) عام 1922،انضم إلى حزب الشعب بعد 1945 وأصبح كادرا من كوادر المنظمة الخاصة، ملاحقا منذ 1950. بعد حل المنظمة الخاصة يعود إلى التنظيم السياسي، كنائب لبوضياف في تنظيم فدرالية فرنسا. وقف ضد مصالي في (مارس 1954) وعاد إلى الجزائر بموافقة بوضياف الذي كان أوفى صديق له كان عضوا في مجموعة ال 22، ثم قائدا لمنطقة قسنطينة أكتوبر 1954 كان يعطي أولوية مطلقة للعمل السياسي، وكان جد متأثر بالأفكار المنادية بالمساوات. استشهد في جانفي 1955 في (كوندي سمندو) وهو يحاول حماية انسحاب المجموعة التي كان يقودها.

رابح بيطاط: ولد عام 1922 في عين الكرمة، بمنطقة قسنطينة، وانضم إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة السرية، تلاحقه سلطات الاحتلال ابتداء من عام 1954، يشارك في تأسيس جبهة التحرير ويصبح قائد المنطقة الرابعة يعتقل عام 1955،عضو المجلس الوطني للثورة الجزائري 1956، يصبح عضوا في المكتب السياسي لجبهة التحرير،لكنه يستقيل عام 1964، يؤيد انقلاب العقيد بومدين ويصبح وزيرا للدولة سنة 1965 ، ثم وزيرا للنقل 1972، وأخيرا رئيسا للجمعية الوطنية 1976.ينظر محمد حربي، **المرجع السابق**، ص 187–193.

الفصل الثاني

أزمة الإنقسام داخل حركة انتصار الحريات الديموقراطية 1946 -1947

1. مشاركة حركة انتصار الحريات الديموقراطية في انتخابات 1946 و1948 .
2. أزمة الأمين دباغين والأزمة البربرية 1949 .
3. اكتشاف المنظمة الخاصة 1950.
4. من المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953 إلى مؤتمر هورنو 1954.

1. مشاركة حركة انتصار الحريات الديموقراطية في انتخابات 1946 و1948 :

أ. المشاركة في انتخابات 1946 و ميلاد حركة انتصار الحريات الديموقراطية:

بعد إصدار قرار العفو من قبل السلطات الإستعمارية في 19 مارس 1946، أطلق سراح المساجين والسياسيين المعتقلين من مناضلي ورؤساء الأحزاب السياسية الجزائرية، ومن بينهم مصالي الحاج الذي خيرته حكومة برازافيل بين الإقامة في الجزائر بشرط أن يمنع من التنقل في مدينة الجزائر وضواحيها وعدد من المناطق الأخرى، أو أن يختار الإقامة بفرنسا وله حرية التنقل فيها و حتى خارجها، إلا أنه اختار الإقامة بالجزائر. حيث عاد إليه في بداية أكتوبر 1946،[1] و في طريق عودته من برازافيل، قابله بباريس عبد الرحمان عزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، الذي نصحه باتخاذ البرلمان الفرنسي منبرا سياسيا لتمرير خطابه من خلال النواب المنتخبين و المؤهلين بصفة رسمية،[2] للحديث باسم الحزب و الشعب وبهذا برزت مسألتان ضمن انشغالات مصالي الحاج: العمل من أجل الاعتراف بشرعية حركته والموقف الذي يجب اتخاذه من الإنتخابات القادمة، وأيضا فهو لم يعد يعرف القادة الجدد لحزب الشعب الجزائري السري، فكان عليه خوض معركة سياسية بعد تسع سنوات من الغياب.[3] ويقول عمر بن عودة أحد مناضلي الحزب: « ... بعد عودة مصالي الحاج في سنة 1946 ضغط على المكتب السياسي و اللجنة المركزية لكي ترشح الحركة مناضلين للمجالس الفرنسية(البلدية، الولاية، مجلس الولاية، المجلس الجزائري المجلس الفرنسي)، وكان هذا بداية الانحراف الخطير الذي وقعت فيه الحركة، مما جعلها تفقد نشاطها و حركيتها وتصبح حركة مثل الحركات الأخرى ». كذلك يؤكد على مقولة عمار بن عودة، المناضل عبد الحميد مهري بقوله: « إن مسألة المشاركة في الانتخابات لم تكن بالأمر الهين و السهل خاصة بعد المجازر الرهيبة التي عرفتها الجزائر في 08 ماي 1945، فهذا التحول الخطير أحدث تصدعا داخل الحركة، و أمام إصرار مصالي الحاج الشديد و إلحاحه رضخت اللجنة المركزية لرأيه ماعدا حسين لحول ».[4] و كان من الضروري على إيطارات الحزب الرد على هذا الإشكال قبل إجراء انتخابات 10 نوفمبر 1946، و بعد نقاش و إجماع مناضلي الحزب تقرر وضع قوائم مرشحي حزب الشعب، إلا أن السلطات الاستعمارية رفضت بدعوى أن هذا الأخير قد حل منذ سنة 1939 فاستدعى الأمر تقديم قائمة المرشحين نفسها، باسم حركة انتصار

---

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة، **حركة انتصار للحريات الديموقراطية 1939– 1954 في عمالة وهران**، (الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011)، ص23، **ينظر**: بنيامين سطورا، **المرجع السابق**، ص193–194.

[2] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص 171.

[3] بنيامين سطورا، **المرجع السابق**، ص193–194.

[4] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص 72، 77.

الحريات الديموقراطية، وهكذا ولدت هذه الحركة في شهر نوفمبر 1947، وقد تم توزيع مرشحي الحزب على النحو التالي:

- **المقاطعة الإنتخابية لمدينة الجزائر**: أحمد مزغنة، محمد خيضر، محمد طالب، عمار خليل، وعبد الرحمان حفيظ.
- **مقاطعة وهران** : حسين لحول، هواري سويح، و محمد ممشاوي.
- **مقاطعة قسنطينة** : محمد لمين دباغين، مسعود بوقادوم، و جمال دردوز.
- **مقاطعة باتنة** : أحمد بودة، وعبد الله بن حبيلس.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته هذه الحركة إلا أن الإدارة الاستعمارية الممثلة في الحاكم العام (إيف شاتينو)، وافقت على انتخاب خمسة مرشحين عن الحركة فقط وهم: أحمد مزغنة، ومحمد خيضر عن مدينة الجزائر، الدكتور الأمين دباغين، مسعود بوقادوم ، دردور عن قسنطينة.[1]

وقد دفعت إنتخابات 1946 بمناضلي قادة الحركة إلى التخطيط لأسلوب عملي مستقبلي، فبعد ندوة الإطارات في ديسمبر 1946، التي صودق على قراراتها في المؤتمر الأول للحزب 15-17 فيفري 1947، سريا في بوزريعة (الجزائر)، تحت رئاسة مصالي الحاج، بحضور حوالي مائة مشارك و بعد نقاش طويل أقر المؤتمر: مواصلة النشاط السري لحزب الشعب الجزائري، و تنظيم حركة انتصار للحريات الديموقراطية كغطاء قانوني، و تأسيس المنظمة الخاصة، من أجل التحضير للكفاح المسلح،[2] إلى أن الفصل في هذه الأخيرة أجل إلى وقت آخر. ويؤكد عبد الرحمان كيوان بأن تصميم الهيكل التنظيمي للحزب بجناحين: جناح علني نظامي تمثله حركة انتصار للحريات الديمقراطية وجناح سري بواسطة المنظمة الخاصة، كان من اقتراح حسين لحول. [3]و بذلك شكلت سنة 1947 مرحلة جديدة من حياة الحزب ، و تزايدت نشاطاته و مهامه حيث أصبح مدعما من قبل الجماهير الشعبية، ومهيكلا بجهاز سياسي فعال يستطيع من خلاله تحقيق أهدافه. على الرغم من أن برنامج حزب انتصار الحريات الديموقراطية[4] وفي العديد من محطاته لا يختلف كثيرا عن المطالب التي احتواها برنامج نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، إلا أننا نلاحظ بأن سنة

---

[1] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص 72.

[2] عبد القادر جيلالي بلوفة، **المرجع السابق**، ص24-25.

[3] Abderahmane Kiouane,**Moment Du Mouvement National (texte et position)**,Edition Dalab,Alger ,2009 ,p108.

[4] **ينظر**: الملحق رقم (5) .

1945 وما حملته من أحداث مهمة كظهور العديد من الهيئات والمواثيق التي تنادي بحقوق الإنسان في العيش الكريم، قد أثرت على الحركة وبرنامجها كما اعتمدت على هيكل تنظيمي محكم، ففيما يخص القيادة:

- **المؤتمر:** و هو أعلى هيئة في الحركة، و ينعقد حسب دورات تقررها اللجنة المركزية، بالإتفاق مع رئيس الحركة ويحضره جميع المناضلين.
- **اللجنة المركزية:** و هي السلطة الفعلية التي تقرر مصير الحركة وشؤونها، وكانت تضم أربعون(40) عضوا قياديا منتخبا.
- **المكتب السياسي:** ويضم إطارات الحركة العليا، و ينتخب من قبل أعضاء اللجنة المركزية و يطلق عليه أحيانا إسم اللجنة المركزية.[1]

و قد شكل المكتب السياسي للحركة، لجان مركزية متخصصة و عددها خمسة و هي: لجنة التنظيم، الدعاية و الإعلام، الشؤون الإسلامية، و المنظمات الجماهيرية، و الشؤون النقابية و النواب.

وعلى **مستوى العملات:** فقد قسمت الجزائر إلى عشر(10) ولايات، و ثلاث وثلاثين(33) دائرة، كما شكل المناضلون المهاجرون في فرنسا الولاية الحادية عشر(11) ، و سميت بفيدرالية فرنسا.

و قسمت مئة قسمة واحتوت القسمة على: الفرع ، الفوج ، الخلية.فمثلا على مستوى الأحياء الشعبية في المدن والبلديات، تواجدت الخلية(5 إلى 27) عضوا ومن أجل نجاعة العمل أسس الحزب خلايا سرية، مثل: خلية الأمن و المراقبة(على مستوى كل مقاطعة)، و خلية خاصة بالتأطير السياسي لتكوين النخبة.[2] لقد كرست الحركة بعض الوسائل الممكنة من أجل كشف و محاربة السياسة الاستعمارية و من أجل الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري برمته في كفاحه و نضاله. و من هذه الوسائل الصحافية التي كان بعضها يصدر بطريقة سرية نذكر: صحيفة الأمة الجزائرية، و صحيفة صوت الأحرار.[3]

---

[1] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص 81.

[2] عبد القادر جيلالي بلوفة، **المرجع السابق**، ص25-26.**ينظر**: مومن العمري، **المرجع نفسه**، ص 80.

[3] **صحيفة الأمة الجزائرية:** صحيفة شهرية ناطقة باللغة الفرنسية وكانت تدعوا إلى التحرر الوطني ودام صدورها من جوان 1946 إلى شهر أكتوبر 1948.

صوت الأحرار: نشرية سرية، أصدرها حزب الشعب الجزائري وكانت تركز بشكل خاص على مقاومة الإستعمار الفرنسي والتصدي لسياستها القمعية وكشف ألاعيبه وقد ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية. **ينظر: المرجع نفسه، ص96.**

أما الصحافة العلنية فهي: صحيفة المغرب العربي، صحيفة المنار، الجزائر الحرة، صوت الجزائر، صوت الشعب، صحيفة الشعب الجزائري، صحيفة الوطن.[1]

إن الهيكل التنظيمي الذي تمتعت به الحركة و نشاطها السياسي الداخلي و الخارجي، جعل العديد من الجزائريين ينظمون إليها، فانخرط الحرفيون، و العمال و الطلبة...الخ، فكانت الحركة هيئة للشباب، فلم يتجاوز 55% من مناضليها 25 سنة من العمر.

إلا أنه كان من أولويات النظام الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية تهدئة الأوضاع و كبح المطالب الوطنية و احتوائها، حتى يتسنى له البقاء و الإستمرار فانتهج سياسة لم تخرج في محتواها عن خط مشروع بلوم فيوليت 1936 و قرار 7 مارس 1944، فتمثل في دستور 20 سبتمبر 1947 الذي كان مكرسا للهيمنة الإستعمارية، و نص بنده الأول: على أن الجزائر قطعة من فرنسا، و لقد رفضته جميع الأحزاب الجزائرية كما عارضه المعمرون بدورهم،[2] و في شهر أكتوبر من نفس السنة شاركت الأحزاب في انتخابات المجالس البلدية ، و قد استغلت الحركة هذا الحدث لطرح مشروع دستور 1947 على الشعب الجزائري، في عدة تساؤلات أهمها: مع أو ضد النظام الإستعماري ؟، مع أو ضد الأمة الجزائرية ؟، مع أو ضد قانون الجزائر ؟ مع أو ضد إنشاء مجلس تأسيسي جزائري ذو سيادة وطنية ؟، فكانت النتيجة أن أحرز الحزب نجاحا باهر، و على كل أصوات الجزائريين، في الإتجاه المسطر لبرنامجه و من نتائج ذلك، إستقالة الحاكم العام للجزائر، السيد شاتنيو(Chategneau)، و خلفه نيجلان (Marcel Edmond Naigelen)، المعروف بدسائسه و أخلاقه الوضيعة و شخصيته المريبة.[3]

---

[1] **صحيفة المغرب العربي:** صدرت أعداد منها باللغة الفرنسية و أعداد أخرى باللغة العربية و كانت موالية للحزب و دامت من جوان إلى نهاية 1949.
صحيفة المنار: صدرت باللغة العربية، و هي نصف شهرية مستقلة ظاهريا و لكنها كانت تابعة للحزب و دام صدورها من مارس 1951 إلى شهر نوفمبر 1953 ثم توقفت نهائيا.
الجزائر الحرة: صدرت خلفا لصحيفة الأمة، صدرت باللغة الفرنسية، كانت نصف شهرية أولا ثم أسبوعية بعد ذلك و دام صدورها من 18 أوت 1949 إلى 06 نوفمبر 1954، تميزت بلهجتها الجريئة و القوية رغم توقيفها عدة مرات من قبل الإدارة الإستعمارية، و أصبحت بعد الإنقسام الذي عرفته الحركة تمثل جناح المصاليين بينما أصبح للمركزيين صحيفتهم الخاصة وهي الأمة الجزائرية.
صوت الجزائر: تأسست في 29 نوفمبر 1953، و كانت ناطقة باللغة العربية وتوقفت بعد صدور أعداد قليلة منها، حيث حلت محلها صحيفة صوت الشعب.
صوت الشعب: صدر أول عدد منها في 02 أوت 1954.
صحيفة الشعب الجزائري: أول صحيفة تصدرها اللجنة المركزية بعد مؤتمر العاصمة بحي الغربيين سنة 1954، وقد صدر أول عدد منها بين شهر سبتمبر و أكتوبر عام 1954 و تضمن محتوى الخلاف و أسباب الأزمة و عناصرها التي نشبت داخل الحركة.
صحيفة الوطن: وقد أصدرتها حركة الانتصار سنة 1953 قبل تفاقم أزمة الحركة. **ينظر:** مومن العمري، **المرجع السابق**، ص 96.

[2] عبد الحميد السقاي، الزبير بوشلاغم، **حديث ذو شجون: مع المجاهد بن يوسف بن خدة، مجلة أول نوفمبر**، ع82، الجزائر: منظمة المجاهدين، بمناسبة الذكرى الثلاثون لاستشهاد العربي بن مهيدي، ص 40.

[3] عمار هلال، **الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947-1954، الذاكرة**، ع3، الجزائر: خريف سنة 1994، ص 86-87.

ب. انتخابات 1948:

و في عام 1948 جاء دور الترشيح للمجلس الجزائري الذي تقرر تكوينه في الجزائر من 120نائبا مناصفة بين الجزائريين والفرنسيين في الجزائر، وفي هذه المرة لم تعد الإدارة الفرنسية تنظر بعين الارتياح إلى الإنتخابات، فمن بين 59 مرشحا ألقي القبض على ثلاثة وثلاثين قبل يوم التصويت حيث منعوا من الاتصال بالشعب، أما يوم التصويت فقد شهد تزويرا محكما بتدبير الوالي العام نيجلان الذي عين خصيصا لإجراء هذه الإنتخابات، و حسب الإدارة الفرنسية: لو كانت هذه الانتخابات حرة لنالت حركة انتصار الحريات الديموقراطية على 57 مقعدا من جملة الستين الخاصة بالأهالي.[1] و في يوم افتتاح المجلس، لم يحضر الجلسة سوى خمسة نواب منتخبين من الحركة نفسها، أما الأربعة الآخرون فلم يحضروا الجلسة لأنهم اعتقلوا عشية إفتتاحها.[2]

و على الرغم من فوز الحركة في انتخابات 1946 و 1948، إلا أنها لم تستطع تجاهل تلك الخلافات التي ظهرت منذ مؤتمر فيفري 1947، و التي أدت إلى انقسامها إلى تيارين ، تيار مؤيد للمشاركة في الانتخابات مثله مصالي الحاج و الذي كان يرى فيها وسيلة من وسائل المقاومة ، و آداة لكسب الرأي العام الفرنسي، و أنها منبر لنشر الوعي السياسي على المستوى الوطني.أما التيار المعارض فقد مثله حسين لحول و الذي كان يبرر سبب المشاركة فيها أنها ستكون على حساب الإعداد للمعركة الفاصلة، حيث ستجعل المنتخبين يتعودون على الحياة السياسية و طبيعتها و بذلك خسارة المناضلين الثوريين.[3]و هكذا أخذت الحركة تنزلق شيئا فشيئا نحو السياسة السهلة في إطار حزب التكتلات، و بعد الإنتخابات وتزويرها والقمع الذي حل بالحزب تأكد أن فرنسا لا تغير من سياستها أبدا، و في هذه الفترة عاش الحزب و تعرض لأزمتين حادتين.[4]

---

[1] عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)**،(الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص114-115.

[2] عمار هلال، **المرجع السابق**، ص87.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المرجع السابق،ج2**، ص13.

[4] يحي بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946- 1962**، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص10.

2. أزمة الأمين دباغين والأزمة البربرية 1949:

أ. أزمة الأمين دباغين:

لقد ظهر بداخل قيادة حركة انتصار الحريات الديموقراطية مع الأشهر الأولى لظهورها جنحان، الأول بزعامة محمد الأمين دباغين المدعم من بعض مناضلي الحزب، و الثاني بزعامة مصالي الحاج الذي تكتلت حوله جماعة العاصمة،[1] و لقد أعطيت للأول صلاحيات مطلقة لقيادة السياسة الخارجية للحركة منذ 1947،[2] و من هذا المنطلق شرع في محاولات نشيطة للحصول على الأسلحة و المال من بعض الدول العربية، و خاصة من الجامعة العربية للشروع في العمل الثوري و هذا ابتداءا من سنة 1948، على حسب ما جاء في شهادة حامد روابحية فإن نشاطات دباغين كللت بالنجاح، إلا أنه عندما عرض المشروع على قيادة الحركة أبدى أغلبية الأعضاء تحفظهم فجمد إلى أجل غير مسمى. و قد تأثر دباغين كثيرا لموقف القيادة السلبي مما دفعه في إحدى دورات اللجنة المركزية لسنة 1949 إلى طرح سؤال في غاية الأهمية على أعضائها: هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية ؟، و إذا كان الحزب يعمل للتوعية فإن نتائج الإنتخابات تبين أنه قد حقق هدفه، إذ أصبح الشعب كله وطنيا. أما إذا كانت التوعية الوطنية مجرد مرحلة للعمل الجدي و هو الثورة فيجب علينا أن نعيد النظر في خطة العمل و في المسؤولين على حد سواء، لنفسح المجال لرجال تربوا على العمل الثوري، فأصبحوا بذلك أكثر استعدادا لقيادة المرحلة الجديدة من مسؤولين مثلنا درجوا على العمل السياسي، ومن خلال هذا الحديث نستنتج أنه نقد قاسي للتيار الشرعي الممثل في مصالي و أنصاره، إلا أنه كان في صالح التيار الثوري. و بدل أن تحاول قيادة الحزب إيجاد حل لهذه الأزمة، التي اصطلح عليه بأزمة الأمين دباغين بالأساليب الديموقراطية، قامت بالمزج بينها و بين أزمة ثانية و هي الأزمة البربرية.[3]

ب. الأزمة البربرية:

وقد بدأت هذه الأزمة منذ 1945، حين طلب واعلي بناي، إنشاء منطقة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالقبائلية، و لكن اللجنة المركزية للحزب رفضت هذا الطلب. و في شهر نوفمبر 1948 أصبح رشيد يحي عضوا في اللجنة الفدرالية للحزب بفرنسا، و ذلك بدعم من واعلي بناي و عمر ولد حمودة، و لقد

---

[1] ابراهيم لونيسي، **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني في خلال الثورة التحريرية** ،(الجزائر :دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص20.

[2] محمد حربي، **الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داغر،(لبنان: دار الكلمة للنشر، 1983)، ص60.

[3] ابراهيم لونيسي، **المرجع السابق**، ص 21-23.

عارض السيد رشيد علي يحي فكرة جمع التبرعات لفلسطين، و ذلك بالرغم من قرار الحزب الرامي بمساعدة الفلسطينيين. وفي شهر أفريل من عام 1949 جاء رد الفعل من قيادة الحزب، حيث قررت حل فيدرالية الحزب بفرنسا و عزل رشيد علي يحي من رئاسة تحرير جريدة " **نجم الجزائر** " التي كان يستعملها كمنبر للتنكر للجزائر العربية الإسلامية. كما قررت قيادة الحزب عزل قادة الحركة البربرية و إبعادهم عن الحزب، و لم يسلم من هذا التطهير إلا السيد آيت أحمد الذي دافع رئيس الحزب عن بقائه في اللجنة المركزية ، إلا أنه تقرر إبعاده من رئاسة المنظمة السرية للحزب، و حل بن بلة محله في شهر ديسمبر 1949. و في الوقت نفسه فقد عين الحزب ثلاث شخصيات وطنية كلهم يتكلمون القبائلية، على رأس فدرالية الحزب بفرنسا و طلبت من السادة: راجف بلقاسم، وسعدي صادق، وشوقي مصطفاوي، أن يقوموا بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا. كما قام كريم بلقاسم من جهة بالقضاء على جميع المعارضين لمصالي و قيادته في بلاد القبائل و ذلك محافظة على وحدة الحزب،[1] و قد اختلفت أسباب هذه الأزمة فمثلا: مصالي كان يرى بأنها صنيعة الاستعمار طبقا لمقولة « فرق تسد »،[2] أما بن يوسف بن خدة فقد حدد أسباب هذه الأزمة، في النقاط التالية:

1. تأثير الحزب الشيوعي، حيث أن أنصار البربرية كانوا ينتمون إليه حيث كان يزودهم بالمال لنشر جريدة "النجم في فرنسا.
2. التأثير الذي خلفه الاستعمار في منطقة القبائل بفعل التبشير، و قوة هجرة سكان هذه المنطقة إلى فرنسا.
3. إنتشار الفكرة بشكل خاص في أولئك الذين تكونوا فقط باللغة الفرنسية، و لم يكن لهم أي احتكاك باللغة العربية و الإسلام في الزوايا و غيرها عندما كانوا صغارا.
4. النكبة التي منيت بها فلسطين وخيانة العرب لها .[3]

أما علاقة الأمين دباغين بهذه الأزمة؟. وحسب يحي بوعزيز فإن الأمين دباغين و أنصار البربرية جمعتهم علاقة ليس لها مصلحة للحزب،[4] و قد أكد مصالي الحاج نظرته اتجاهه و اتجاه أنصاره في قوله: « بفضل تكتل الأمين – بودة كان ذو النزعة البربرية يدخلون، كبارا و صغارا إلى جسم الحزب إلى كل المواقع فيه تقريبا، كجرثومة تدخل جسما قد ضعف، تنقلوا بسهولة وذهبوا هكذا يزرعون الجرثومة في كل فرنسا...كانوا

[1] بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، (لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص 318–319.
[2] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص13.
[3] ابراهيم لونيسي، **المرجع السابق**، ص25.
[4] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص12.

لفترة من الزمن سادة الحزب »،[1] و بالنسبة للدكتور الأمين دباغين الذي كان يتزعم الجناح المؤيد للعمل العسكري و الذي سكت عند مناقشة قضية أنصار البربرية في اللجنة المركزية للحزب، فقد تم فصله و إبعاده من الحزب يوم 02 ديسمبر 1949، و في نقاش جمع محمد قنانش ومصالي الحاج، حول أزمة د.أمين دباغين، حيث حاول محمد قنانش معرفة أسباب إقصاء هذا الأخير من الحزب، من خلال طرحه هذا: « إن الأسباب التي قدمها الحزب لإقصائه غير كافية و لا مقنعة...». فأجاب مصالي قائلا: « حقيقة، و لكن هناك أشياء أخرى لم تذكر لأسباب خاصة، الأولى عدم انضباطه مع الحزب، فإنه يسافر إلى الخارج من غير علم الإدارة و حين يرجع لا يقدم تقريرا لا كتابيا و لا شفهيا، و كانت تصرفاته مع المناضلين ... تتسم بالبعد عن اللياقة السياسية،(...) و أشياء أخرى ثم هو الوحيد الذي لا يدفع ما يتقاضاه من المجلس الفرنسي للحزب، كغيره من النواب».[2]

3. اكتشاف المنظمة الخاصة 1950:

أ. تأسيسها وتنظيمها:

كان تأسيس المنظمة العسكرية السرية حدثا هاما في تحول الحركة الوطنية الجزائرية من نضال الكلمة إلى الكفاح المسلح من الناحية النظرية والتطبيقية، و إذا كان التنظيم العسكري قد تجسد في هذه المنظمة بصورة تطبيقية منذ سنة 1947 حتى 1950 باحتضان من التيار السياسي الذي واصل نضاله من مطلع الربع الثاني من القرن العشرين، و لقد كان لمجازر 08 ماي و نتائجها دافعا قويا للتفكير بعمق في الإعداد الثوري الاستراتيجي المتطور الذي يكون بمثابة الند للند مع الاستعمار عن طريق تحضير قوة منظمة و متخصصة في مختلف الأعمال الثورية، بمعنى جهاز قادر على تحدي و مواجهة قوات الإحتلال.[3]

لقد ظلت فكرة المقاومة المسلحة تشغل بال المناضلين و قيادي حزب الشعب منذ أحداث الحرب العالمية الثانية حيث شهدت الفترة الممتدة من 1939 إلى 1945، نشاطا حثيثا من أجل الحصول على بعض المساعدات العسكرية لاسيما الألمانية وقد تم وضع اللبنة الأولى على طريق الكفاح المسلح بتأسيس لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا سنة 1939، التي بدأت اتصالاتها بأول دولة أوروبية و هي ألمانيا حيث أقام بها أعضاؤها ما يقارب الشهر في الفترة الممتدة من 20 جوان إلى 15 جويلية 1939، و خلال هذه

---

[1] محمد حربي ،**المرجع السابق**، ص64.

[2] محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، (الجزائر: دار القصبة للنشر ، 2005)، ص82.

[3] أمال شلي، **المرجع السابق**، ص313.

الفترة تمكنت من أخذ فكرة واضحة عن تقنيات التخريب، كما تلقت وعدا بمعونة عسكرية عند بدء الكفاح المسلح بالجزائر.[1]

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أهم الشخصيات التي حملت على عاتقها تنظيم و هيكلة المنظمة الخاصة و هم : محمد بلوزداد[2] الذي عمل منذ انضمامه للحزب على محاولة إقناع القيادة بضرورة إنشاء هيئة طليعة شبه عسكرية داخل الحزب، و قد أنشأ ما سمي بالمجموعات التخريبية سنة 1944، التي هي امتداد لجماعات الصدام التي شكلها حسين عسيلة، و في العام نفسه أسست قيادة الحزب الشعب الجزائري منظمة في العاصمة مشكلة من عشرين عضوا، و مكونة لمجموعتين إحداهما في القصبة والأخرى في بلكور والمناطق المحيطة بها مثل حيدرة وحسين داي و القصبة و العناصر، و هذه المجموعات كانت تسمى لجنة شباب بلكور، و أوكلت مسؤولية هاتين المجموعتين لكل من أحمد بودة، و محمد طالب، علي التوالي، و وضع على رأسها محمد بلوزداد.[3]

نستنتج بأن الجذور التاريخية لميلاد المنظمة الخاصة، قد سبقتها تجارب و محاولات و بذلك كانت أول دعوة صريحة و مباشرة لإنشاء تنظيم عسكري كجناح للحركة أثناء ندوتها الوطنية الأولى في شهر ديسمبر سنة 1946، حيث ألح بعض المناضلين و على رأسهم، د. الأمين دباغين على ضرورة إنشاء تنظيم عسكري إلا أن الفكرة لم تنفذ في وقتها. حيث أجل البث فيها بسبب انشغال مصالي الحاج و بعض المناضلين بالحصول على موافقة اللجنة المركزية على طلبه المتعلق بدخول الانتخابات. إلا أن الأمر فصل في المؤتمر الأول للحركة في 15 فيفري 1947 و الذي شهد ميلاد التنظيم العسكري السري، والتي كان غرضها إعداد الإطارات لجيش الثورة.[4]

و ابتداء من 13 نوفمبر 1947، قام محمد بلوزداد الذي أوكلت له مهمة قيادة المنظمة بمساعدة من آيت أحمد لتنصيب هيئة الأركان للمنظمة السرية، و قد ذكر هذا الأخير بأن قيادة الأركان تكونت من ثمانية

---

[1] لحسن بومالي، **المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح**، **الذاكرة**،ع 2،الجزئر: المتحف الوطني للمجاهد، 1995،ص 177.

[2] **محمد بلوزداد:** لقب بسي مسعود ولد في 1924 بمدينة الجزائر وانضم لحزب الشعب سنة 1943 وعمره 19 سنة، شارك في تحرير الجريدة السرية "الوطن" في بداية شهر ماي سنة 1945، كان أول رئيس للمنظمة الخاصة ولم يكن عمره آنذاك يزيد عن 23 سنة، كان حاصلا على شهادة الباكالوريا في ذلك الوقت. تمتع بمجموعة من الصفات مكنته من أن يكون إطارا من إيطارات الحزب ، فقد تكفل بتأسيس المنظمة الخاصة وشكل قيادة أركانها ووزع المسؤولية حسب التقسيم، إلا أن المرض لم يمهله حيث تكفل من بعده حسين آيت أحمد. وتم نقله خارج البلاد للعلاج إلا أنه توفي 14جانفي 1952. **ينظر:** مومن العمري، **المرجع السابق**، ص108.

[3] أمال شلي، **المرجع السابق**، ص 314.

[4] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص108.

أعضاء، ستة قادة مناطق، مدرب عسكري، و قائد وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد تم تحديدها كالآتي: قادة النواحي:

محمد بوضياف،[1] وأحمد محساس (قسنطينة) ، جيلالي رقيمي(الجزائر الكبرى)، محمد ماروك(مناطق الجزائر) ،عمار ولد حمودة (القبائل)، أحمد بن بلة (منطقة وهران)، و المدرب العسكري : جيلالي بلحاج، و أسندت بذلك رئاستها إليه،[2] و كلف محمد يوسفي بمسؤوليته على شبكات الاستعلامات والإتصالالت. وقد حددت ثلاث محاور لعمل المنظمة و نشاطها و تتمثل في :

المحور الأول: و يرتكز على التكوين العسكري (التدريب على مختلف الأسلحة و المتفجرات و الإنضباط و تحديد المناطق).

المحور الثاني: و يرتكز على التكوين العقائدي (التربية الوطنية و الدينية و الروحية المرتبطة بالإسلام).

المحور الثالث: و يرتكز حول جمع السلاح و الذخيرة.[3]

و كان الإتصال بين المنظمة الخاصة و المكتب السياسي يتم عن طريق وسيط أو مندوب يسمى المندوب الخاص،[4] وكان في بداية الأمر أحمد مزغنة ثم خلفه حسين لحول الذي أصبح واسطة بلوزداد لدى قيادة الحزب فإليه يقدم حاجاته و يعرض مشاكله و منه يتلقى التعليمات و الأوامر، و قد سلمه في البداية قوائم المناضلين ليختار من بينهم من تتوفر فيهم شروط العضوية في المنظمة الخاصة، فاختار حوالي 300 مناضل.[5] كما اعتمدت المنظمة على تنظيم داخلي،[6] تميز بالصرامة والجدية ، و أثبت بأن الهدف الذي كانت تسعى لتحقيقه لم يكن بالشيء السهل، حيث تطلب انضباطا و قسوة في التكوين و التربية و التجنيد، ليكون المجند أهلا لتحقيق و تنفيذ ما أوكل إليه من مهام بدقة ومسؤولية وإخلاص و أمانة و شجاعة. و قد

---

[1] **محمد بوضياف:** ولد يوم23 جوان 1919 في المسيلة، بعد الحرب يترك وظيفته العمومية و يضع نفسه في خدمة الحركة الوطنية. يناضل في صفوف حزب الشعب و يصبح مسؤولا عن المنظمة الخاصة في قسنطينة .كان عام 1953-1954 العمود الفقري لتجمع أنصار الكفاح المسلح، اختطف مع بن بلة يوم 22أكتوبر 1956، و بقي عضوا في المجلس الوطني للثورة 1956-1962، يعين وزيرا للدولة ثم نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة 1961، يعارض بشدة هيئة الجيش و زعامة بن بلة ويؤسس حزب الثورة الاشتراكية في سبتمبر 1962، يعتقل يوم 21 جوان 1963 ثم يطلق صراحه، يؤيد مؤسسي جبهة التحرير الذين تخلوا عن فكرة الحزب الواحد وطالبوا بتعدد الأحزاب، وهو يعيش الآن لاجئا بالمغرب الأقصى..**ينظر:** محمد حربي، **الثورة الجزائرية**، ص190.

[2] آيت أحمد حسين، **روح الإستقلال (مذكرات مكافح 1942-1952)**، ترجمة: سعيد جعفر،(د، ب،ن، منشورات البرزخ، طبع بمطبعة الصنائعي،2002)، ص145.

[3] لحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص 185-188.

[4] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص112.

[5] محمد عباس، **رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)**،(الجزائر:دار هومه للنشر والتوزيع ، 2009)، ص 69.

[6] **ينظر:** الملحق رقم (6) .

أضيفت بعض المعايير الأخرى كشروط للانضمام إلى المنظمة منها:التحلي بالفضائل كالخلق الحسن والأدب والالتزام بالدين الإسلامي والحماس والنشاط والرزانة وعدم الفوضوية والتهور، ويتم ذلك عن طريق عملية تحري دقيقة وشاملة للشخص المجند قبل انضمامه لمعرفة ماضيه، وأعماله ونشاطاته، ومدى علاقاته بالسلطات الاستعمارية، وبعد التأكد التام يتم تجنيده بسرية كاملة ودون علم أي شخص حتى من أهل بيته.[1]

وقد كان المناضلون العمليون أي المجندون في المنظمة، موزعين على مجموع التراب الوطني وتركيبتهم الهيكلية تبدأ من:

- **نصف الفوج:** ويتكون من مناضلين(2) أو (3) يرأسهم مسؤول.
- **الفوج:** ويتكون من أربعة (4) مناضلين يرأسهم مسؤول أي خمسة (5) أفراد.
- **الفرقة:** وتتكون من ثلاثة (3) أفواج ومسؤول ، وتساوي ستة عشر (16) فردا.
- **الفصيلة:** وتتكون من ثلاثة(3) فرق ومسؤول، وتساوي تسعة وأربعون(49) فردا.[2]

- **التكوين العسكري:**

إن التكوين العسكري، الذي يتلقاه المجندون في المنظمة العسكرية يشبه إلى حد بعيد التكوين العسكري الذي يتلقاه أي جندي في الجيش النظامي في ذلك الوقت، حيث أن الذين كانوا يشرفون على التدريب معظمهم عملوا بالجيش النظامي كمجندين في الجيش الفرنسي و شاركوا في حرب الفتنام، الشيء الذي مكنهم من اكتساب فنون الحرب الكلاسيكية و حرب العصابات بحيث كان التكوين العسكري يشتمل على الأمور التالية:

1. تدريب المجندين على استعمال الأسلحة و تزويدهم بمعلومات عسكرية نظرية و تطبيقية، و خاصة في ميدان حرب العصابات.
2. تحديد المناطق، التي يقع فيها التدريب، حيث شملت الجبال الغابات، الوديان، الشعاب، و الصحاري، لأن حرب العصابات تتطلب معرفة طبيعة الأرض.
3. غرس روح النظام في المجندين بطريقة صارمة، و قد ساعد على ترسيخها ما كان يتمتع به المجندين من استعداد نفسي، و من روح معنوية عالية لدى كل واحد منهم.

[1] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص 111.

[2] أمال شلي، **المرجع السابق**، ص322.

و قد سعت المنظمة إلى تطبيق التدريبات في سرية إلى درجة أنه، كان يشرف عليها مدربون مقنعون بحيث لا تظهر إلا أعينهم، و لا تعرف أسماؤهم الحقيقية، إنما كانوا يعرفون بأسماء مستعارة، و قد استمرت هذه الطريقة طول فترة الثورة التحريرية.[1]

و أما فيما يخص **التدريب العسكري**:« فقد اعتمدت المنظمة على كراس التدريب العسكري، الذي وضعه آيت أحمد و بلحاج جيلالي، و سحبت منه 50 نسخة مرقمة، يشمل 12 درسا و يتناول: استخدام الأسلحة، و عناصر في القتال الفردي، و مبادئ أساسية حول حرب العصابات و عمل المغاورين » ،[2] و بذلك يكون قد اعتمد عليه القادة المكلفون بالتدريب، إضافة إلى اعتمادها على:

- **المصالح العامة:** حيث تأسست على مستوى قيادة الأركان مصلحة عامة تضم عدة شبكات:

- **شبكة الاشتراك أو التواطئ (conplicité)** : و قائد هذا الجهاز أو الشبكة يقوم بتوفير الملاجئ السرية للفارين أو المطلوبين، و كذلك إعداد مخابئ للأسلحة و الذخيرة.
- **شبكة الصناع أو قسم المتفجرات (les certificiers)**: و الذين كانوا يمثلون الصفوة الذكية **العباقرة** كما يسمون و من مهامهم صنع و تركيب مختلف أنواع المتفجرات القنابل المحرقة و الهجومية، و كذلك دراسة تقنيات تخريب الجسور، و كان على رأس هذا القسم السيد بلحاج جيلالي.
- **شبكة الاتصالات (réseau de communication)**: و تعد من أكبر الشبكات لتعدد و اتساع المهام الموكلة إليها حيث نجد قسم الإشارة و هو مختص بالراديو و الكهرباء، استقبال الإشارات و جمع المعدات و صنعها أو تركيبها، و كذلك قسم للاتصالات مهمته شراء أجهزة الإتصالات والتدريب على استعمالها، وقسم آخر مهمته رصد تحركات و تنظيمات الأجهزة الإدارية و البوليسية و العسكرية الإستعمارية، و معاقبة الخونة الذين يكونون آذانا و عيونا على تحركات أفراد الشعب لصالح المخابرات الاستعمارية .
- **قسم الفداء:** و مهمته القيام بعمليات فدائية مثل تصفية الخونة و غلاة الإدارة الإستعمارية، و القيام بتفجير مراكز تواجد العدو في المراحل القادمة، وقد كانت هذه الهيئات معزولة عن بعضها البعض حتى تكون مفصولة فصلا تاما حفاظا على أمن المنظمة. [3]

---

[1] لحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص187-188.

[2] محمد حربي، **جبهة التحرير الأسطورة و الواقع**، ص70.

[3] أمال شلي، **المرجع السابق**، ص 328.

ب. علاقتها مع الحزب:

لقد أعطيت الاستقلالية التامة للمنظمة العسكرية عن الحزب، سواء في الشؤون المالية أو الإدارية أو غيرها، و هذا حفاظا على السير الطبيعي للنشاطات الرسمية للحزب، حيث أن السلطات الاستعمارية كانت تتابع باستمرار نشاطاته و تخضعه للتحليل و التقييم علها تكشف من خلال محتوياته فكرة تستهدف النيل من سيادته، فالسلطات الاستعمارية كانت تعتبر على الدوام حزب الشعب الجزائري و من بعده حزب حركة الإنتصار مصدر الخطر رقم واحد، الذي يهدد سيادتها على التراب الجزائري.[1]

ت. إنجزات المنظمة الخاصة:

و قبل أن نتوجه إلى أهم العمليات أو الإنجزات التي قامت بها، نشير إلى أن الفترة الممتدة بين عامي 1948-1949 واجهت فيها المنظمة مشكلة التمويل بحدة و ذلك لعدة أسباب:

1. المبالغ الباهضة التي أنفقها حزب الانتصار الحريات الديموقراطية في الدفاع عن مناضليه المسجونين و على الحملات الانتخابية كثيرة النفقات.
2. كون مصادر هذه الأموال كانت عبارة عن هبات و تبرعات تقدم من المناضلين، و المؤيدين الذين تعرضوا للقمع و الإضطهاد بقيادة الحاكم العام نيجلين Naiglin و بالتالي ازداد تقلص المداخيل المالية.
3. اتساع المنظمة المظطرد و تزايد الحاجة إلى تمويل فروعها عبر أرجاء الوطن.[2]

فلقد كان السبيل في الخروج من هذا المأزق وكما قال أحمد بن بلة:« إننا لا نعدم نقودا في الجزائر، وإنما يجب أن نأخذها حيثما توجد، في البريد أو في البنوك لنكن منطقيين مع أنفسنا، إذا كنا على استعداد للتضحية بحياتنا في هجوم عنيف ضد المحتل ، فلا ينبغي أن نتخثر أمام خزائن ماله. » ،[3] ولهذه الأسباب مجتمعة و بعد تفويض من الحزب إثر اجتماع اللجنة المركزية في شهر ديسمبر 1948، تم مهاجمة مركز بريد وهران ليلة 15 أفريل 1948، و رغم خطورة العملية فإنها لم تعد إلا بمبلغ قدره، 3070000 فرنك عكس ما كان متوقعا،[4] و كذلك العملية التي تحمل فيها مناضلوا المنظمة الخاصة، مسؤولية الفارين من الإدارة الفرنسية كمقاومي القبائل، في الفترة الممتدة بين 1945- 1948، حيث انتقل إلى الغابات خمسون مناضلا، و بذلك كانت القرى التي ينتمون إليها تتعرض للتفتيش الدقيق بعد كل مرة يمرون فيها بها ، و قد

[1] لحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص 186.

[2] أمال شلي، **المرجع السابق**، ص 328.

[3] أحمد بن بلة، **مذكرات أحمد بن بلة، كما رواها على رويير ميرل**، ترجمة: العفيف الأخضر، (لبنان: منشورات دار الأدب، د،س،ن)، ص82.

[4] أمال شلي، **المرجع السابق**، ص 329.

كانوا دون أوراق هوية، يسكنون ضمن ظروف سيئة، مقطوعين عن عائلاتهم، و قد عمد مصيرهم للمنظمة الخاصة و تكفل بمسؤوليتهم كل من بن بولعيد في الأوراس، و بن بلة في ولاية وهران، و ركزوا نظام ارتباط يبقيهم على اتصال بعائلاتهم. بالإضافة إلى العملية التي حاول فيها مناضلوها تفجير تمثال الأمير عبد القادر بالعاصمة، الذي أقامه الحاكم العام نيجلان، ذرا للرماد في العيون لإخفاء سياسته القمعية، إلا أن العملية فشلت لأن المواد المستخدمة كانت في وضع رديء .[1]

ث. اكتشاف المنظمة الخاصة:

أمام هذا النشاط المتزايد للمنظمة، حدث ما لم يكن في الحسبان و هو اكتشاف المنظمة الخاصة، حيث تجمع جل المراجع أن السبب يعود لما أطلق عليه بحادثة تبسة و تتمثل مجريات هذه الحادثة، في أنها عملية نفذت بأمر من قيادة المنظمة على مستوى عمالة قسنطينة و الممثلة في الثلاثي : محمد بوضياف، ومحمد العربي بن مهيدي، وديدوش مراد، و قد كانت نتيجة عمل تأديبي لأحد المناضلين ألا و هو: عبد القادر خياري، المشكوك في إفشائه لأسرار نشاطاته داخل المنظمة، لذلك كلفت المنظمة السرية أربعة أشخاص هم (بن عودة عمار، بن زعيم، عجومي ابراهيم، وبكوش عبد القادر)، حيث قاموا باختطافه، وبما أنه كان يعرف مصيره، تخبط داخل السيارة حتى فقد السائق سيطرته فتحطمت بعد اصطدامها بالشجرة، و نجح بذلك في الهروب. و حين استعاد رشده مضى إلى مفوضية الشرطة وتكلم، على الرغم من اتفاق المؤرخين على أن السبب في اكتشاف المنظمة يعود إلى هذه الحادثة بحيثياتها، إلا أن عبد السلام حباشي وجه أصابع الإتهام إلى بلحاج جيلالي المدرب العسكري بالمنظمة الخاصة،« فبعدما جال كل الشرق الجزائري، وترأس العشرات من اللقاءات في كل البلديات التي كان بلوزداد قد زارها من قبل، ليتم تجنيده من قبل العدو إلى درجة أنه أصبح المعارض اللدود لجبهة التحرير الوطني بعد 1954، إلا أنه ليس هو الوحيد ولا الأول والآخر الذي يخون القضية الوطنية » .[2] و هذا ما يؤكده محمد يوسفي حيث يقول فيما معناه:« بأنه و بعد عملية الإعتقالات فإن بلحاج لم يبدي أية مقاومة، حين أوقفه رجال شرطة استعلامات العامة بالعاصمة، حيث أنه بادر من دون استنطاق إلى إماطة اللثام عن المخططات التي كانت تحاك ضد الكولون، و في

[1] محمد حربي، **المرجع السابق**، ص 74-75.

[2] عبد السلام حباشي، **من الحركة الوطنية إلى الإستقلال (مسار مناضل)**، ترجمة: عبد السلام عزيزي، صبيحة بخوش، مراجعة: م.ع.أوزغلة،(الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 113.

سنة 1954 أصبح يمارس عمله بقسوة بالغة ضد اللجنة الثورية للوحدة و العمل و أصبح يلقب " بالرائد كوبوس"، مقاوم الثوريين في الناحية الواقعة بالولاية الرابعة».[1]

و بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، قامت فرنسا باستجوابات مكثفة استغرقت قرابة الأسبوعين، و عن طريق التعذيب تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض على المئات من المناضلين أو ما يقارب (400) مناضل منهم عدد من المسؤولين المهمين الكبار في مجلس القيادة: بن بلة، و رجيمي جيلالي، و ولد حمودة و بالحاج جيلالي و أحمد محساس، و محمد يوسفي، أعراب محمد، و لقد تمكن بعض المسؤولين الأعضاء من مجلس القيادة العامة من الإفلات من تحريات الشرطة و هم: بوضياف محمد، بن مهيدي، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد. و قد تم إصدار 200 حكم، و صل إلى حد 10 سنوات سجنا، و المنع من الإقامة، و الحرمان من الحقوق المدنية، و غرامات بملايين الفرنكات.[2]

ج. موقف الحزب من اكتشاف المنظمة الخاصة:

ارتسم في الحزب موقفان: أنكرت قيادة حزب الشعب الجزائري وجود منظمة خاصة لتجنب الحزب الحل، و اغتنام الإستعمار الفرصة للتنكيل به، إلا أنه و حسب أحمد بودة فإن الحاج شرشالي، الذي كان أحد أعضاء المكتب الساسي و اللجنة المركزية هو صاحب الفكرة الثانية التي أيدها الحزب و هي:« **مؤامرة استعمارية تهدف إلى تدمير الحركة الوطنية** »، و تتم هذه الخطة بإرسال أوامر إلى المناضلين المسجونين مع عبد الصمد كيوان، عضو المكتب السياسي و اللجنة المركزية بأن يطلب منهم الرجوع عن اعترافهم وعندما يواجهونهم بالقول:« لقد اعترفتم، وقلتم بأنكم كنتم منظمين في هذه المنظمة باسم الحركة يكون جوابكم بأن عمليات التعذيب و القهر، هي التي جعلتنا نقول ما قلنا ليس إلا، و إذا لم تصدقونا سلمونا أقوى رجل في الشرطة، مدة 48 ساعة و سوف نحضر لكم وثيقة مكتوبة بيده يعترف فيها بحياة الجزائر و سقوط فرنسا».[3] وبعد ذلك أعطت حركة انتصار الحريات الديموقراطية، أوامرا بتخزين الأسلحة و حرق الوثائق، و محو كل أثر قد يساعد الإستعمار على التأكد من وجود المنظمة العسكرية بالفعل، و كذا علاقتها العضوية بالحزب. ومن الغريب أن الحزب لم يفكر في تعويض المنظمة بعناصر جديدة من المناضلين، الذين ألقي عليهم القبض، و إنما اتخذت قرارا رسميا يقضي بحل المنظمة نهائيا. و لم يكتف الحزب بذلك ، فمنذ 1951

---

[1] محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)**،ترجمة: محمد الشريف بن حسين، (الجزائر: منشورات الذكرى الأربعون للإستقلال، 2002)، ص 120.

[2] أحمد محساس، **المصدر السابق**، ص 333.

[3] تعقيب أحمد بودة، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون(المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954)**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982)،مج 1،ج3، ص 184.

سلك اتجاهات إصلاحية تمثلت في المشاركة في الانتخابات، و إعطاء الأوامر لمناضلي الحزب، لتوزيع الجرائد بطريقة علنية مما يجعل الشرطة الاستعمارية تتعرف عليهم بسهولة، و قد أصبح المناضلون نتيجة ذلك يتساءلون كيف يصبحون باعة جرائد و هم الذين كانوا يتطلعون للمشاركة في الكفاح المسلح، إلا أن صلابة من بقي من أعضاء المنظمة الخاصة قد تمردوا على هذا القرار و واصلوا العمل بسرية.[1]

4. من المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953 إلى مؤتمر هورنو 1954:

لقد بدأت الإنقسامات داخل الحركة أو الحزب تطفوا على السطح بالأخص بعد شهر مارس 1950، ففي اجتماع للجنة المركزية لهذا الحزب يوم 18 مارس من نفس السنة، رفضت هذه الأخيرة صيغة الرئاسة مدى الحياة، ومنح حق الفيتو لمصالي، واتفقوا على تأجيل مناقشة التنظيم داخل الحزب إلى اجتماع قادم.[2]إلا أن الموضوع الذي خلق انشقاقا واسعا في صفوفه هو التحالف مع بقية الأحزاب الجزائرية بقصد خلق جبهة موحدة للمشاركة في الانتخابات التشريعية التي تجرى يوم 17 جوان 1951، و قد بدأت الاتصالات بين كل من الاتحاد الديموقراطي للبيان والحرية، و العلماء، بمساع لدى حركة انتصار الحريات الديمقراطية و التي امتدت من جانفي إلى مارس 1951، فمثل الأستاذ بومنجل و دكتور فرانسيس الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، و العربي التبسي، و الشيخ خير الدين بالنسبة للعلماء، و نقل هؤلاء اقتراحا مكتوبا إلى مصالي يشترط عليه إصدار إعلان حول النقاط التالية:

1. حل حزب الشعب الجزائري.
2. إدانة كل عمل ثوري و كل إرهاب، سواء بالنسبة للماضي أو الحاضر أو المستقبل.
3. التراجع عن كل عمل لدى الأمم المتحدة و الجامعة العربية.
4. وقف كل علاقة مع حزب الدستور و حزب الإستقلال.

و يمكننا اختصار كل هذه الشروط في الطلب الذي قدمه الشيخ العربي التبسي إلى مصالي أي أن يتوقف عن:« أن يكون ثوريا ليصبح رجل سياسة» .إلا أن رئيس الحزب لم يقبل في ماي 1951 التخلي عن المطالبة باستقلال الجزائر، و اعتبر هذه الإقتراحات مخالفة لبرنامج حزبه، إلا أن هذا القرار كلف انهيار اللجنة المركزية لحزبه التي كانت تريده أن يوافق على الشروط التي قدمتها إليه الأحزاب، و هته الشخصيات

[1] لحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص 196.

[2] محفوظ قداش، جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962**، ترجمة: أوذانيه خليل، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص 135.

هي: مصطفى شوقي، شنتوف، عمراني، وشرشالي،[1] و جاءت انتخابات 17 جوان 1951، التي زورتها الإدارة الفرنسية و خسر الحزب المقاعد الخمسة في البرلمان الفرنسي، كما أن اللجنة المركزية للحزب قررت خلال غياب رئيس الحزب و تواجده بفرنسا، أن تشترك مع جمعية العلماء و حزب البيان و الحزب الشيوعي في إنشاء جبهة مشتركة وطنية وذلك في إجتماعها يوم: 05 أوت 1951، أطلق عليها إسم الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و الديموقراطية، و عندما علم مصالي أبدى تحفظاته على هذا الإتفاق.[2] و اعتبره متضاربا مع برنامج حزبه الذي ينص على إنشاء برلمان جزائري مستقل. وفي النصف الثاني من شهر أوت 1951 قام بتعيين بن يوسف بن خدة كأمين عام للحزب، خلفا للسيد حسين لحول الذي استقال في شهر مارس 1951، و يرجع البعض سبب الخلاف بين حسين لحول و رئيس الحزب لأسباب تخص سوء تفاهم يتعلق بالموارد المالية الموضوعة تحت تصرف الرئيس،[3] و حسب مصالي فإن حسين لحول :« عين كأول أمين عام، و يعتبر المسؤول عن وضعية الحزب منذ نهاية عام 1949، لأنه في هذه المرحلة الحرجة أظهر الميوعة و الجمود و عدم التبصر، و في بعض الأحيان عدم الكفاءة. حيث هيمن عليه بعض المثقفين الذين تمكنوا من التأثير عليه و إملاء سياستهم و توجهاتهم، و قد كان لا يعرف كيف يقود و لا كيف يرد عندما تداهمه الأحداث » .[4]و بعد استقالة لحول من منصبه كأمين عام، أصبح يقيم في فرنسا لأسباب صحية، فخلفه كما ذكرنا سابقا بن يوسف بن خدة الذي قال:« كان الوهن قد نال من قيادة الحزب بسبب ما أصابها جراء أزمة النزعة البربرية و انسحاب أربعة من قياديها البارزين، و اكتشاف المنظمة الخاصة و تفكيكها، وما تلا ذلك من اعتقالات(بالمئات) و سوء انضباط عدد من النواب و جفاء الجماهير بسبب ما أصابه من عناء و ضجر و استياء». و قد أكد هذا الأخير في حديثه عن رئيس الحزب، على أن عيبه يكمن في أنه اعتبر أن الحزب ملكيته الخاصة فقد وجه إليهم في خطاب له عبارته الآتية: « ما عليهم إلا أن يخرجوا من بيتي»، والأكيد أن المعنى هو أن يخرجوا من حزبي، وإن تحدث عن الإنضباط فإن بن يوسف بن خدة و على حسب قوله:«... لم يكن مصالي يتقيد لا بقواعد النظام الداخلي للحزب و لا بمحتوى جدول الأعمال الخاص بالاجتماعات، فإذا أراد إنهاء مناقشة أو فتح موضوع آخر لفرض رأيه الشخصي فعل، أي ظل على حاله كما كان عند عشرين سنة خلت، محرضا و مهيجا للجماهير و لم يتكيف مع الظروف النضالية الجديدة،

[1] محمد حربي، **المرجع السابق**، ص80.

[2] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص 326.

[3] محفوظ قداش، جيلالي صاري، **المرجع السابق**، ص 135.

[4] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص40.

التي تقتضي العمل بمنهجية والتقيد بروح التنظيم و التحلي بحس رفيع في تحمل المسؤوليات، خصوصا و أن المشاكل التي كانت تواجهنا تستدعي حلولا عاجلة و فعالة ».[1]

و نفس الشهادة بالتقريب نجدها عند حسين لحول في حديثه عن أعراض الأزمة حيث يؤكد: « على أن مصالي لم يتطور كثيرا على صعيد الممارسات السياسية، سواء داخل الحزب أو على مستوى العمل السياسي، فبدل العمل الجماعي المنهجي كان يفضل العمل الفردي و أسلوب الإرتجال وكان يبدو في مطلع الخمسينات أنه لم يستطع التخلص من مرحلة الإثارة و التحريض الجماهيري، أحيانا كان النقاش يحتد داخل الهيئات القيادية حول ضرورة تجاوز الحالة التي كان عليها النشاط السياسي، الذي كان تحت ضغط القاعدة النضالية، و عندما يصل النقاش إلى ذروته، أي كيف نواجه الموقف ؟، لا يجد مصالي ما يرد به، غير اقتراح منشور جديد».[2]إن الدليل على عدم مبالاته بالمشاكل التي تعاني منها الحركة هي كونه قرر في شهر سبتمبر 1951، أن يقوم بآداء فريضة الحج، و في نفس الوقت أن يقوم بالتعريف بالقضية الجزائرية و التماس المساعدة المادية و المالية من الحكومات العربية، لفائدة المنظمة الخاصة و مطالبه،[3] و بناءا على نصائح بعض شخصيات الجامعة العربية، قطع جولته ليتوجه نحو باريس بغية متابعة أشغال منظمة الأمم المتحدة ، وبعدها عاد إلى بوزريعة في 11 فيفري 1952 ثم نشب خلاف حول جولة مصالي في الجزائر، حيث كان يرغب في الإتصال بالجماهير، في حين كانت اللجنة المركزية تخشى الاستفزازات.إلا أن مصالي الحاج انتقل إلى منطقة قسنطينة حيث وجد استقبالا حافلا في انتظاره في كل من الخروب، سوق أهراس، ووادي زناتي، و قسنطينة و شلف و غيرها من المدن،[4] إلا أن السلطات الفرنسية تضايقت من خطبه الثورية و قامت بإلقاء القبض عليه و نفيه إلى فرنسا وذلك يوم 14 ماي 1952، و بذلك فسح المجال لخصومه، أن ينفردوا بقيادة الحزب حتى يوم قيام الثورة الجزائرية في أول نوفمبر1954.[5]

أ. مؤتمر أفريل 1953:

لقد وصل الحزب سنة 1953 إلى حد الثمالة بسبب الأزمات الكثيرة التي توالت عليه منذ 1946، مما جعل قواعد الحزب بكاملها تطالب بضرورة عقد مؤتمر لحل كل المشاكل العالقة التي يتخبط فيها الحزب

[1] يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص 291-292.

[2] محمد عباس ، **المرجع السابق**، ص 71.

[3] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص292-293.

[4] محفوظ قداش، جيلالي صاري، **المرجع السابق**، ص135.

[5] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص 327.

الذي كان مستعدا للانفجار في أية لحظة.[1] فلقد كانت اللجنة المركزية ترغب في عقد مؤتمر للحزب، إلا أن مصالي أجل في مرات عديدة التواريخ المقترحة و أخيرا جرى المؤتمر في أفريل 1953، في جو مشحون بالتوتر و انعدام الثقة، و ظهر ذلك واضحا على وجوه المستمعين من خلال الترسبات السابقة و الخلافات في الآراء، و مشكلة اكتشاف المنظمة الخاصة و موقف القيادة السلبي من مناضليها بالإضافة إلى المواقف و التوجهات التي سبقت انعقاد المؤتمر الثاني بين مصالي الحاج من جهة و أعضاء اللجنة المركزية من جهة أخرى.

- **انعكاساته وآثاره:**

قرأ تقرير رئيس الحزب من طرف مندوبه مولاي مرباح، و بالنسبة للمنظمة الخاصة و كما أكد ذلك المؤرخ محمد تقية: « بأن المشرفين عن المؤتمر منعوا أعضاءها من حضور أشغاله و ذلك تحت غطاء حجة الأمن، و من هؤلاء محمد العربي بن مهيدي الذي أجبر على إرسال رمضان بن عبد المالك مكانه، الذي تحدث عن مصير المنظمة الخاصة و مستقبلها، أما بالنسبة لمصطفى بن بولعيد و رغم صفته كعضو باللجنة المركزية فإنه لم يستطع الإدلاء بأي شيء»،[2] و خلال هذا المؤتمر انتخب مصالي الحاج بالإجماع رئيسا لحركة انتصار الحريات الديموقراطية، و عضوا في لجنة الخمسة المكلفة بتعيين أعضاء اللجنة المركزية الجديدة. إلا أن الصعوبات برزت عندما وصل الأمر إلى تعيين أعضاء القيادة و تحديد صلاحيات رئيس الحزب، و في 04 و05 جويلية 1953 عين بن خدة بن يوسف أمينا عاما،[3] و رغم أن العلاقات بينه وبين رئيس الحركة ظاهريا كانت عادية، و ذلك أثناء اللقاءين الذين تما بين الرجلين في شهري جويلية و أوت سنة 1953 في منفاه بنيور و الخاص بعرض نتائج المؤتمر الثاني وقراراته، بالإضافة إلى قضية تسوية مشكلات البرامج و تنصيب المسؤولين رسميا من قبل رئيس الحركة، إلا أن الواقع أثبت بعد فترة قصيرة أن مصالي الحاج لم يكن موافقا البتة على تلك القرارات و أعلن عن رفضها جملة و تفصيلا و ذلك من خلال المذكرة التي أرسلها في شهر سبتمبر سنة 1953، إذ كشف من خلال هذه المذكرة عن موقفه الحقيقي من نتائج المؤتمر الثاني و قراراته، و انتقد بشدة ما أسماه بـ: **سياسة الإصلاح**، التي انتهجتها القيادة الجديدة و طالب صراحة بتفويض كامل السلطات و كان موقف اللجنة المركزية معاكسا تماما لرغبته إذ أعلنت رسميا

---

[1] إبراهيم لونيسي، **أزمة حزب الشعب الجزائري**، **المصادر**، ع2، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،1420هـ/1999م، ص107.

[2]. Mouhamed Teguia, **L'Algérie En Guerre**,office des publication universitaires, Alger,2007,p90

[3] محفوظ قداش، جيلالي صاري، **المرجع السابق**، ص 136.

عن تنصيب بن خدة و في ظل هذا الخلاف قدم هذا الأخير طلب استقالته، و لكن رفضته اللجنة المركزية كما أعلنت عن رفضها المطلق لمطلب مصالي الحاج المتمثل في منحه تفويض كاملا للصلاحيات، و مازاد الطين بلة هو إبعاد أهم مساعديه و أقرب مقربيه من عضوية المكتب السياسي هما: أحمد مزغنة، و مولاي مرباح، و اختيار كل من حسين لحول، و عبد الرحمان كيوان مساعدين للأمين العام.[1]

و بعد المذكرة التي أرسلها رئيس الحزب في سبتمبر1953، أرسلت اللجنة المركزية في أكتوبر من نفس السنة، وفدا يتكون من أربعة أعضاء إلى نيور بغية شرح أسباب رفض الطلب الذي قدم لها، إلا أن الوفد لم يتوصل إلى أي نتيجة، حيث أرسل مصالي مجددا و في الفاتح من جانفي من عام 1954 رسالة جديدة معلنا فيها بأنه يستحب ثقته من كافة أعضاء القيادة، و مجددا طلبه في الحصول على التفويض المطلق ومهددا بإيصال الخلاف إلى القاعدة.

وردا على هذه الرسالة اجتمعت اللجنة المركزية من يوم: 01 إلى 04 جانفي سنة 1954، لدراسة ما جاء فيها ثم خرجت بوثيقة تضمنت النقاط التالية:

1. التمسك بموقفها الرافض لطلب مصالي الحاج بمنحه سلطات مطلقة.
2. رفضها لقراره القاضي بسحب الثقة من الأمين العام الجديد للحركة.
3. دعوة مصالي الحاج إلى عقد مؤتمر استثنائي لطرح الخلاف والفصل فيه.

و قد كلف حسين لحول بنقل هذه القرارات إلى رئيس الحزب، لكن هذا الأخير رفض استقباله،[2] و كانت تلك هي القطيعة.أما الجناح العسكري للحزب الذي لم يكن له إلا تمثيل جزئي في اللجنة المركزية و لا تمثيل حقيقي في قيادة الحزب، قد بدأ أعضاءه في أفريل 1953 ينفصلون عن اللجنة المركزية، ويعملون من أجل تشكيل اللجنة الخاصة بعزيمة قوية.[3]

- **الأزمة تخرج إلى العلن:**

قام رئيس الحزب بطرح المشكلة على القاعدة في رسالة نشرت في بداية الأمر على مستوى اتحادية الحزب بفرنسا في 27 ديسمبر 1953، ثم عمت لتشمل الجزائر كلها و يعلق عبد السلام بلعيد على هذا بقوله: « أن مصالي لم يهضم معارضة اللجنة المركزية له فأراد أن يبرهن على أنه هو الحزب وما عداه لا شيء فإذا قرر أمرا لا يمكن لأي كان أن يعارضه»، فقد قام مصالي الحاج بطرح الصراع على القاعدة

---

[1] Ibide,p90

[2] مومن العمري ، **المرجع السابق**، ص228.

[3] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص329.

بشكل بسيط حيث في قوله:« نحن راقدون والعالم يتحرك، لقد تجاوزتنا الأحداث في تونس والمغرب». فقام أنصاره في الجزائر بتحريف أسباب الصراع بنشرهم ما مفاده أن رئيس الحزب يسعى إلى إعلان العمل المسلح الثوري، و لكن اللجنة المركزية تعرقله في ذلك. و هو طرح يستجيب لرغبات المناضلين بما فيهم أعضاء المنظمة الخاصة المنحلة، في الوقت الذي تتمسك فيه اللجنة المركزية بالنضال السياسي، و أمام تزايد نشاط مصالي و أنصاره، قررت اللجنة المركزية التنازل و تقديم استقالة جماعية ضمنية، و التي اعتبرها المناضل عبد السلام بلعيد تضحية منها بنفسها من أجل إنقاذ الحزب من التصدع .[1] وذلك في اجتماعها المنعقد يوم 28 مارس 1954، إلا أنه ورغم ذلك فإن النزاع لم ينتهي.

كان تنازل المركزيين ظاهريا فقط، و قد كان رئيس الحزب على يقين تام بأن المركزيين لن يتراجعوا و لن ينسحبوا ويستسلموا بسهولة حيث علق على ذلك قائلا: «... إن البشوات لم يتراجعوا إلا لكي يقاتلوا بشكل أفضل، و يكذبوا و ينشروا الفوضى».[2] وقد صدق في ذلك حيث عقد المركزيون اجتماعا سريا لم يدعوا إليه مساعديه في اللجنة المركزية، وذلك يومي 22 و 23 ماي سنة 1954، حيث اتخذوا خلاله قرارات منها:

- سحب السلطة المطلقة من مصالي الحاج التي منحتها إياه اللجنة المركزية، بمقتضى قرارات اجتماعها يومي 27 و 28 مارس سنة 1954.
- إنشاء ما سمي باللجنة الدائمة، و هي هيئة تضطلع لمهمة إعداد و تنظيم المؤتمر غير العادي الوشيك للحركة.
- تتجاهل اللجنة المركزية وجود صحيفتي الجزائر الحرة وصوت الجزائر باللغة الفرنسية.

مع الإشارة إلى ضرورة إبقاء هذه القرارات طي الكتمان إلى أجل غير مسمى: تبعا للظروف ومستجدات الخلاف معه، و سعيا من اللجنة المركزية لتدارك النهاية المأساوية للحركة، من خلال الموقف المتصلب لرئيسها رغم تنازلها السابق له، عن صلاحياتها وتلبية طلبه القاضي منحه التفويض، عقدت ندوة للإطارات يوم 10 جويلية 1954 بالعاصمة، و ذلك بمقر جمعية الكشافة قدم أثناءها تقرير مفصل عن طبيعة النزاع و توجت بعدة قرارات في محاولة لدأب الصدع و احتواء الخلاف، قبل انفجار الحركة و منها:

- تشكيل لجنة تختص بتحضير مؤتمر، يجمع ممثلي كل المناضلين في الجزائر وأوروبا و ذلك قبل 03 شهور.
- إرسال وفد للتفاهم مع مصالي الحاج لتحقيق ثلاثة أهدافه:

---

[1] إبراهيم لونيسي، **مصالي في مواجهة جبهة التحرير**، ص34.

[2] محمد حربي، **المرجع السابق**، ص88.

1. إقناعه بعدم تنظيم مؤتمره، الذي لا ينتج عنه إلا التفرقة. مع الموافقة على عقد مؤتمر ديموقراطي على أرض الوطن حتى يتمكن جميع المناضلين من حضوره.
2. العمل بشتى الوسائل للحفاظ على وحدة الحركة.
3. الاتصال بمختلف المناضلين و إقناعهم بعدم استعمال العنف، الذي بدأت بوادره حفاظا على وحدتهم و أخوتهم. إلا أن المصاليين كانوا آنذاك قد انهوا جميع الترتيبات لعقد مؤتمرهم .[1]

ب. مؤتمر هرنو (بلجيكا) من 14إلى 16 جويلية 1954 وانعكاساته:

لقد حضره أنصار مصالي، و الذي كان إعلانا رسميا على الانقسام الذي أصبح واقعا. فقد نددوا بأعضاء اللجنة المركزية و الإنحرافات السياسية و الأخطاء الخطيرة التي وقعوا فيها. كما عبر المؤتمر عن كامل ثقته في رئيسه وقدرته على حل مشاكل الحزب ، و لذلك انتخب رئيسا مدى الحياة. و أعلن عن فصل مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية من بينهم لحول حسين، و عبد الرحمان كيوان، و محمد يزيد، و ذلك بسبب الإنحرافات و عدم الطاعة و سوء استعمال الأموال و رفض إعادة ممتلكات الحزب.[2]

لماذا انعقد المؤتمر ببلجيكا؟ لأن ليون فيكس المكلف بالمسائل الكولونيالية بإدارة الحزب الشيوعي الفرنسي، رفض تقديم قاعة تابعة لبلديتهم بضواحي باريس لإجراء المؤتمر. و بذلك جرت الأشغال في جو من التوتر و الحماس لمدة 03 أيام بلا انقطاع، و مثل قسمات الحزب مندوبون كان عددهم أزيد بقليل عن 300 مندوب: من الجزائر، قسنطينة...إلخ، أما الدواوير و المناطق القاسية (الأوراس و جنوب وهران)، فقد كانت ضعيفة التمثيل، و أرسلت فيديرالية فرنسا مندوبين إلى هرنو، و سجل التقرير الذي أرسله مصالي إلى المؤتمر قطيعة نهائية مع اللجنة المركزية، و تبلور في التقرير القلق و الإستياء اللذين نشآ عند المناضلين بسبب التخلي عن الخط الثوري ، و اتهم المركزيين بالمبالغة في تقييم الخلافات و اتباع سياسة انتخابية بلا مبدأ، و تكوين نظرة خاطئة عن التحالفات داخل البلاد و ضعت الحزب في تبعية للحركات الإصلاحية، و رفضهم كل التزام في الكفاح إلى جانب الشعبين التونيسي و المغربي، كما اتهم مصالي من خلال هذا المؤتمر:« القيادة بأنها خربت إراديا الجهاز السري و هو المنظمة الخاصة».[3]

إن مواصلة مؤتمر هورنو و تبنيه لبرنامج نجم شمال إفريقيا كان يمثل لحظة هامة، من تاريخ الحركة الوطنية ففي الوقت الذي كان فيه مانديس فرانسيس يوقع على اتفاق جنيف 21،20 جويلية 1954 وكان

[1] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص243.
[2] قريري سليمان، **المرجع السابق**، ص256
[3] بنيامين سطورا، **المرجع السابق**، ص 214.

يستعد فيه للمفاوضة حول الاستقلال الذاتي لتونس، فإن مؤتمر هورنو أكد أن الشعب الجزائري عليه أن ينتزع استقلاله في أقرب الآجال عن طريق الكفاح المسلح، المرتبط بحركة الجماهير وفي 17 أوت 1954، كتب العقيد شوان الذي كان يرأس الاستعلامات العامة في مقدمة النشر السياسية المسلمة إلى الحاكم العام ليونارد:« إن انشقاق حركة انتصار الحريات الديموقراطية ، يبدو نهائيا فقد وقع الانفصال بين الكتلتين ، و لكل واحدة لجنتها المركزية، وهما يتبادلان التهديد بالوصول إلى استعمال الأيدي. إن كتلة مصالي كانت أكثر وأقرب لانشغالات المناضلين، يمكن أن تغلب رغم البراعة السياسية لأنصار لحول».[1]و حسب فرحات عباس فإن سبب النزاع القائم داخل الحزب سنة 1954، كان نتيجة للتباين في التفكير و اختلاف أساليب إدارة الحزب،فكان بين اثنين: إما التسيير الجماعي، وإما السلطة المطلقة لمصالي الحاج، إلا أن هذه الأزمة أثارت في أوساط المناضلين مجادلات حول المشاكل السياسية الأساسية، وبالخصوص حول سبل الكفاح ووسائله وحول الظروف المواتية للخروج من الكفاح السياسي إلى الكفاح المسلح . وقد استمرت هذه الأزمة إلى غاية نوفمبر 1954 وكرست داخل الحزب ثلاث نزعات:

نزعة أولى: وتمثلت في المناضلين المناصرين لمصالي الحاج والتي طالبت في شهر جويلية 1954 الرئاسة الدائمة لمصالي مدى الحياة ،وتخويله جميع السلطات ويدير الحزب ويطرد من يشاء من صفوف الحزب.

نزعة ثانية: تضم أنصار اللجنة المركزية، التي قررت أثناء اجتماع عام انعقد في شهر أوت 1954 ،تعزيز مبدأ التسيير الجماعي كما قررت نزع جميع السلطات من أيدي مصالي الحاج.

نزعة ثالثة: التفت حول لجنة تسمى اللجنة الثورية للوحدة والعمل ضمت إطارات المنظمة السياسية و المنظمة الخاصة، و كما يقول فرحات عباس قد أتى داء النزاع بدوائه، وستظهر الأيام بأن ذلك الدواء كان من أنجع الأدوية وأنفعها.[2]

[1] بنيامين سطورا، **المرجع السابق**، ص214.

[2] فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها (ليل الإستعمار)**، ترجمة: أبو بكر رحال،(الجزائر: طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2009)، ص261.

الفصل الثالث

تبني الفكر الثوري والإعداد لثورة نوفمبر 1954.

1. اللجنة الثورية للوحدة والعمل ونشاطاتها.

2. ميلاد جبهة التحرير الوطني

3. وموقف المركزيين والمصاليين من اندلاع الثوة التحريرية.

1. اللجنة الثورية للوحدة و العمل و نشاطاتها:

أثرت أزمة حركة انتصار للحريات الديمقراطية في صفوف مناضليها، و في مقدمتهم أصحاب الإتجاه الثوري، الذين صدموا لما رأوا ما بنوه و شيدوه في مؤتمرهم الأول سنة 1947، تعمل الأزمة على تدميره و تحريف مساره، فقرروا عدم الوقوف موقف المتفرج من الأزمة و الإنشقاق، على الرغم من موقف كلا الطرفين المتخالفين إزاء المنظمة و أصحابها المنادين بتعجيل العمل الثوري المسلح ، و الذين كانوا في تلك الفترة ملاحقين من طرف السلطات الإستعمارية،[1] و حسب شهادة حسين لحول الذي كان حلقة وصل بين المكتب السياسي و أركان المنظمة الخاصة منذ تأسيسها، قررت الجنة المركزية في دورة جويلية 1953 بعث المنظمة العسكرية التي كانت تنشط سرا، و كلف بالسفر إلى فرنسا لتبليغ كل من محمد بوضياف، و ديدوش مراد أمر الدخول إلى الجزائر، لإعادة تنظيمها و إعدادها لتفجير الثورة المسلحة في أحسن الآجال،[2]هذا مادفع بالسيد محمد بوضياف إلى العودة من باريس في مطلع 1954 للشروع في الإتصالات بالمناضلين و إطارات المنظمة الخاصة منهم: مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، و تدارسوا فيما بينهم الوضع العام و ضرورة القيام بعمل يوقف تصدع الحزب و إبعاد القاعدة عن الإنقسام الخطير على مستوى القمة.[3]

أ. تأسيسها:

وفي 23 مارس 1954 تأسست اللجنة الثورية للوحدة و العمل بمدرسة الرشاد بالقصبة،[4] و قد حددت لذاتها أهدافا هي:

- توحيد الحزب ودفعه بقوة إلى العمل الثوري الجاد.
- إصلاح الحزب و وحدة قيادته.
- توضيح حقيقة الصراع للقاعدة و مطالبتها الوقوف على حياد.
- جعل اللجنة الثورية للوحدة و العمل نواة ثورية.
- عقد مؤتمر تحضره كل الأطراف بما فيها القاعدة و تكوين لجنة تعمل من أجل التحضير للثورة.[5]

و حسب ما قاله الأمين شريط: « فإن اللجنة لم تنشأ كتيار جديد أو كتيار ثالث إلى جانب المصاليين و

---

[1] محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954**،(الجزائر :دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2012)، ص60.

[2] محمد عباس ، **المرجع السابق**، ص73.

[3] محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **المرجع السابق**، ص61.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 73.

[5] محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **المرجع السابق**، ص 63.

المركزيين المتنازعين عن السلطة، و مثلما يدل عليها اسمها، فهي لجنة في الحزب، أي كهيكل من هياكله، هدفها الأساسي هو التوفيق بين التيارين المتصارعين لتحقيق وحدة الحزب و حل الأزمة.»[1] بمعنى أن أعضاء اللجنة هم من المنظمة الخاصة التي أسسها الحزب في 1947، وظهرت مساعي هؤلاء إلى الإصلاح بين الطرفين واضحة فأسسوا هذه اللجنة التي بقي عدد أفرادها محدودا، و لعل سبب عدم انضمام المناضلين لها في البداية، هو خوفهم من أن تتحول إلى حزب جديد، تزيد الخلاف اتساعا والحزب تفتة.[2] ولقد ضمت اللجنة الثورية إلى جانب أعضاءها من المنظمة الخاصة سابقا، مناضلين من اللجنة المركزية و هم: بشير دخلي، و سيد علي عبد الحميد، و حسين لحول و غيرهم ، و قد برر محمد بوضياف انضمام المركزيين لها بأنه كان بغرض الحصول على مساعدات مادية و أدبية، و الدليل على هذه الأخيرة هو إشرافهم على« **صحيفة الوطن**» (le patriote) ،الناطقة باسم اللجنة الثورية و كانت هذه الصحيفة تتناول بصفة خاصة المصاليين بانتقادات لاذعة، و كانت افتتاحيتها تكتب بقلم حسين لحول، و التي كانت تباع و تطبع بمقر الكشافة الإسلامية في الأقواس المقابلة لميناء الجزائر، تحت إشراف المناضل صالح لوانشي و محفوظ قداش و صدرت منها 06 أعداد فقط، و لم يقتصر دعمهم من خلال لسان حالها فقط بل حتى بتقديم الدعم المالي، حيث تقرر خلال اجتماع بالعاصمة في بيت حسين لحول تسليم مبلغ 7 ملايين سنتيم للجنة: مليونان للوفد الخارجي، و5 ملايين لشراء المعدات اللازمة لصنع القنابل وأغراض أخرى. و من هنا يمكن القول أن أعضاء اللجنة المركزية لم يكونوا غريبين عن تأسيسها، فخوفهم من أن يجر مصالي البلاد وراءه إلى المغامرة جعلهم يقومون بكل المحاولات لمنعه من التحرك.[3]

ومما زاد في قناعة أعضاء اللجنة الثورية بضرورة السير نحو الثورة المسلحة هو، ما أفرزته الأحداث على الساحة الوطنية بعد المجهودات التي قاموا بها قصد إيقاف الخلاف فقد لا حظوا بكل أسف:

1. فشل كل المحاولات التوفيقية التي قاموا بها و التي لم تجد آذانا صاغية لدى الفرقين المتنازعين.
2. رغبة المصاليين في استغلال تفوقهم للهيمنة والسيطرة على الحركة و أجهزتها، و ظهر ذلك جليا في انعقاد مؤتمرهم الإنفصالي الأخير.

---

[1] الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919-1962) الأفكار السياسية والتطورات الدستورية التنظيم المؤسساتي للثورة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1998)، ص 82-83.

[2] محمد الطيب العلوي، **جبهة التحير الوطني وبيان أول نوفمبر**، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982)، مج1،ج1، ص170.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص73-74. **ينظر**: ابراهيم لونيسي، **المرجع السابق**، ص45.

3. الموقف المتردد للمركزيين و الذي أدى إلى انسحاب ممثليهم من اللجنة الثورية.[1]

إن أهم ما نلاحظه في تطورات الأوضاع داخل اللجنة، هو أنها كادت أن تغرق في مستنقع ذلك الصراع، و بذلك يضيع الهدف الذي ظهرت من أجله حيث وجدت نفسها تؤيد المركزيين ضد المصالي و أنصاره، و يبدوا أن المركزيين قد استغلوا كل من بشير دخلي و غيره، لتحقيق هذا الهدف أي احتواء اللجنة الثورية لخدمة مصالحهم، مستغلين ذلك الحقد الذي يكنه محمد بوضياف للمصاليين،[2] حيث تعرض هو ورابح بيطاط في 09 ماي 1954، إلى هجوم من طرفهم في القصبة أفقدهما وعيهما،[3] فردوا على ذلك بهجوم على مقر الحركة الذي كان تحت إشراف المصاليين.

لقد كان المركزيون يعتقدون، استنادا لما أكده بن يوسف بن خدة:« أنه من الواجب حماية الكفاح المسلح من مخاطر التسرع، و تحقيق وحدة المنظمة المفككة قبل الشروع في العمل، و في هذا الصدد طلب حسين لحول مرتين من عناصر اللجنة الثورية، تأجيل تاريخ اندلاع الثورة حتى يسمح بوضع أرضية في إطار الإتحاد، و إنشاء قيادة لإتمام تجهيز أفواج المكافحين، في الوقت الذي كانت فيه اللجنة الثورية تعمل على جناح السرعة لمباشرة الكفاح المسلح ». ولقد كانت الدعاية المغرضة، سلاح المعارضين للكفاح المسلح .ومن هنا نلاحظ أن سياسة التماطل والتأجيل كانت إحدى أهم خصائص النضال، لدى المركزيين والمصاليين.[4]

كما كان لبعض الأحداث الخارجية وقع جيد لدى مناضلين وكل البلدان المغاربية لتحقيق هدفهم، ألا و هو تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة في 15 أفريل 1954، و التي كان يرأسها المجاهد عبد الكريم الخطابي، و كلف الرئيس عبد الناصر كلا من فتحي الذيب و عزت سليمان بمتابعة قضايا الشمال الإفريقي المتصلة بمقاومة الإستعمار الفرنسي، و كذلك انهزام الجيوش الفرنسية في معركة ديان بيان فو في الهند الصينية يوم 08 ماي 1954، وفقدانها 2000 قتيل، و 10000 أسير.[5]و التي علق عليها بن بولعيد قائلا: «إنها علامة تشجعنا على خوض الطريق الصعب الذي اخترناه، و إن هذه الحرب التي تنتهي هناك يجب أن تبدأ هنا ».

و بالإضافة إلى هذه الظروف الخارجية فقد كانت الأوضاع الداخلية في الجزائر جد مواتية للإعداد للثورة خاصة أن الإستعمار الفرنسي حشد قوات سحبها من الجزائر إلى تونس لمواجهة عمليات النضال

---

[1] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص 273.

[2] ابراهيم لونيسي ، **المرجع السابق**، ص 44.

[3] محمد حربي، **المرجع السابق**، ص93.

[4] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص275،270.

[5] يحي بوعزيز، **المرجع السابق، القسم الثاني**، ص 61.

المسلح واتساع نطاق قطره ليشمل مناطق عديدة ، و أيضا بدء عمليات التخريب الفدائية بالمغرب و انتظار سحب السلطات الفرنسية لقوات جديدة من الجزائر إلى المغرب لمواجهة عمليات النضال المسلح و اتساع نطاق خطره .[1]و هذا كان دافعا قويا للمناضلين للإعداد للثورة المسلحة، مرورا بالعديد من المحطات الصعبة و المعقدة، التي لم يكن من السهل تجاوزها لولا توفر الإرادة و الإيمان العميقين بالوطن والشعب.

ب. نشاطاتها:

1) اجتماع مجموعة الـ22:

لقد اتفقت اللجنة الثورية للوحدة و العمل، من باب السرية أن يكون إجتماعهم بعيدا عن كل من المركزيين و المصاليين، و في جو من التحضير السري الدءوب، و الحذر، و الإجتماعات المكثفة، تقرر عقد إجتماع في بداية جوان 1954،[2] حيث جمع 22[3] من المناضلين المتحمسين، لإشعال نار الثورة المسلحة وقد تم الإجتماع في موعده ببيت السيد دريش إلياس بكلوصالومبي(المدنية حاليا)، و كان الحضور ليلا، و القدوم فرديا في زمن متباعد حتى لا ينتبه الفضوليون، و تبنى فكرة الإجتماع ثلاثة شخصيات، تقاسمت الأعمال فيما بينها :

- فتولى مصطفى بن بولعيد رئاسة الإجتماع، و كانت مهمته الإتصال بالمناضلين في مختلف أنحاء البلاد.
- وتولى ديدوش مراد إعداد الترتيبات المادية.
- أما محمد بوضياف فيقول: « ... أما أنا فكنت أقدم التقرير الذي تم في الإجتماعات التمهيدية من طرف المجموعة كلها». [4]

و بالنسبة للنقاط التي أثيرت في الإجتماع هي:

1. تاريخ المنظمة السرية من يوم إنشاءها إلى حين حلها.

---

[1] فتحي الذيب، **جمال عبد الناصر و الثورة الجزائرية**،(مصر: دار المستقبل العربي، ط2، 1990)، ص40.

[2] يؤكد محمد بوضياف أنه عقد في بداية شهر جوان 1954، أما بعض الكتاب فيحيلون الاجتماع بتاريخ: 25 جويلية 1954.**ينظر**: مومن العمري، **المرجع السابق**، ص278-279.

[3] **أعضاء مجموعة الـ 22 هم السادة:** مختار باجي، عثمان بلوزداد، بن عبد المالك، مصطفى بن عودة، مصطفى بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي، لخضر بن طوبال، رابح بيطاط، زوبير بوعجاج، سليمان بوعلي، بلحاج بوشعيب، محمد بوضياف، عبد الحفيظ بوصوف، مراد ديدوش، عبد السلام حباشي، عبد القادر العمودي، محمد مشاطي، محمد مرزوقي، بوجمعة سويداني، زيغود يوسف، سليمان ملاح، إلياس دريش(صاحب الدار التي انعقد فيها الإجتماع)، **ينظر**:محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **المرجع السابق**، ص 65.

[4] محمد لحسن زغيدي ، **التحضيرات السرية للثورة التحريرية** ،**الذاكرة**،ع1،خريف 1415 الموافق 1994، المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر، ص18.**ينظر**: محمد الطيب العلوي: **المرجع السابق**،171.

2. نتائج القمع المسلط على المنظمة السرية وأعضائها.
3. اهتمامات أعضاء المنظمة السرية بين عامي 1950-1954.
4. أزمة الحزب و أسباب الإنقسام.
5. موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل، فيما يخص الأزمة بين المصاليين والمركزيين.
6. استعراض الوضع بالشمال الإفريقي(تونس،المغرب).

و هناك نقطة أثارت نقاشا حادا، و هي نقطة الثورة: هل حان وقتها أم لا؟، فتحدث محمد بوضياف عن ذلك قائلا:« جلسة المساء خصصت لمناقشة التقرير الذي جرى في جو صريح و أخوي ظهر موقفان، الأول مقدم من طرف العناصر الملاحقة من طرف الإدارة الإستعمارية و يقترح الإنتقال حينا إلى العمل كوسيلة وحيدة، لتجاوز الوضعية المأساوية.»، و الموقف الثاني:« دون أن يشكك في ضرورة العمل يرى، بأن وقت تفجير الثورة لم يحن بعد و كان تبادل الحجج بين الموقفين حادا جدا.» ، و في الأخير اتخذ القرار بعد أن تدخل سويداني بوجمعة في المؤتمر و هو يوبخ المترددين، و الدموع في عينيه قائلا: « نعم أو لا نحن ثوريين ؟ ،إذن ماذا ننتظر لنقوم بهذه الثورة إذا كنا مخلصين صادقين مع أنفسنا».[1]

- **ظروف الإجتماع :**

بعد تقديم الحاضرين لتقارير عن أوضاع مناطقهم، أكد السيد مصطفى بن بولعيد ضرورة التعجيل بالإنتفاضة، لأن التحضيرات بالأوراس كانت متقدمة من جهة، كما أن الإجراءات المتخذة من طرف مصالح الشرطة و الجيش الفرنسي على الحدود الجزائرية التونسية أصبحت محرجة من جهة ثانية. أما السيد مراد ديدوش فقد ألح على أن الثورة متخمرة في أذهان الشعب الجزائري قائلا:« إن الشعب أشبه بعصف يابس لا ينتظر سوى النار ليشتعل، يجب إلقاء عود الثقاب أيها الإخوة، ...» و عرض أحدهم مشكلة الوسائل، فرد عليهم ديدوش مراد قائلا:« إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتين لتستولي على سلاح عدوك» ، و استرسل قائلا:« يجب أن نعطي الإنطلاقة و إذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون، يواصلون السير بالثورة قدما نحو الإستقلال يجب أن تشتعل الفتيلة و من أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل ضخمة».[2] و تحدث السيد العربي بن مهيدي مؤكدا: « أن السر هو قاعدة الحزب السرية، لا تتصلوا فرادى بأزيد من خمسة أشخاص ثقات، و اتركوهم يجندوا مناضلين آخرين و يشكلوا أفواجا تراقبونها دون أن يتعرف أعضاؤها

[1] محمد الطيب العلوي ، **المرجع السابق**، ص171. **ينظر**: محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص18

[2] محمد لحسن زغيدي، لحسن بومالي، **التحضيرات العملية للثورة التحريرية 1954**،(الجزائر:دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)،8-10.

عليكم»، واستمر يقول:« أي يجب أن تتوصلوا إلى مراقبة مناضلين لا يعرفونكم و لا يتعارفون على بعضهم، ماعدا الخمسة الذين يشكلون نفس الفوج و لا تتغافلوا عن إعطاء ألقاب اضطرارية لتأخير أبحاث الهوية».

- **نتائج الإجتماع :**

أن يكلف الجميع المسؤول الوطني، الذي يتم إنتخابه بأن يكون إدارة مهمتها تطبيق قرارات الإجتماع، و قد اختير لهذه المهمة محمد بوضياف، كما إتفق المجتمعين على انطلاق الثورة المسلحة، لأنهم رأوا ذلك هو الحل الوحيد خوفا من أن يفقدوا ثقة الشعب بهم،[1] و قد تمتع المناضلين الذين حضروا اجتماع مجموعة الـ 22 من ناحية التكوين النضالي و العقائدي بما يلي:

- ترعرعوا في حزب الشعب الجزائري.
- تكونوا في المنظمة السرية.
- ساهموا في صنع الكثير من الأحداث منذ عام 1945.
- ذاقوا قيمة التنظيم و أهمية الوحدة.
- مارسوا التعامل مع الإستعمار و مناوراته.
- نبعوا من الشعب و تعرفوا به في مدنه و قراه و أريافه.
- سبق لهم أن درسوا في عدة مناسبات أسباب فشل الإنتفاضة و المقاومة في الماضي.
- آمنوا بأن المسؤول في الحركة ليس هو الحركة، إنما هو منشطها ومنسق العمل بين عناصرها.
- آمنوا بأن الإعتماد على النفس شرط أساسي في أي تنظيم، لا سيما في تنظيم ثوري حيث تكثر المفاجآت.
- لم يعرف اليأس يوما الطريق إلى قلوبهم.[2]

2) لجنة الستة و نشاطاتها:

و حسب محمد بوضياف فإنه، بعد اليوم الموالي من اجتماع مجموعة الـ22 و انتخابه كمسؤول وطني، اتصل ببن بولعيد و ديدوش مراد، و بن مهيدي، و بيطاط الذين ساهموا في كل الأعمال التمهيدية من أجل إنشاء اللجنة المكلفة بتطبيق قرارات الإثنين والعشرين، و التي أضيف إليهم فيما بعد السيد كريم بلقاسم، و هكذا أصبحت القيادة تتكون من ستة أعضاء،بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج هم:أحمد بن بلة، و محمد خيضر، و آيت أحمد. فعقدت لجنة الخمسة أول اجتماع لها، عند كشيدة عيسى في نهج بربروس

[1] محمد لحسن زغيدي، لحسن بومالي، **المرجع السابق**،8-10.

[2] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص172.

بالجزائر العاصمة، وكان عليهم دراسة لائحة الإثنين والعشرون، والنظر في كيفية الشروع في تطبيقها، وبعد أن أعطيت الهيئة الجديدة محتوى ونظاما داخليا، قررت القرارات التالية:

- أن تجمع الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة، و تنظمهم في وحدات.
- أن تستأنف التدريس العسكري كما جاء في نشرة المنظمة الخاصة المعاد طبعها.
- أن تعقد تدريبات خاصة باستعمال المتفجرات و بصنع ما يمكن من القنابل.

كما تم خلال الإجتماع توزيع المسؤوليات على أعضاء اللجنة، وتقسيم البلاد إلى المناطق التالية:

- المنطقة الأولى: (الأوراس).
- المنطقة الثانية: (الشمال القسنطيني).
- المنطقة الثالثة: (بالقبائل).
- المنطقة الرابعة:(بناحية مدينة الجزائر).
- المنطقة الخامسة: (بناحية وهران).

هذا وقد تم تكليف أحد الأعضاء بالتنسيق بين الداخل و الخارج، ثم قسمت المناطق المذكورة إلى نواحي، بحيث تضم كل منطقة ثلاث نواح و جعل أمر تعيين قائدها ضمن صلاحيات قائد المنطقة.أما الصحراء فقد قسمت على المناطق المحاذية لها، بحيث الشرقية ألحقت بالمنطقة الأولى، و الوسطى بالرابعة و الغربية بالخامسة، مع العلم أن تلك المناطق الجنوبية كانت تخضع لنظام متمثل في الحكم العسكري طيلة فترة الإحتلال.[1]

- **أهمية التحاق كريم بلقاسم بلجنة الخمسة:**

لم تكن منطقة القبائل ممثلة في اجتماع مجموعة الـ 22 و نظرا لأهميتها كجزء من التراب الوطني و استعداد المواطنين فيها لاحتضان الثورة أو من حيث موقعها الجغرافي لا يمكن تركها خارج العمل الوطني المسلح، لا سيما و أن مناضليها التحقوا بالجبال و حملوا السلاح ضد المستعمر منذ 1947 بقيادة كريم بلقاسم، لذلك فهي مهيئة و معدة عسكريا من ناحية التدريب و نفسيا من ناحية الإستعداد للثورة، لذا شرع في الإتصال بها كإحدى أولويات العمل الثوري التحضيري، ففي نهاية شهر ماي، تمكن(سي حمود)،أحد مناضلي هذه المنطقة من ربط الإتصال بين كريم بلقاسم وأعمران، و بين المسؤول الأول في القيادة الوطنية السيد محمد بوضياف الذي عمل ما في وسعه لهذا اللقاء الأول في مقهى العريش بحي القصبة بالعاصمة،

[1] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص20

حيث التقى محمد بوضياف رفقة بن بولعيد بالسيدين كريم بلقاسم، وعمر أوعمران، ونظرا لعدم التوصل إلى نتيجة، تكررت اللقاءات لعدة مرات،ثم لقاء ثاني في اليوم الموالي بمنزل المناضل نذير قصاب بالقصبة، وعقد لقاء ثالث بتيزي وزو اتفق فيه الطرفان على عدم المشاركة في مؤتمر المصاليين، ولتبيين موقف المصاليين و المركزيين من القيام الثورة، قام أعضاء الخمسة بإعداد استبيان[1]،يتضمن الأسئلة التالية:

هل أنتم مؤيدون للعمل الثوري، وإلا فما هو السبب؟

وإذا كان الجواب، فما هي المساهمة التي تنوون تقديمها؟

وإذا قام غيركم بعمل ثوري، فماذا يكون موقفكم؟

فكلف كريم بلقاسم و أوعمران بتقديم طاقم الأسئلة للمصاليين و المركزيين، فبالنسبة لهذه الأخير لم يوافق أعضاءها على انطلاقة العمل الثوري رافضين حتى النظر في إمكانية ذلك على الفور،[2] وكما كان متوقعا أيضا بالنسبة للمصاليين الذين قابلوا هذه المبادرة باستخفاف ناعتين القائمين عليها، بالدجالين والانفصاليين و حسب بوضياف:« فإنهم لم يكتفوا بذلك، بل كان لمولاي مرباح موقف جاف تماما مع كريم بلقاسم حيث أمره بقطع الإتصالات معنا »، ونتيجة لهذا اقتنع كريم بلقاسم بعدم قيامهم بالثورة و بالتالي الإنضمام الفعلي إلى لجنة الخمسة، في أواخر أوت 1954، و تم بذلك تجميع معظم إطارات منطقة القبائل و صار كريم بلقاسم العضو السادس في اللجنة القيادية و أوعمران نائبا له[3]. و على الرغم من موقف المصاليين و المركزيين من العمل الثوري إلا أن المناضلين في لجنة الستة لم ييأسوا من محاولاتهم المتكررة لجذب المناضلين و القادة من الطرفين حول هدفهم الثوري، فمن بين نشاطات لجنة الستة في شهر سبتمبر، هو انتقال كل من كريم بلقاسم و مصطفى بن بولعيد لمقابلة مصالي الحاج قصد إطلاعه على المستجدات، و مناقشة مسألة الثورة على بساط البحث لكن واستنادا إلى بعض المصادر فقد رفض رئيس الحزب مقابلتهما شخصيا، و اكتفى بتكليف مساعده مولاي مرباح بمقابلتهما حيث عرضا عليه فكرة الإنضمام إلى الثورة وأن يكون زعيما لها، لكنه رفض ذلك الطرح شكلا ومضمونا.[4]

[1] محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **المرجع السابق**، ص 69-70.

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون ،**المصدر السابق**،ج3، ص492.

[3] محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **المرجع السابق**، ص 70.

[4] مومن العمري، **مرجع سابق**، ص297.

- **الاتصالات مع الوفد الخارجي للحزب:**

و من جهة أخرى باشرت لجنة الخمسة عملها و اتصالاتها، على المستويين الداخلي و الخارجي و كان لابد من الإتصال بالوفد الخارجي بالقاهرة لإطلاعه على أهم المستجدات و الأحداث الجارية منذ شهور داخل الوطن، و يتحدث محمد بوضياف عن ذلك الإتصال و دوافعه و نتائجه قائلا: «... وفي أوائل جويلية... أخبرني مبعوثون مصاليون و مركزيون أن بن بلة بسويسرا، أي جاء مبعوثا من مكتب الحزب بالقاهرة و كان يرغب في مقابلتي بعدما قابل مبعوثي الكتلتين المتخاصمين،... و عندما التقيته علمت أن الوفد الخارجي كان مرتاعا من أنباء أزمة الحركة، فأرسل محمد خيضر و أحمد بن بلة للتوفيق بين الطائفتين، و بمجرد وصولي إلى بارن اتصلت ببن بلة الذي حظي بثقتنا بوصفه من قدماء المنظمة الخاصة، و أطلعته على ما جرى في الأشهر الماضية و بما ننوي القيام به، و على الخصوص الشيء الذي ننتظره من الوفد الخارجي، و في الحال أعلن بن بلة موافقة على عملنا ووعدنا بكسب تأييد الأعضاء الآخرين للوفد الخارجي، و كذا بتأييد المصريين... ». من هنا تتبين مساعي محمد بوضياف و رفاقه في لجنة الخمسة، الذين يقومون بمجهودات و مساعي و اتصالات للحصول على إجماع المناضلين و كذا الحصول على الإمدادت المادية للثورة، وفي مقدمتها السلاح.

و فيما يخص هذا الأخير عقد اجتماع ثان في بارن جمع كل من محمد بوضياف و ديدوش مراد و أحمد بن بلة مع مسؤولين من المغرب و تونس، كما سبق لهذا الأخير الإتصال بهما، ويقول محمد بوضياف بشأن هذا اللقاء:« ... فبعد اللقاء الأول، اجتمعنا ثانيا في أوائل أوت للنظر في إجراء الاتصال مع مسؤولين مغاربة وتونسيين كان بن بلة قد كلف بدعوتهم، و رافقني ديدوش و ذهبنا إلى بارن للإجتماع بعبد الكبير الفاسي عن المغرب وبشخص يدعى"عز الدين عزوز عن تونس، واتفقنا مع عبد الكريم الفاسي على الإتصال بالمناضلين المغاربة بالريف، وتعهد بتسليم كمية من الأسلحة من الريف في أجل أقصاه شهرا واحدا بعد إيداع المبلغ اللازم في حسابه المصرفي بزوريخ (zurikh) بسويسرا، وفي الحال قدمنا له قائمة بالأسلحة اللازمة...» ،وبعد العودة إلى الوطن اجتمعت لجنة الستة للإطلاع على نتائج المهام التي يقومون بها، ولاتخاذ عدة قرارات منها: جمع ما تبقى من أموال وإرسال معظمها إلى سويسرا، وقد تم جمع مليون واحد و أربعامئة ألف، (1,400,000) فرنك قديم، وكلف بيطاط بتبليغها، وكلف بن بولعيد بالذهاب إلى ليبيا لتسليمالأسلحة التي وعدوا بها بن بلة،[1] و توجه محمد بوضياف مع بن مهيدي إلى الريف المغربي، و بعد

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**،ج3، ص 495-498. **ينظر**: فتحي الذيب، **المرجع السابق**، ص45.

أسبوعين عاد جميع المكلفين بالمهمة في الخارج إلى الوطن و اجتمعوا مرة أخرى لمناقشة نتائج هذه التنقلات، و في الحقيقة لم يكن هناك شيء جديد.

فمن طرابلس لم يأت بن بلة بأي سلاح، و في سويسرا دفعت الأموال لحساب عبد الكبير الفاسي منقوصة منها مائتي ألف(200,000) فرنك قديم اقتطعها بن بلة لتغطية مصروفاته الخاصة و من الريف لم يكن ثمة شيء محسوس ماعدا الوعود اللفظية، و الشيء الإيجابي الوحيد هو معرفة فقط اجتياز الحدود في الشرق والغرب والإتصال مع الوطنيين المغاربة في الريف، الذين أظهروا استعدادهم للعمل الثوري الموحد. ، و حسب محمد بوضياف فإنه لم يدخل البلاد أي سلاح قبل غرة نوفمبر 1954، إذ وعود الفاسي لم تكن سوى محض اختلاق. [1]

2. ميلاد جبهة التحرير الوطني:

لقد عملت لجنة الستة منذ انضمام كريم بلقاسم وموافقة الوفد الخارجي على العمل الثوري، في الإسراع بتأسيس الفرق العسكرية الأولى وتدريب أفرادها بسرعة وتسليحهم، من أجل التعجيل بتنفيذ المشروع المتفق عليه. مستثمرة بذلك الظروف الداخلية التي كانت توحي في ظاهرها بالإستقرار، و الظروف الخارجية المشجعة على الثورة، إلا أنه و منذ شهر سبتمبر و جدت لجنة الستة وا لتي لقبت بالمجلس الثورين نفسها أمام مجموعة من المشاكل و القضايا التي كان من الضروري إيجاد حلول لها.هذا ماقتضى عقد اجتماع لدراستها وإيجاد حلول مناسبة لها:

أ. إجتماع 10 أكتوبر 1954 و قراراته:

عقد هذا الإجتماع بمنزل أحد مناضلي الحركة و هو السيد "مراد بوقشورة "،صانع الأحذية بحي لابوانت بيسكاد غرب مدينة الجزائر(بلدية الرايس حميدو حاليا)،[2]و تم خلال هذا الإجتماع معالجة مجموعة من المسائل المحورية وهي:

- **قضية التمثيل السياسي:**

و قد طرح المجتمعون بشأنها عدة أسئلة كان لابد من الإجابة عنها وهي: من هو الذي يمثل الحركة في داخل البلاد ؟، و من هو الذي يمثلها و ينطق باسمها في الخارج ؟ وهل يعتبر هذا التمثيل مشكلة أم لا ؟، وقد أجاب محمد بوضياف قائلا:« النقطة الأولى التي واجهتنا هي أن الستة معروفون قليلا أو كثيرا داخل

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**، ج3، ص 495-498. **ينظر**: فتحي الذيب، **المرجع السابق**، ص45.

[2] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص303.

التنظيم الحزبي وغالبا بأسماء مستعارة[1] وغير معروفين تماما لدى الرأي العام الجزائري، وكذلك على المسرح العالمي وفي اعتقادنا أن الثورة لا يمكن أن تنجم إلا باشتراك أو مساهمة الجماهير و هذا يحتاج إلى أسماء معروفة أو على الأقل لها عنوان، على أن لا يكون الإسم من أحد الجناحين المتصارعين...» ،[2] و قد أثارت هذه النقطة جدلا واسعا، إلا أنها طرحت مجموعة من الآراء من بينها: اقتراح ديدوش مراد، المتمثل في اختيار مصالي الحاج ليكون غطاءا سياسيا للثورة نظرا لشهرته و سمعته،[3] و طلب من حسن بن الميلي نقل هذا الإقتراح لمحمد بوضياف الذي رد عليه قائلا:« إن مصالي يقول بأنه آن الأوان للدخول في مرحلة العمل المسلح، و صحيح أن المناضلين الذين أعلنوا تأييدهم له على استعداد للعمل في اعتقادي، و صحيح أيضا أن اللجنة المركزية تقول بأنه لم يحن بعد الأوان المناسب للدخول في مرحلة العمل المسلح، و أن المناضلين الذين أيدوها لا يخالفونها، لكننا سنسبق مصالي في الزمن، و نعلن الثورة و سيتركه كل أوجل المناضلين الذين هم على استعداد لرفع السلاح ويلتحقون بنا ... ولن يبقى معه إلا القليل ممن يقدسون زعامتهم الفردية، التي سنتخلص منها ونرسخ دعائم قيادة جماعية ولن أفكر أنا أبدا في الزعامة، ومن تسول له نفسه التفكير فيها فسيلقى نفس المصير الذي يلقاه كل أناني مغرور، و الثورة المنتصرة بالشعب و ستبقى للشعب و باسم الصداقة أطلب منك ألا تعيد علي هذه النظرية مرة أخرى»،[4] بينما اقترح البعض الآخر أن تكون الثورة تحت راية شخصية سياسية معروفة، و في هذا السياق يذكر أحد المؤرخين أن لجنة الستة طرحت الفكرة على الدكتور محمد الأمين دباغين، باعتباره رمز النضال والكفاح، إلا أنه أظهر تردده، فباءت هذه المساعي بالفشل، حيث علق بوضياف على هذه الإتصالات بقوله: «هذه الإتصالات علمتنا أن لا شيء ينتظر من الرجل السياسي في ذلك العهد» .أما الإتجاه الثالث: فكان يرى، بأنه لابد من الإعتماد على النفس و تأسيس هيئة سياسية و عسكرية تقود الكفاح المسلح. وهذا ما سيأخذ بعين الإعتبار في الإجتماع الثاني.

- **قضية المحتوى السياسي:**

و هي مسالة أيضا أثارت نقاشا واسعا لم يتم الفصل فيها نهائيا إلا في اجتماع الذي عقد في يوم 23 أكتوبر 1954، و الذي سنتطرق إليه لاحقا، لقد كانت هذه القضية تتطلب تحليلا سياسيا و إيديولوجيا معمق يحتاج إلى وقت طويل، و هذا ما أشار إليه محمد بوضياف قائلا: «... و لم يستطع المنظمون أن يتوسعوا

---

[1] **الأسماء المستعارة للمناضلين:** ابن مهيدي يدعى "**الحكيم**"، ديدوش مراد "**لوبوتي**"، بوضياف "**الطيب**"، بن بولعيد "**خالي**"، رابح بيطاط "**سي الطيب**".**ينظر**: مومن العمري، **المرجع نفسه**، ص303.

[2] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص173.

[3] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص 303.

[4] عمار نجار، **مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه**، (الجزائر: دار الحكمة،2000)، ص37-38.

في المحتوى السياسي أكثر مما تناولوه في البيان لأن إعداد محتوى واسع و مفصل يقتضي وقتا و تكوينا معينا و يمتد إلى الإيديولوجية و الأبعاد و التنظيم و سير الثورة، و إلى العقيدة و الإتجاه السياسي، الذي يرافق الثورة و ما بعدها و هو أمر صعب، لأن المنظمين ... تجنبوا التحكم في مستقبل البلاد حين حصولها على الاستقلال و ما احتواه البيان مستمد من تجاربهم الخاصة على الحس السليم و الإرادة... ». و لقد ترجمت أفكار المنظمون في جملة من التساؤلات و التي لم يستطيعوا الإجابة عنها إلا لاحقا، فكانت هذه الأسئلة كالآتي: ففيما يخص **الوحدة الحزبية:** كيف يمكن توحيد الحزب؟، و إذا لم يوحد، فما هو العمل؟ هل هناك صيغ جديدة للوحدة الوطنية؟ من يتولى الدعوة لهذه الوحدة؟ ، و بخصوص **المحتوى السياسي:** ما هي المبادئ التي تتبناها الحركة و تعلن عنها؟ هل الأفضل التوسيع في شرح المبادئ و تعددها أم الإقتصار على المهم؟ و إذا أريد التوسع هل تجوز الإستعانة بخبراء من خارج الجماعة؟ و في حال الإستعانة هل توضع الحدود؟، **حول الحركة:** هل الأولى تأسيس حزب يمثل الحركة؟ ماهو عنوانه؟ هل يعتمد النص على منظمات تساعده؟ ماهو دور كل منظمة ؟[1]

و أما المسائل الأخرى التي استوجب أيضا وضع حلول لها فقد تمثلت في:

- **مسألة التسليح و المال:**

لاحظ أعضاء لجنة الستة أن السلاح عضو فعال في كل ثورة، و هم لا يملكونه و لا يتوفر في الجزائر حتى يمكنهم شراؤه و لاحظوا بصفة خاصة أنه لا سلاح بمنطقة وهران و كذلك منطقة الجزائر، مع أن لمدينة الجزائر دورا مهما سياسيا و دعائيا لتوفير إمكانية الإتصال فيها بالداخل و الخارج، و هذا ما جعل أعضاء اللجنة ينتقلون بين عدة عواصم عربية و عالمية و الإتصال بالثوار في تونس و المغرب، و على الرغم من ذلك فقد قرر المنضمون المضي قدما في تفجير الثورة، و لو بالسلاح القليل المخبأ في منطقتي الأوراس و القبائل.

و ليس السلاح وحده مفقودا بل المال أيضا، فلو توفر لأمكن طرق أبواب عديدة معروفة بتجارة الأسلحة،[2] و في هذا الصدد يقول علي منجلي :« كان جواب ديدوش مراد دائما هو ضرورة إطلاق الرصاصة الأولى بالإمكانيات المتوفرة بين أيدينا و هي موجودة بالأوراس فقط، لأنهم عندما كانوا يطلبون المساعدة من أشقائنا العرب كان دائما جوابهم على أي شيء نساعدكم؟ فالتونسيون و المغاربة يكافحون،

[1] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص304-306 **ينظر**: محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص173- 175 ،

[2] محمد لحسن زغيدي، لحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص12

أما أنتم فلا لهذا كان جواب ديدوش مراد هو الصحيح،إذ تعين على الجزائريين إعلان الثورة بالإمكانيات الموجودة من أسلحة وذخيرة بدون أن نلتجئ إلى طلب السلاح والرجال».[1]

- **مسألة تفجير الثورة:**

ماهي طريقة الإعلان عنها ؟ هل يتم الإعلان ببيان أو هجومات أو بهما معا ؟ في حالة الهجوم هل تحدد النقاط التي يقع عليها الهجوم؟، ما هي وسائل طبع البيان وتوزيعه؟، هل الأولى بقاء اللجنة مجتمعة تشكل قيادة أم توزيعها؟، ما هي مسؤوليات كل مسؤول بعد التوزيع؟ طريقة تقسيم المناطق ما هي؟[2] و قد توصل المجتمعون إلى صيغة مشتركة تتمثل في القيام بهجومات على مواقع و أهداف تم تحديدها عبر التراب الوطني و تكون مصحوبة بإعلان بيان الثورة.[3]و بشأن تحديد تاريخ تفجير الثورة المسلحة و حسب محمد بوضياف فقد اختير في بداية الأمر تاريخ 15 أكتوبر 1954، و أبلغ الوفد الخارجي بذلك و لكن السر لم يكتم فيقول بوضياف:«...فطلب منا المركزيون لقاءا عاجلا فكانوا مرتاعين، و كان حسين لحول و يزيد محمد يلومونا على عنادنا و يحرضاننا على جعل أيدينا في أيدي المركزيين و أن لا نتسرع، و كان بالطبع أن نكرنا الأخبار المنتشرة و منها تحديد التاريخ المذكور. و بعد هذه الحادثة أخرت لجنة الستة اندلاع الثورة إلى الفاتح نوفمبر بدون أن يعلم أيا كان، و في هذه المرة بقي السر مكتوما».[4]

ب. اجتماع 23 أكتوبر سنة 1954 و أهم نتائجه:

و يعد آخر اجتماع قبيل اندلاع الثورة المسلحة، الذي اكتسى هو الآخر أهمية تاريخية خاصة، و قد عقد بنفس المنزل الذي انعقد فيه الاجتماع السابق ببلدية حميدو(بوانت باسكاد سابقا) بغرب العاصمة، و فيه وضعت اللمسات الأخيرة على مشروع الثورة المسلحة، و التحرير النهائي لبيان أول نوفمبر. كما تم فيه اختيار اليوم و الساعة طبقا للمناضل ديدوش مراد الذي اقترح هذا اليوم، و تم الإتفاق عليه للأسباب التالية:

1. أن هذا التاريخ ملفت للإنتباه لكونه يمثل غرة الشهر.
2. يخلد عيدا مسيحيا للقديس.
3. يصادف عيدا إسلاميا وهو يوم الاثنين، فهو من فضائل الأيام وهو يوم مولد رسولنا.

---

[1] تعقيب علي منجلي، **المرجع السابق**، ، ص 12.

[2] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص175- 176.

[3] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص308.

[4] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**،ج3، ص500-501.

كما تم أخذ صورة تذكارية لأعضاء مجلس الثورة. و بعد انتهاء الإجتماع غادر منسق الإجتماع محمد بوضياف متوجها للقاهرة، حاملا معه وثائق و برنامج العمليات. و لقد كان اجتماع 10 و23 أكتوبر 1954 من أهم و أخطر المحطات التي مهدت و أعدت للعمليات الأولى لثورة أول نوفمبر 1954، و ذلك من خلال المسائل التي تمت معالجتها و القرارات الخطيرة التي تم اتخاذها خلال هذين الاجتماعين و التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. ضبط الخط السياسي للحركة السياسية الجديدة و المتمثلة في جبهة التحرير الوطني، الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري في حربه ضد النظام الإستعماري الفرنسي.
2. ضبط الخط العسكري أو النظام العسكري للحركة السياسية من خلال تأسيس جيش التحرير الوطني.
3. ضبط الأساليب التنظيمية و الإجراءات المصاحبة لاندلاع الكفاح المسلح و منها على الخصوص بيان أول نوفمبر،[1] الذي هو عبارة عن نداء وجه إلى الشعب الجزائري بين من خلاله المناضلون في صفوف جبهة و جيش التحرير الوطني الأهداف و الأسباب التي دفعتهم للكفاح، معرجين بذلك على الظروف الداخلية و الخارجية التي ساهمت في اندلاع الثورة، حيث أصبح الشعب موحدا حول شعار الإستقلال، بالإضافة إلى توحيد الكفاح على مستوى الشمال الإفريقي.أما بالنسبة لأهم النقاط التي تناوله **بيان أول نوفمبر**، و حسب ما أورده يحي بوعزيز فيما يخص برنامجه السياسي، فهو كالتالي:

الهدف: الاستقلال الوطني، و ذلك بواسطة إقامة حكومة جزائرية ديموقراطية و اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، و احترام جميع الحريات الأساسية ، دون تمييز في الجنس و العقيدة.

المرامي الداخلي: بإجراء عملية تطهير واسعة سياسيا، و محو بقايا الفساد الذي تسبب في تدهورنا الحالي، و تعبئة جميع القوى الصالحة في الشعب. و من الأكيد أن المقصود من هذه النقطة هو تجاوز تلك الخلافات بين الأحزاب السياسية من جهة و محو الآثار التي خلفتها الأزمة من انشقاق، و توحيد الجهود للقضاء على النظام الإستعماري.

أما بالنسبة للمرامي الخارجية: تدويل القضية الجزائرية، و تحقيق وحدة الشمال الإفريقي، في إطاره الطبيعي المتمثل في العروبة و الإسلام، و تأكيد محبتنا في إيطار ميثاق الأمم المتحدة، لجميع الشعوب التي تؤيد حركتنا التحررية.[2]

---

[1] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص309.

[2] يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**،(الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 2004)، ج2، ص96

أساليب الكفاح: استمرار الكفاح في الداخل بكل الوسائل السياسية و العسكرية، أما على المستوى الخارجي إيصال صوت القضية الجزائرية، إلى مختلف دول العالم و شعوبها، و على جبهة التحرير الوطني أن تقوم بهذا العمل و ترعاه:

كما احتوى البيان على جملة من المطالب موجهة للسلطات الفرنسية:

1. الإعتراف بالقومية الجزائرية رسميا، و إلغاء قرار اعتبارها جزءا من فرنسا.
2. فتح باب الحوار مع من لهم الحق في التحدث باسم الشعب الجزائري، على قاعدة الإعتراف بالسيادة الجزائرية التي لا تتجزأ.
3. الإفراج عن المعتقلين و المسجونين السياسيين، ورفع حالة الطوارئ، ووقف كل تتبع ضد القوى المكافحة.

وفي مقابل هذا:

يتم ضمان احترام مصالح فرنسا الثقافية والإقتصادية المكتسبة بطريقة مشروعة، واحترام الأشخاص والعائلات. و بذلك يكون للفرنسيين الذين يختارون البقاء في الجزائر، الحق في اختيار جنسيتهم الفرنسية، واعتبارهم أجانب ،أو اختيار الجنسية الجزائرية، واعتبارهم جزائريين، ولهم ما لغيرهم من حقوق وواجبات، ويتم تحديد العلاقات بين الجزائر و فرنسا بمقتضى اتفاق يعقد بين الدولتين على قاعدة الاحترام المتبادل.[1]

4. و من بين ما تقرر خلال الإجتماع الأول و الثاني : تقسيم البلاد إلى مناطق جغرافية عسكرية مع توزيع المهام و المسؤوليات وفقا لهذا التقسيم، على أعضاء لجنة الستة، و كان كما يلي:

المناطق والحدود	المسؤول	نوابه
المنطقة الأولى (الأوراس)	مصطفى بن بولعيد	شيحاني بشير،الطاهر نوريش،لغرور عباس
المنطقة الثانية(قسنطينة)	ديدوش مراد	يوسف زيغود، والأخضر بن طوبال
المنطقة الثالثة(القبائل)	كريم بلقاسم	عمر أعمران، زعموم،محمد السعيد
المنطقة الرابعة(العاصمة)	رابح بيطاط	سويداني بوجمعة بوعجاج، بوشعايب
المنطقة الخامسة(وهران)	العربي بن مهيدي	بن عبد المالك، بوصوف بن علا، وفرطاس

[1] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص96

و بقي بذلك محمد بوضياف منسقا وطنيا بين جميع الهيئات في الداخل أو الخارج،[1] كما يؤكد فتحي الذيب بأن بن بلة قد كان مكلفا بالإتصالات الخارجية و ذلك نتيجة تنقلاته عبر عواصم البلدان المختلفة،[2] سواءا بهدف جمع السلاح و المال أو إيصال صدى الثورة على المستوى العالمي.

5. و بالنسبة للقرار الأخير فهو تحديد بداية العمليات العسكرية المسلحة، المعلنة عن بداية الثورة التحريرية و أن لا تتوقف إلا بتحقيق الإستقلال الوطني.[3]

3. اندلاع ثورة أول نوفمبر وموقف المركزيين والمصاليين منها:

أ. اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954:

في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة أول نوفمبر 1954، الموافق لـ 06 ربيع الأول1374هـ، حدث الإنفجار العظيم الذي قاد البلاد إلى الإستقلال و تلا ذلك صدور بيان عن قيادة الثورة :عرف ببيان أول نوفمبر 1954، الذي أذيع عبر إذاعة صوت العرب بالقاهرة، التي لعبت دور المؤثر الفعال في رفع معنويات المكافحين من أبناء الشعب الجزائري. و بذلك أعطيت الإشارة لانطلاق أولى العمليات العسكرية:

المنطقة الأولى (الأوراس): شملت عمليتها اكتساح ثكنتين بمدينة باتنة، قتل قائد الموقع العسكري الفرنسي بخنشلة، و عزل مدينة آريس عن بقية الوطن، بعد محاصرتها من طرف المجاهدين من جميع الجهات، و كذلك بالنسبة لقرية تكوت القريبة منها، كما حوصرت قوة الدرك الفرنسية بها، بالإضافة إلى القيام ب 06 عمليات في بسكرة.

المنطقة الثانية:(الشمال القسنطيني): تمت مهاجمة الثكنات و مراكز العدو في كل من سمندو والخروب.

المنطقة الثالثة(القبائل): تركزت العمليات بصفة خاصة في مدينتي الغرافة و ذراع الميزان، ففي مدينة الغرافة، هاجم الثوار مقر الدرك و أحرقوا مخزنا لجمع الفلين، و بتقزيرت تمت مداهمة مقر الدرك أيضا.أما في (بخلية ، و برج منايل، و تادميت، و تيزي غنيف)، فقد هاجم الثوار عدة مراكز للفرنسيين، و اقتلعوا عدة أعمدة كهربائية، و هاتفية مما أدى إلى انقطاع الإتصالات الهاتفية بين عدة مراكز كالعاصمة تيزي وزو.[4]

---

[1] محمد لحسن زغيدي، لحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص12، **ينظر**: مومن العمري، **المرجع السابق**، ص305.

[2] فتحي الذيب، **المرجع السابق**، ص 39.

[3] مومن العمري، **المرجع السابق**، 309.

[4] محمد لحسن زغيدي،معراج أجديدي،**المرجع السابق**، ص84-85.

المنطقة الرابعة:(الجزائر): استهدفت العمليات النقاط الآتية: مصنع الغاز، و دار الإذاعة، و خزانات الوقود بالميناء، و المركز الهاتفي ساحة أول ماي، و مواقع اقتصادية في كل من البليدة بوفاريك، و بابا علي و مواقع عسكرية أخرى، منها ثكنتين في كل من البليدة و بوفاريك.

المنطقة الخامسة:(وهران): وقد استهدفت ثكنة ستة وستين للمدفعية بحي الكمين بوهران للإستيلاء على الأسلحة الموجودة بها. وبهذا تكون هذه الهجمات التي قام بها المناضلون الجزائريين قد شملت معظم أنحاء البلاد، حيث وجهت ضرباتها إلى مراكز العدو التي تم الإستيلاء على كل ما بها من أسلحة وذخائر، وتم تدمير الكثير من وسائل المواصلات كالسكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء، وحتى تدمير وسائل التنقل الخاصة بالقوات الفرنسية بهدف شل حركتهم، وجمدت بذلك نشاطهم لفترة 24 ساعة كاملة حسب ما أورده فتحي الذيب.[1]

ب. **موقف الاستعمار الفرنسي:**

لقد أحدثت العمليات العسكرية التي شنها جيش التحرير الوطني، في ليلة أول نوفمبر في المناطق المختلفة، الهلع والرعب في الأوساط الفرنسية، لما تميزت به من تنسيق محكم وتوزيع متوازن ، وفي اليوم التالي أي في 02 نوفمبر، نشر الحاكم العام روجي ليونارد بلاغا جاء فيه: « في الليلة الماضية اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر، وخاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة الأوراس، على خطورة متفاوتة، من طرف عصابات إرهابية صغيرة، فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وباتنة، وكذلك حارسان ليليان في القبائل، وألقيت بعض القنابل المحرقة المصنوعة محليا والتي لم تنشأ عنها خسائر غالبا...»، وقد شكل هذا الحدث عنوانا رئيسيا للعديد من الجرائد التي تناولت ردود أفعال الساسة الفرنسيين، حيث صرح روجي ليونار كذلك ، بأن كل القرائن تثبت بأن عناصر أجنبية، هي التي خططت وتقود التمر قصد تجنيد الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة، والتمكن من فتح ملف المغرب الفرنسي أمام تلك الهيئات الدولية والتي يقصد بها هيئة الأمم [2].

أما السيد مارسيل أدموند نايجلن لم يندهش لما وقع، بل ذكر أنه كان دائما يقول: « إن الجزائر لا يمكن أن تبق غريبة عما يجري في المغرب الأقصى و تونس»، إن التصريحات التي قدمها المسؤولون الفرنسيون في الجزائر، كانت نابعة من عدم توقع حدوث مثل هذه العمليات و اندهاشهم للتنظيم الذي تميزت به، و لقد

[1] محمد لحسن زغيدي،معراج أجديدي،**المرجع السابق**، ص 85. **ينظر**: فتحي ذيب، **المرجع السابق**، ص47.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم ، **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر اوبعض مآثر فاتح نوفمبر**،(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص88

وجهت السلطات الفرنسية أصابع الإتهام لحركة انتصار الحريات الديموقراطية واعتبرتها المسؤول الرئيسي وراء هذه العملية، فتعرض بذلك للقمع و أصدر مرسوم بتاريخ 05 نوفمبر 1954، يقضي بحلها وكل المنظمات والهيئات التابعة لها، و تحريم نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية، حيث ألقي القبض خلال الأسبوع الأول من نوفمبر، على أكثر من ألفي رجل من مناضلي و مسؤولي الحركة المصالية، و زجت بهم في السجون تستنطقهم بحثا عن الحقيقة.و أمام تلك الأعداد الضخمة من الإيقافات و بعد قنبلة جبال الأوراس بالنابلم، عنونت الجرائد الاستعمارية في صحافتها الأولى بأن المنظمة الإرهابية قد قضي عليها نهائيا في الشرق الجزائري .[1]

ت. موقف المركزيين:

لم يخرج عن الموقف الذي التزموا به أثناء فترة الصراع مع المصاليين عندما عرضت عليهم اللجنة الثورية الشروع في العمل المسلح فرفضوا ذلك، و الحقيقة أن المركزيين كانوا جد متخوفين من تفجير الثورة المسلحة رغم أن بوضياف و في الكثيرة من المرات طمئنهم، خاصة بالنسبة للمساعدات الخارجية لذلك و استنادا لبن يوسف بن خدة ، فقد أرسل المركزيون ممثلان هما محمد يزيد، و لحول حسين إلى القاهرة بغرض التحقق من الضمانات التي قدمها جمال عبد الناصر إلى الوفد الخارجي، و التعرف على طبيعة و أهمية الوسائل التي وعدوا بتقديمها للحركة الثورية بالجزائر، و لما وصل المبعوثان إلى القاهرة يوم 29 أكتوبر سنة 1954، كان قرار اندلاع الثورة المسلحة قد اتخذ و لم يكونوا على علم بها. حيث كان حسين لحول و يزيد يزعمان بأن الوفد الخارجي غير مناصر لموقفهم من العمل المسلح، لذلك وجب على محمد بوضياف الإتصال بالوفد الخارجي من أجل تحديد موقف مشترك، فتوجه وفد إلى القاهرة متكون من لحول و يزيد عن المركزيين و مزغنة و فيلالي عبد الله عن المصاليين و محمد بوضياف من المحايدين، و بهذا كان الممثلان المركزيان و المصاليان، في القاهرة عندما اندلعت الثورة يوم الفاتح نوفمبر.[2]

قد تكون هذه خطة من اللجنة الثورية من أجل إبعاد هذه العناصر عن التحضير السري لانطلاقة نوفمبر. و الظاهر أن موقف المركزيين من الثورة المسلحة كان متذبذبا و لم يكن هناك تنسيق فيما بينهم، و نتيجة لتطور الأحداث بسرعة وجد كل منهم نفسه مضطرا لاختيار ما يناسبه، و استنادا لمحمد حربي فإن:« حسين لحول و محمد يزيد انضما إلى جبهة التحرير بالقاهرة حيث كانا موجودين هناك أثناء اندلاع الكفاح المسلح، و بالنسبة لبولحروف و بومنجل، فكانا موجودين بفرنسا و من هناك انضما إلى الجبهة في

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)**،(سوريا: اتحاد كتاب العرب،1999)، ج2، ص 17

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**، ج3، ص501.

سنة 1955...».[1] لقد كان سبب تردد المركزيين لفكرة تفجير الثورة المسلحة في تلك الظروف بالذات، لأنهم كانوا يرون أنه لابد من الاستعداد الجيد لها و أن أي محاولة لتفجيرها مغامرة كبرى.

بل إن بعض المناضلين الثوريين اتهموا المركزيين بصد المناضلين عن المشاركة في الثورة، قبل اندلاعها و لكن بطريقة غير مباشرة، و قد فسر ذلك يوسف بن خدة ذلك قائلا:« ...الحقيقة هذا ما وقع بالضبط، فعند زيارة القسمات كان لحول رفقة بوضياف يشرح للمناضلين موقف اللجنة المركزية حتى يضعهم أمام الاختيار، إما مساندة العمل العاجل الذي دعا إليه بوضياف، و إما مساندة العمل الذي دعت إليه اللجنة المركزية، و كان لحول يقصد بعمله هذا عدم الضغط على المناضلين و ترك الإختيار لهم ...»،[2] و هناك أيضا من يتهمهم بالتعامل مع السلطات الاستعمارية بهدف عرقلة الثورة المسلحة، معتقدين بوجود حلول في إطار النظام الاستعماري حيث أرسل المركزيون برقيات إلى باريس لشرح القضية.[3]

إلا أن موقف المركزيين سيتغير بعد تحقيق الثورة للنجاح بعد عامها الأول، حيث يؤكد على ذلك يوسف بن خدة الذي وصف اندلاع الثورة ببرميل البارود، الذي انفجر و تجاوز الأحداث التي كانت قائمة من خلاف بين المركزيين و المصاليين.[4] و بعد اندلاع الثورة المسلحة اعتقل يوسف بن خدة أي في شهر نوفمبر و بقي في السجن إلى غاية ماي 1955،[5] حيث تعرض للتحقيق في السجن من قبل مستشار الوالي العام فنسان مونتاي (vincent mantay)،[6] و بعد خروجه من السجن حاول الاتصال بالجبهة ووفق في الأمر، فاتصل بعبان رمضان الذي كان مسؤولا بالعاصمة وأبدى رغبته في الإنضمام إلى صفوف الثورة فكان شرطه الأول هو حل اللجنة المركزية للحزب، و بعد اجتماع بن يوسف بن خدة بالمركزيين كتبت توصية لكل المناضلين الذين يثقون بهم ، بالانخراط الفوري في صفوف جبهة التحرير الوطني.[7]

و إن ما نستنتجه من موقف المركزيين المتردد لعله نابع من تجاربهم الماضية 1945 أن تتكرر تلك المجازر الرهيبة، وما التحاقهم إلا دلالة على اقتناعهم بمدى عمق العمل السياسي مع فرنسا، و ما تحقيق جبهة التحرير و جيش التحرير الوطني للإنتصارات منذ تفجير أول نوفمبر، إلا دافع سيجعل العديد من

---

[1] محمد حربي، **الثورة الجزائرية**، ص 42-43.

[2] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص368.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، **المرجع السابق**، ص68.

[4] بن يوسف بن خدة ، **المصدر السابق**، ص374.

[5] عبد الحميد السقاي، الزبير بوشلاغم، **المرجع السابق**، ص13.

[6] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون،**المصدر السابق**، ج3، ص 542-543.

[7] عبد الحميد السقاي، الزبير بوشلاغم، **مرجع سابق**، ص13.

المناضلين ينظمون إلى صفوفها بل أصبحوا فيما بعد أحد قادتها ومسيريها، و لعبوا بذلك دور لا يستهان به في تحقيق الاستقلال، و الحرية فمنهم من مات ومنهم من عاش فرحة الانتصار.

ث. موقف المصاليين:

لقد كان موقف المصاليين واضحا منذ البداية، اتجاه اللجنة الثورية للوحدة و العمل التي كانت تسعى إلى توحيد صفوف الحزب حول العمل المسلح، و الحقيقة أن مصالي الحاج و أنصاره لم يأخذوا ذلك العرض مأخذ الجد معتقدين أن تلك المجموعة غير قادرة على فعل شيء، و هذا ما يؤكده بنيامين سطورا:« ... لقد كان أعضاؤها شبانا ففي سنة 1945 كان كريم 23 سنة، و بوضياف 26 سنة، وبن طوبال 28 سنة ...، فلم يعرفوا النضال الذي خاضه نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري، داخل صفوف العمال بفرنسا(البروليتارية الفرنسية)، فلقد عاشوا جميعا في دوارهم أو في مدينتهم الصغيرة، و كانت عقليتهم هي العقلية السائدة في المقاطعات، و كانوا في الغالب أصلاء القطاع القسنطيني و هي منطقة تتسم في وقت واحد بالفقر و الإرتباط بالتقاليد العربية الإسلامية و هي المنطقة التي كان فيها للعلماء الإصلاحيين سهولة كبرى في نشر المدارس... » ، و يشير أيضا إلى أن إطارات اللجنة من الأوراس و القبائل و الواحات أي المناطق التي لم تعرف انحلالا كاملا في البنيات الإجتماعية التقليدية، قد خرجوا في الغالب من طبقة صغار الملاك العقاريين و الفلاحين بلا أرض و أيضا من البرجوازية الحضرية الصغيرة فإنهم لم يتمكنوا من أن يتابعوا الخلافات التي كانت موجودة ضمن حركة انتصار الحريات الديمقراطية،[1] و إن كان صحيحا ما ذهب إليه الكاتب فهو دليل على استخفاف مصالي الحاج من مفجري الثورة، فهل يجوز اتخاذ الفروق الإجتماعية و الطبقية في المجتمع الجزائري دليلا على عدم مقدرة هؤلاء على تفجير الثورة ؟، و لقد كانت نظرة مصالي الحاج و أتباعه للثورة المسلحة تحكمها فكرتان أو قناعتان راسختان لديهم:

الأولى: هي إيمانه الشديد بأن الثورة لن تقوم إلا على يديهم وبأمر من مصالي الحاج وتحت إشرافه، ولذلك كان يرى فيما قدم إليه من عروض من قبل بعض المناضلين في اللجنة الثورية بشأن تفجير الثورة المسلحة، تجاوزا لسلطاته ومكانته وعملا متهورا وصبيانيا حيث علق على ذلك قائلا: «مشروع جنوني محكوم عليه بالإخفاق... » .[2]

[1] بنيامين سطورا، **المرجع السابق**، ص216-217.

[2] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص 346-347.

الثانيـة: هـي اعتقـاده الراسـخ بـأن الثـورة هـي عمـل جمـاهيري بحـت، متجـاهلا بـأن العمـل الجمـاهيري كـان يستوجب قيادة و منظمين يوجهونه و يعطونه إشارة الإنطلاق، لقول محمد العربي بن مهيدي : « ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب.»[1]

و لقد حاول مصالي الحاج و أنصاره منذ الأيام الأولى من اندلاع الثورة التحريرية خطفها من أيدي مفجريها الحقيقيين ونسبها إلى نفسه، حيث عمل على إيهام الرأي العام الوطني بعد أربعة أيام فقط من انفجار الثورة على أنه صاحب الحركة فقام بإرسال رسول يبلغ أنصاره بفرنسا و الجزائر التعليمات التالية: «لا تسألوا عمن يقف وراء الثورة واصلوا غمار الكفاح، حاولوا أن تسيطروا على الحركة»، إن هذه التعليمات كانت موجهة أساسا لمولاي مرباح الممثل الشخصي له بالجزائر إلا أنه لم تصله، لأن السلطات الاستعمارية قد ألقت عليه القبض.[2] كما أن مصالي الحاج أدلى بتصريح لوكالة الأنباء الفرنسية يوم 08 نوفمبر 1954 قال فيه:« بمجرد الإعلان عن الأحداث التي جرت في الجزائر في ليلة 31 أكتوبر إلى 01 نوفمبر عززت على نحو خطير الرقابة المفروضة حول شخصي... لقد قلت ذلك في وقت سابق و نكرره اليوم. إنه بإنهاء هذا النظام، و الإستجابة لطموحات شعبنا يمكن وضع حد لهذه الإنفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمالا بائسة و هنا يكمن العلاج »، إن المرجح من خلال قوله هذا أنه لم يكن ضد الثورة، لكن الشيء الذي لم يتقبله هو أن تندلع بدون علمه و بعيدا عن قيادته، حيث أنه قرر أن تندلع الثورة على أكثر تقدير يوم 15 نوفمبر 1954، إلا أن مخططه فشل. بسبب تعين وزير الداخلية فرانسوا ميتران إقامة جبرية جديدة لمصالي الحاج في صابل دولون بتاريخ 20 سبتمبر، و كانت الغاية من هذا الإجراء هي تحييده قدر المستطاع بعد أن انكشفت نواياه في العمل المباشر، التي أقلقت كثيرا السلطات الاستعمارية و كذلك بقصد عزله تماما عن أي عصيان وإبعاده عن الجماعات التي تحول حوله من المواطنين الثوريين والنقابيين وغيرهم، وفعلا فقد أجل مصالي الحاج الثورة إلى جانفي 1955.[3] و في قضية انساب الثورة إليه فقد توجه برسالة يوم 25 نوفمبر 1954، إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك، السيد عبد الخالق حسونة يشرح فيها موقفه من الثورة وينعتها بالمباركة:« ... بعد التحية العربية الإسلامية، إنني قد فوضت نيابة عني الأستاذ أحمد مزغنة... ليشرح لحضرتكم مختلف أوجه القضية الجزائرية، و خاصة ما يخص اندلاع ثورتنا المباركة».[4] و بالرغم ما

---

[1] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص346-347.

[2] إبراهيم لونيسي، **المرجع السابق**، ص56-57.

[3] بنيامين سطورا، **المرجع السابق**، ص218-219.

[4] مومن العمري ، **المرجع السابق**، ص247.

يتميز به من وطنية إلا أنه يعيب عليه دوما أن مطالبه بقيت دائما مجرد شعارات لم تجد طريقها نحو التطبيق وهذا ما سيجعل العديد من المناضلين ينظمون لجبهة التحرير الوطني.

- **المصاليون يسبحون عكس التيار:**

لقد كانت أخطر المواقف التي اتخذها مصالي الحاج هو إنشاءه لحركة سياسية جديدة في 06 نوفمبر 1954، تحت إسم: الحركة الوطنية الجزائرية (Mouvement Nationnel Algerien) ، التي كانت معارضة و معادية في أسسها و مبادئها و توجهاتها لجبهة التحرير الوطني و ثورتها المسلحة، باعتبار أنه جعل منها حركة سياسية و عسكرية كانت لها فيما بعد تأثيرات خطيرة على سار الثورة التحريرية، خاصة فيما يخص جانبها العسكري حيث اسندت في البداية للقائد مصطفى بن محمد، و بعد أن التأم شمل أفرادها في وحدات أسندت قيادتها إلى المدعو محمد بلونيس، و شكلت مناطق عسكرية خاصة في المناطق التي يتركز فيها المصاليون كالجنوب و وهران و الجزائر و القبائل.[1]

و يشير أحد تلامذة مصالي الحاج ألا و هو لخضر بورقعة في تحليله لطبيعة موقف مصالي حيث يقول: « لكن الذي حدث بكل أسف، أن حامل خطاب الحركة الوطنية... تحول إلى أكبر مناقض و معاد لمبادئ الحركة التي عاش و ضحى عشرات السنين من أجلها و لو أن مصالي أخفق هذا الإخفاق في شبابه لهان الأمر و أمكن الصفح عنه... لكنه أخطأ في مرحلة حكمته و نهاية تجربته و في أعلى مراتب شعبيته التي كانت مقدسة حتى أنه اغتر بنفسه و نسي رسالته فأغرتهن و بذلك تعارض مع إرادة الجماهير و وقف ضد تيار التاريخ و لم يستوعب حركية التغير و التطور و التصبر...خدعه ماضيه فألهاه عن حاضره ... جنى على نفسه و على تاريخه الشخصي وعلى الثورة وأرهقها بغطرسته وجرائم أتباعه...».[2] وبعدما أعطيت الإشارة ببدء الهجوم المباشر، كان المهاجرون الجزائريون في دائرة مصالي و أعوانه ضمن حركة انتصار الحريات الديمقراطية تتولى شؤونهم قبل الثورة، و كان يوجد في فرنسا بضع المناضلين الذين رفضوا إتباع قيادة مصالي، و منعتهم منظمته من أي نشاط ثوري، عن طريق الإعتداءات و الإغتيالات، و قد اغتالت بعضهم قبل أول نوفمبر 1954، ونكتفي بذكر(حمر العين) الذي طعن بالخنجر في شارع سان جيرمان بباريس في ماي 1954، و بوقيقاز عمار الذي قتل في ليون، و عميروش الذي جرح في حنجرته[3].وقد

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19و20**، ص68.

[2] لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، تحرير: صادق بخوش، تقديم: فريق سعد الدين الشاذلي،(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،ط2،2000)،ص 245.

[3] مصطفى همشاوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**،(الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2010)، ص275

استغل الفرنسيون هذه الهوة لصالحهم ، حيث صرح الوالي العام للجزائر جاك سوستال في شهر نوفمبر قائلا:« إن مصالي هو وسيلتي الأخيرة»،[1]و الدليل على تواطئ السلطات الفرنسية هو أنه لا صحيفة و لا شخصية واحدة في فرنسا استنكرت الأعمال الإرهابية، إلا أن الحركة المصالية اتبعت أساليبها المختلفة لتبرير مبادرتها بإنشائها لحركتها فقد عبرت في إحدي تصريحاتها قائلة:« ... ليس هدف الحركة الوطنية الجزائرية توجيه جهودها ضد حركة شقيقة...إن الوضع يجعل من الضرورة تحقيق وحدة وطنية...»، لكن جبهة التحرير الوطني تفطنت إلى هذه اللعبة الخطيرة في آن واحد و كان ردها قاسيا لا يقبل أي مساومة: «الخونة لا يجري التحالف معهم بل صرعهم »،[2] و بذلك قررت جبهة التحرير و ابتداء من سنة 1955 التخلص من عناصر الحركة، و استمرت هذه الحرب بين الطرفين تغذيها خاصة أجهزة الأمن الفرنسية التي كانت تدعم المصاليين، و هكذا وجدت الجبهة نفسها تكافح على الجبهتين.[3]

[1] مومن العمري، **المرجع السابق**، ص352

[2] محمد حربي، **جبهة التحرير الأسطورة والواقع**، ص 131

[3] مومن العمري، **مرجع سابق**، ص 353.

الخاتمة

من خلال ما سبق عرضه و تحليله و الفصل فيه من خلال هذه الدراسة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الآتية:

1. لقد كشفت هذه الدراسة أن الإتجاه الإستقلالي مثل منذ ظهوره سنة 1926 طليعة الأحزاب السياسية في الجزائر، و إن أمكن القول قد شكل العمود الأساسي للحركة الوطنية الجزائرية، لتميزه بمطالبه المتنوعة التي جمعت بين مختلف المجالات، زيادة على ذلك التفاف المناضلين حوله يوما بعد يوم لكونه يمثل تطلعاتهم.
2. و بينت بذلك أحداث 08 ماي 1945 للعديد من المناضلين عقم العمل السياسي، وتأكيدا للمقولة القائلة ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، لما عايشوه من قمع أثناء الحدث، لذلك نجد بأن الانشقاق بدأ بعد هذه الحوادث حيث انقسم مناضلوا الحركة بين مؤيد للعمل السياسي و رافض له. و فشلت بذلك كل المساعي لتوحيد صفوف الأحزاب السياسية تحت ظل حركة واحدة تعبر عن مطالبهم نتيجة انعكاسات المجازر على النشاط السياسي.
3. تمسك رئيس الحزب بعد إصدار قرار العفو و عودته إلى أرض الوطن، بقراره المتمثل في ضرورة مواصلة العمل السلمي السياسي مع فرنسا، إن موقفه هذا يطرح العديد من التساؤلات، هل قراره كان نابعا نتيجة بعده عن أحداث 08 ماي 1945؟، و ماذا سيكون موقفه لو عاش الأحداث لحظة بلحظة؟ هل كان سيغير من موقفه المتعنت، بضرورة مواصلة العمل السياسي؟ و قد نجد رأيه واضحا اتجاه هذه الأحداث حيث يعترف بأنه يجهل الحقيقة التاريخية و الموضوعية عنها، و لعل إصراره على المشاركة في الإنتخابات نابع من ذلك.
4. إن غيابه عن الساحة السياسية إما بسبب النفي أو الإقامة الجبرية، جعلته بعيدا عما يحدث سواءا خارج الحزب أو داخله، و لا يمكن لنا أن ننكر أن الحزب كان في تلك الفترة في حاجة إلى كوادر تقوده، و هذا ما فتح الباب أمام مختلف المناضلين من مختلف الإتجاهات للانخراط فيه.
5. لقد خلق الإختلاف الواضح بين الجيل القديم الممثل في مصالي الحاج و غيره من المؤسسين الأوائل للإتجاه الإستقلالي و الجيل الجديد، جوا مشحونا بالعداوة و التآمر ، جعل مصالي الحاج بعد عودته من المنفى يحس بالغربة و عدم الإهتمام المتوقع منهم، لتنطلق بذلك موجة الإتهامات المتبادلة بالتقصير و التهاون و من هنا تبدأ المشاكل في الظهور و المطالبة بالحقوق و الإمتيازات.
6. إن منبع أزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية، يعود إلى أزمات متعددة بدأت منذ نشأة الحركة نتيجة التوجهات و الإختلافات الفكرية، و الحقيقة أن مسؤولية الأزمة التي وقعت فيه الحركة يتقاسمها كلا الطرفان المركزيين و المصاليين، كما يتحمل مصالي الحاج المسؤولية الأكبر لما آلت إليه الحركة وعدم تصرفه بتحكم واحتواء الخلاف، و التخلص من عقدة الزعامة التي تحكمت فيه و لازمته طيلة فترة رئاسة الحزب، دون مراعاة منه للمستجدات و التغيرات التي فرضت نفسها بقوة ، و ظروف غيابه و إبعاده عن ممارسة نشاطه السياسي. فمطالبته بالسلطة المطلقة و مدى الحياة جعلت المركزيين

يتذمرون، فكيف لقائد يعيش حياته بين المنفى و الإقامة الجبرية و المعتقل يطالب بهذه الحقوق؟ في ظل ما يعانونه من مشاكل داخل الحركة و أخرى تختلقها فرنسا.

7. إن موقف المركزيين كان نابعا من الآلام التي عانوه في غياب رئيس الحزب من سجن و موت و تعذيب، و موقف رئيس الحزب ناتج عن خلفيات تأسيسه و نضاله من أجل تحقيق ما نادى به لسنوات و هو الإستقلال، ونابع من معاناته لسنوات من النفي و الإقامة الجبرية على الرغم من أن ما عاشه أهون على ما عاشه المناضلين بين أيدي السلطات الإستعمارية.
8. إن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل التي تعتبر وريثة المنظمة الخاصة، باعتبار أن مؤسسيها كانوا من قدمائها، الذين تأكدوا بأنه لا جدوى من محاولاتهم المتكررة في التوفيق بين الطرفين المتصارعين، و دعوتهم إلى العمل المشترك من أجل تحقيق الهدف الحقيقي، و قد تميزت هذه اللجنة بنشاطاتها المختلفة من اجتماع مجموعة 22 إلى لجنة الستة، و قد حققت هذه المساعي نجاحات انتهت بتأسيس جبهة التحرير الوطني السلاح السياسي و جيش التحرير الوطني السلاح العسكري، فكان هدفهما تحقيق الإنتصار و نشر مداه على مستوى التراب الوطني و العالمي و المشاركة في المحافل الدولية و هذا ما أثبته تاريخ ثورتنا.
9. كان إنشاء مصالي الحاج للحركة الوطنية سنة 1954، في نظر جبهة التحرير مجابهة لها، و استغلاله للجزائريين من المناضلين الذين كانوا يرون فيه الأب الروحي منذ تأسيسه للنجم، و رغبة منه لإضعافها و امتلاك الساحة لشخصه فقط، إلا أن الإتجاه الذي سلكه بعد 1954، يبعث الحيرة في كل من يتعرض بالدراسة لهذه الفترة، تلك الشخصية التي نادت بالإستقلال بحرارة في خطاباتها تتحول إلى عدو؟، ألم يتأكد من فشل العمل السياسي مع فرنسا، نتيجة تعرض الإنتخابات التي نادى بالمشاركة فيها إلى التزوير، و الإنعكاسات التي ترتبت عنها من اعتقالات و غير ذلك؟
10. هل ما اصطلح عليه بالحركة المصالية و أعمالها الإجرامية التي ازدادت بعد عام من اندلاع الثورة، لمصالي علم بها؟ هل حاولت فرنسا استغلال بؤر التوتر التي طرأت داخل الحركة لخدمتها، تدعيما للمقولة القائلة فرق تسد؟.
11. لقد شهدت العديد من محطات ثورتنا، العديد من التناقضات التي تتأكد لي في بعض الأحيان أن النجاحات التي حققتها كانت معجزة من الله سبحانه و تعالى في ظل هذه الأزمات التي كانت تعصف بالحزب عكس ما كان ينادي به قادتها، و أبسط مثال عن هذه التناقضات بين شخصيتين كان لهما دور بارز في الحركة الوطنية ألا و هما مصالي الحاج و فرحات عباس، حيث وجهت للأول اتهامات جعلته ينزل من قمة الهرم إلى أسفله، من مناداته بمطلب الإستقلال إلى اتهامه بإنشاء حركته سنة 1954 الإجرامية، و أما الثاني الذي تعلق بمبادئ الثورة الفرنسية واشتهاره بمقولته فرنسا هي أنا، يصبح في أعلى الهرم السياسي و يتولى بذلك مناصبا مهمة إلى غاية الإستقلال، إن الحكم على النشاط

السياسي لقادة الحركة الوطنية في ظل هذه التناقضات أصبح من الصعب أن تحكم على الوطنية بالخيانة و العكس صحيح؟.

12. لا يمكن لنا الحديث عن الحركة الوطنية دون الحديث عن مصالي الحاج، هته الشخصية التي كرست حياتها للنضال و خدمة الوطن، و ماعلمنا الذي يرفرف عاليا إلا نتيجة من نتائج نضاله، فأغلب المناضلين أو بالأحرى معظمهم تخرجوا من مدرسته الوطنية الإستقلالية، و ما تمردهم عليه عام 1954 إلا نتيجة استيائهم من خطبه و وعوده التي بقيت حبرا على ورق، فتجاوزته بذلك الأحداث ووقوعه ضحية لأتباعه الذين همشوا شخصه، وسيبقى مسؤولا عما حدث في الفترة الممتدة من سنة 1954-1962، إلا أنه سيبقى قائدا و مؤسسا للحركة الوطنية الجزائرية الإستقلالية.

الملاحق

ملحق رقم (01)
برنامج نجم أفريقيا الشمالية 1933

إن برنامجنا السياسي لنجم أفريقيا الشمالية ، بعد أن درسته بعناية و حللته بعمق اللجنة الإدارية المؤقتة السابقة ، قد قدم و قرئ ، و صودق عليه من كل الأعضاء المنضمين إلى منظمتنا ، الذين اجتمعوا في جلسة عمومية ، يوم 28 ماي ،1933، على الساعة الرابعة ، في 49 شارع دي بريتانو ، باريس.

و إن محتوى مواده بسيط ، ومفهوم جدا . و هو، بالخصوص ، يستجيب كلية إلى آمال الشعب الجزائري .

وأنه من المؤكد أن نوصي بأن يقرأه الشعب الجزائري باهتمام ، وأن يفهمه ، وأن ينفذه ويجب أن نعتبره نحن حلفا وطنيا ، رابطا جامعا لكل الأهالي المسلمين الجزائريين ، عاملا بإخلاص وتضحية من أجل الدفاع عن مصالحنا ، ومطالبنا العاجلة ، واستقلال بلادنا .

ومن أجل خلاصنا ، ومن أجل مستقبلنا ، ولكي نحتل مكانا جديرا بسلالتنا في العالم ، فلنقسم جمعيا على القرآن وبالإسلام أن نعمل حتى النهاية لتحقيقه (البرنامج) ولانتصار الأخير .

القسم الأول

1_ محو قانون الأهالي البغيض في الحال وإلغاء جميع القوانين الإستثنائية .

2_ العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا ، أو وضعوا تحت الرقابة الخاصة ، أو نفوا لارتكابهم شيئا ضد قانون الأهالي أو قاموا بجرائم سياسية .

3_ الحرية المطلقة في السفر إلى فرنسا وإلى غيرها من البلاد الأجنبية .

4_ حرية الصحافة ، والإجتماع ، والتجمع ، وتوفير الحقوق السياسية والنقابية .

5_ إحلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي ، الذي لا ينتخب إلا عن طريق التصويت المحدود .

6_ إلغاء البلديات المختلطة و المناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام .

7_ حق الجزائريين في تقليد جميع الوظائف العامة دون أي تمييز ، مع المساواة في العمل وفي المعاملة للجميع .

8_ التعليم الإجباري للغة العربية . وحق (كل الجزائريين) في التعليم على جميع المستويات . وخلق مدارس عربية جديدة . كل الأعمال الرسمية يجب نشرها بالعربية و الفرنسية في نفس الوقت .

9_ بخصوص الخدمة العسكرية (من الجزائريين في الجيش الفرنسي) ، يجب الإحترام الكامل للآية الكريم « ومن يقتل مؤمنا متعمدا . . » .

10_ تطبيق القوانين الإجتماعية و العمل« على الجزائريين أيضا » . وحق العائلات الجزائرية في الجزائر في الحصول على المساعدة من جراء البطالة ، وفي المنح العائلية . إلغاء تام للتأمينات الإجتماعية .

11_ زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الصغار . وتنظيم اكثر عقلانية لنظام الري . وتطوير وسائل المواصلات ، والمساعدة الحكومية ، غير المعوضة ، إلى ضحايا المجاعات الدورية .

القسم الثاني

1_ استقلال الجزائر الكامل .

2_ جلاء تام لجيش الاحتلال .

3_ تكوين جيش وطني .

حكومة وطنية ثورية :

1_ مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام .

2_ التصويت العام في كافة الدرجات . وصلاحية (الترشح) إلى كل المجالس بالنسبة لجميع سكان الجزائر .

3_ ستكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية .

4_ تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية ، بما ي ذلك البنوك ، والمناجم ، والطرق الحديدية ، والموانئ ، والمؤسسات التي اغتصبها المحتلون .

5_ تأميم الأملاك الكبيرة التي اغتصبها الإقطاعيون ، حلفاء المحتلين ، والكولون ، والشركات الرأسمالية ، وتسليم الأراضي المؤممة إلى الفلاحين . واحترام الأملاك المتوسطة والصغيرة . وإعادة الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية .

6_ حرية التعليم بالعربية وإجباريتها على جميع المستويات .

7_ تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الإتحادات ، والتحالفات ، وحق الاضراب ، وهي تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية .

8_ المساعدة العاجلة للفلاحين بتخصيص قروض للفلاحين دون فائدة من اجل شراء الآلات ، والبذار ، والسماد ، وتنظيم الري ، وتحسين وسائل المواصلات ، الخ[1] .

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، (الجزائر: دار البصائر،ط6، 2009)،ج3، ص437-439.

الملحق رقم(2)

الوجه الأمامي لبطاقة الإشتراك في حزب الشعب الجزائري

(تابع) الملحق رقم (02)

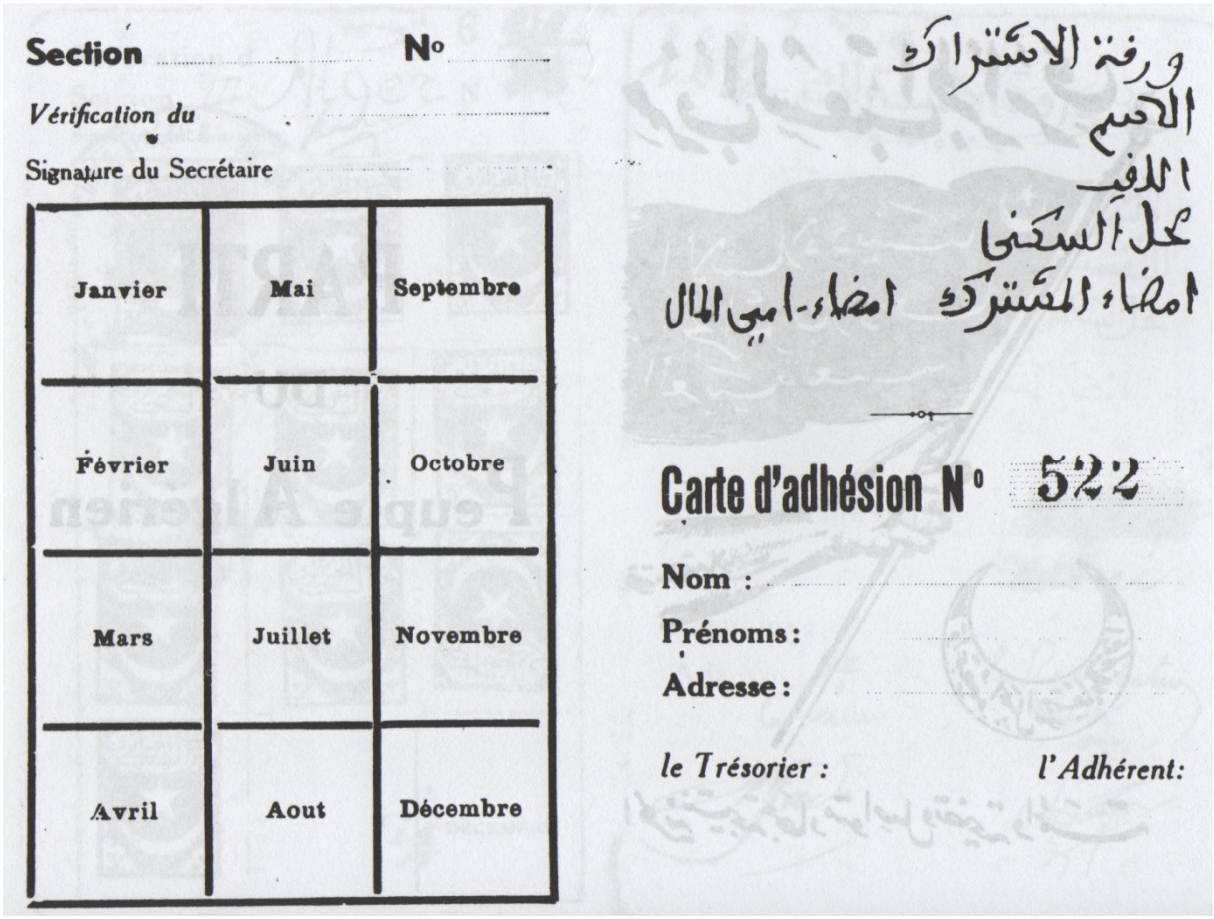

الوجه الخلفي لبطاقة الإشتراك في حزب الشعب الجزائري[1]

[1] عبد الحميد زوزو: **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 93.يعتقد المؤرخ أن هذه البطاقة قد طبعت بفرنسا سنة 1937.

الملحق رقم (03)

الوجه الأمام لبطاقة الإشتراك في حزب الشعب الجزائري

(تابع) الملحق رقم (03)

الوجه الخلفي لبطاقة الإشتراك في حزب الشعب الجزائري[1]

[1] عبد الحميد زوزو: **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 95 .يعتقد المؤرخ أن هذه البطاقة قد طبعت في الجزائر ابتداء من سنة 1938.ص89.

الملحق رقم (04)

QUATRIEME ANNEE. — N° 28 ORGANE MENSUEL — LE NUMERO 50 Centimes DECEMBRE 1934

EL OUMA

Organe National de Défense des Intérêts
des Musulmans Algériens, Marocains et Tunisiens

جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق مسلمي افريقيا الشمالية

ABONNEMENTS { Afrique du Nord et France 10 fr. par an
Autres pays. 20 fr. —

Adresser toute correspondance au Gérant
SI DJILANI
19, Rue Daguerre -- PARIS (14e)

Directeur Politique : MESSALI HADJ
Administrateur - Rédacteur en Chef
IMACHE Amar

Dix-huit mois de prison, près de 50.000 francs d'amende à trois innocents !
En Allemagne, chez Hitler ?
Hélas ! non, en France !

Des milliers de pétitions sont signées pour la libération de Messali

Des meetings monstres sont organisés contre les condamnations, arrestations et contre les rafles dans les cafés algériens

Plus que jamais groupez-vous autour de votre journal !

LE VRAI VISAGE DE L'IMPERIALISME.

La répression s'aggrave !

On arrête, on condamne et on affame les chômeurs Nord-Africains !

Messali Hadj est toujours détenu à la Santé.

A Fort National, Messaoui Rabah est arrêté, trois autres arrestations sont également effectuées, dont celles de Lebar Aliseni, Salenhour Ali Radjef Belkacem est à nouveau inculpé!

La vague de répression redouble. La détention de Messali Hadj et sa condamnation solidairement avec Imache et Radjef ont provoqué une profonde indignation en France et en Afrique du Nord. L'arrestation de notre dévoué Messaoui Rabah, à Fort-National et celle de trois autres amis, vient de porter à son paroxysme la colère indignée de la population musulmane. L'Impérialisme aux abois frappe sans mesure pour garder la proie qui tente d'échapper de ses griffes. Cet affolement est la preuve flagrante de sa faiblesse devant la volonté du peuple musulman de secouer le joug des tyrans colonialistes. Cela démontre en même temps l'hypocrisie du gouvernement de la République III^e^, dont les promesses cauteleuses se sont vite évanouies. Dès que nous avons tenu un langage ferme et sans équivoque, le visage cynique de l'impérialisme oppresseur est apparu dans toute sa hideur. La papelardise a fait place à la brutalité. Les lois républicaines ont cédé la place aux lois féodales. La démocratie s'incline et s'efface devant le code de l'Indigénat qui s'installe en maître souverain dans la capitale de la France « libérale ». Quelle dérision ! Quel recul, bien loin derrière le Duce, derrière Hitler ! C'est le retour vers la barbarie ! D'ailleurs les lois qu'on nous impose « chez nous » sont-elles autre chose que les lois barbares ? Et maintenant, c'est dans la capitale de la révolution, c'est dans la ville des droits de l'homme, ô ironie ! Que les lois abjectes nous sont appliquées ! C'est dans la ville des grands juristes et des grands penseurs qu'on nous empêche de nous réunir, de fonder une association pour réclamer nos droits à la vie et à la liberté. C'est dans la ville de Victor-Hugo et de Jaurès que l'on fait la chasse à l'homme, qué l'on fouille, que l'on bouscule, que l'on arrête et l'on condamne les musulmans, pendant que les escrocs raflent les deniers publics avec l'aide de la police et que les fascistes enrôlent, s'entraînent et tirent ouvertement. C'est ici que la justice humaine est méconnue, que trois hommes sont frappés de 18 mois de prison et 50.000 francs d'amende! Entre la parole d'un honnête homme et le témoignage de plusieurs personnes honorables, les juges ont choisi un faux rapport de mouchard-policier. Comme si les scandales récents et ceux en cours n'avaient pas éclairé amplement la conscience des magistrats, comme s'il était possible d'hésiter sur leur valeur, un père de famille est inculpé sur la base de ce faux et se trouve toujours sous les verrous en dépit des lois sur la liberté individuelle. La liberté provisoire accordée aux valeurs est refusée au directeur d'El Ouma. Malgré l'appel interjeté contre le jugement de la 14^e^ Chambre comme l'ont fait Imache et Radjef, le gouvernement a maintenu son incarcération pour étouffer sa grande voix qui ne cesse de plaider la cause des malheureux.

MESSALI HADJ Directeur politique

Parallèlement à toutes ces poursuites, à tout d'inquiétudes en France, et en Algérie, aux déportations des Tunisiens dans le sud et à celle d'Algériens et de Marocains en surveillance « spéciale », il faut relever encore quelque chose de plus répugnant et d'ignoble à l'actif de M. Godin. Le seigneur de la rue Lecomte a décidé d'affamer purement et simplement nos corréligionnaires. Dans l'espoir — le dernier qui lui reste — de freiner notre mouvement de revendications, cette officine de « protection », c'est en effet abaissée dans ses objets basses, jusqu'à faire débarquer aux compagnies de leur travail et demander la radiation des chômeurs secourus. Après avoir privé leurs enfants de ce secours de famine, les chômeurs vont eux-mêmes se serrer la ceinture et attendre tranquillement la mort sous les ponts. Tels sont les faits que nous mettons en jugement du peuple français honnête et des parlementaires qui gardent encore les nobles sentiments de justice et d'humanité.

LA RÉPRESSION CONTINUE.....

De nouvelles ignominies

EN FRANCE

Radjef Belkacem — l'un de nos courageux militants — vient à son tour d'être inculpé par M. Benon, juge d'instruction. Les chefs de l'accusation sont les mêmes. Alors que les étrangers eux-mêmes s'organisent — n'ont-ils pas assassiné Barthou ? — on veut nous interdire l'exercice — même platonique — des libertés les plus élémentaires.

Nous crions notre indignation. Nous en avons « marre »... Le « junker » qui règne à la rue Lecomte organise avec sa maladresse habituelle les provocations les plus insensées. Avec la dernière énergie nous jetons un cri d'alarme. L'homme qui se livre pour satisfaire une phobie haineuse et une ambition déréglée — à de sauvages exactions ne sera pas là pour endosser toutes les responsabilités.

Qu'on le sache : Nous ne nous laisserons pas faire!

EN ALGERIE

Monsieur Raymond, administrateur de la commune mixte de Fort National, proconsul du Djardjina, agent docile d'un impérialisme oppresseur, « s'essaye »... L'indigénat d'une main, le knout de l'autre, il procède aux arrestations en masse, aux perquisitions insensées et iniques. Il s'en va, semant la panique dans les villages. Il fabrique des dossiers. Il accuse, il calomnie. Exécuteur des ordres de Carde et de Godin, il frappe, heureux de l'aubaine qui lui est offerte pour « soigner » son avancement. Il frappe heureux de remplir avec joie ses sadiques fonctions.

Pour se faire la main, Monsieur Raymond a jeté trois de nos amis, Messaoui Rabah, Sebar Ahcène, Salem Kour Ali, dans les prisons de « son » Fort... National. Motif : ils lisent « El Ouma ».

Nous reviendrons sur son cas, la prochaine fois.

CONTRE CETTE UNITE DANS L'OPPRESSION,
MUSULMANS, L'UNITE DANS L'ACTION !

« EL OUMA »

Car la mesure est archi-comble. Le peuple martyr en a assez de gémir sous la botte du fascisme intégral. Nous voulons déchirer le bâillon et briser nos chaînes. Nous voulons notre part de la vie, de la lumière et de la liberté auxquelles nous aspirons de toute la force de notre âme! La répression n'empêchera pas le peuple d'y parvenir. Les condamnations et l'emprisonnement ont une gloire pour les musulmans et ne font qu'exalter leur volonté de lutter pour la libération de ceux qui combattent pour leur cause. Assez d'esclavage! Plus que jamais, A bas le code infâme ! Vive la libération de tous les opprimés.

IMACHE AMAR.

جريدة الأمة

(تابع) الملحق (04)

N° 71. — Algérie : 0 Fr. 50 — France : 0 Fr. 70 — AVRIL 1939

- Quel peut-être l'idéal d'un homme qui s'est moralement séparé de son peuple ?

- Ainsi la branche flétrie lorsqu'elle s'est détachée du tronc nourricier !

EL-OUMA

ORGANE NATIONAL DE DEFENSE DES INTÉRÊTS DES MUSULMANS ALGÉRIENS, TUNISIENS ET MAROCAINS

جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق مسلمي افريقيا الشمالية

Nous prions nos abonnés, qui ne reçoivent pas régulièrement leur journal, de rappeler leurs adresses et leurs dates d'abonnement à la Rédaction

Adresser toute correspondance à : CHABANE Ali, 1, rue Rasse-des-Carmes, 1er — PARIS-5e

Fondateur : MESSALI HADJ

ABONNEMENTS : Algérie ..... 10 francs par an — France ..... 15 francs — Etranger ..... 20 francs

Elections Générales à Alger (Premier tour)

La défaite des guignols de la politique algérienne

Les élections du Conseil Général se sont déroulées dans une atmosphère de lutte, non pas de personnalités, mais d'idées.

Le Parti du Peuple Algérien a présenté son candidat Douar Mohamed, simple militant, presque inconnu, devant des adversaires qui disposent de l'argent, en

DOUAR MOHAMED

roubles, en kopek, et de la (Ziara) des fidèles ainsi que de l'appui total de l'Administration Algérienne.

Celle-ci a fait une mobilisation de toutes ses forces, aussi, elle a fait venir Ben Djelloul, Ferhat Abbas, Lakhdar, Ben Kallaf, Dji Taieb, Mekki, tous membres de la Fédération des élus, pour patronner la candidature de Bouskherdenna.

D'autre part, Lamoudi, avec ses jeunesses et ses vieux turbans, se sont mêlés de cette bataille électorale, faisant le jeu carrément de l'ignoble Zerrouk Mahiddine, agent parfide du service des affaires indigènes.

En outre, le « grand parti communiste d'Algérie » a mobilisé tous les fils du peuple, tous les Gazolino et toute la fleur et la crème des Tenardier qui traînent la savate dans le port d'Alger pour barrer la route à notre candidat.

Comme le Parti Stalinien est en décomfiture et comme Ben Ali Boukort et Ouzgane ont laissé leurs plumes d'oiseaux de mauvaise augure en mordant la poussière aux dernières élections, les stalinniens se sont rabattus sur un certain Amara Ferchoukh, triste individu, vieux chevai de retour, qui a déjà mangé à tous les ratelars de la politique algérienne, pour en faire leur candidat.

Celui-ci, il faut l'avouer, siège au Conseil Municipal depuis 12 ans, et à ce titre, le parti communiste a pensé exploiter un certain prestige que ce dernier avait acquis en distribuant des bons de pain. Disons, en passant, qu'Amara n'est intéressant à aucun point de vue, c'est un homme vide : il n'a qu'une chose à lui, c'est de faire dire le Conseil Municipal quand il commence à dégoiser ses énormités (excusez le mot un peu parisien, mais qui s'impose en la circonstance) ; aussi on ne peut approcher Amara Ferchoukh quand il parle qu'en prenant soin de se munir d'un parapluie, genre Chamberlain, car il jette des postillons et bave toute la vitasse du Café de la Bourse.

Malgré toute cette croisade et cette sainte alliance qui groupe des hommes de toutes espèces, le candidat du P.P.A. est sorti le premier au premier tour avec 3.277 voix, Zerrouk, 2.700, Boukherdenna, 1.500, l'anciea stalinien Lamoudi, 600, et le candidat de tous les fils du peuple de toutes les Russies et du père génial Staline a raclé les fonds de tiroirs pour trouver lamentablement 400 voix. Pour un succès, c'en est un et les commissions vont certainement paraître, car à tout, ils savent trouver une petite explication pour dissimuler cette défaite sanglante ; mais cette fois-ci, la pilule est trop forte et Ben Ali Boukort en souvera.

Le peuple s'est prononcé, et par le bulletin qu'il a déposé dans l'urne, il a appliqué magistralement une claque sur les joues grasses et pendantes de l'impérialisme et de tous ses serviteurs que nous venons de citer plus haut.

Dimanche prochain, ce sera la victoire finale du P.P.A. et les tristes sires que l'Administration a agilés comme des polichinelles rejoindront leurs boîtes à surprises comme les guignols du Jardin du Luxembourg qui font rire les petits enfants.

Justice est rendue. Dieu soit loué !

Un Congrès Eucharistique va se tenir dans Alger, ville de l'Islam, pendant que le décret du 8 mars baillonne la langue arabe

N'est-ce pas là une provocation ?

Du 3 au 7 mai 1939, va se tenir un Congrès eucharistique à Alger, une des grandes villes de l'Islam.

Cette grande manifestation catholique en pays d'Islam a été précédée par des préparatifs minutieux. Depuis plus de 6 mois, ses organisateurs se démènent pour ne rien négliger afin de lui donner tout l'éclat et toute la solennité.

L'archevêque d'Alger est l'âme et l'animateur de ce Congrès. Il a effectué plusieurs voyages l'un dernier à ce sujet. Il a agi tour du auprès du Pape pour l'en entretenir et pour arrêter avec Sa Sainteté les grandes lignes de cette manifestation colonialo-catholique. Il a été reçu aussi plusieurs fois à Paris. Il a été reçu par le Président de la République, par les ministres des affaires étrangères, de l'intérieur et par la présidence du Conseil. Il a eu également des entretiens avec le cardinal Verdier, afin qu'avec les organisateurs catholiques. Tout dernièrement encore, une photo publiée par la presse nous montrait que Mgr Lyraud, et le gouverneur général d'Algérie Lebeau, sortaient tous les deux d'un ministère, où ils venaient très probablement de mettre ensemble la dernière main aux grands préparatifs du congrès eucharistique.

Le Conseil municipal d'Alger a voté pour cette manifestation impérialiste 80.000 francs, alors que le maire Rouis, archophobe, ne veut aucune dépense en faveur des musulmans, et pas même pour la construction d'écoles pour les enfants, qu'il préfère voir circr les boîtes des cobres grognons que d'aller s'instruire.

Rappelons enfin en passant que tous les communistes qui dirgent au conseil municipal d'Alger sont le nou hypocrite et mercenaire de « l'Union populaire » ont voté l'an dernier une subvention de 20.000 francs, qui a été mise à la disposition de l'Amina, qui est une association de Pères blancs, au service de l'archevêque d'Alger pour la christianisation des musulmans. Cela s'appelle chez

Assisteront à ce Congrès des grandes personnalités du monde catholique pour le rehausser de tout leur prestige.

Le cardinal Verdier y assistera en personne et aura l'hôte du gouverneur général. Il aura accompagné de 4 grands orateurs, dont l'un d'entre eux est le chanoine Thelier de Pontchevile, très connu dans le monde catholique par son éloquence.

N'oublions pas d'ajouter à tout ce monde Louis Bertrand, membre de l'Académie française, homme très connu par sa haine, sa mauvaise foi et son parti-pris contre l'Islam, et contre tout ce qui est arabe. Lui aussi assistera à cette fête et ne manquera pas de se distinguer selon son habitude par ses rudes attaques. Il ne manque plus à cette série très choisie que le fils du peuple, Maurice Thorez, pour leur apprendre les manières et les nouvelles méthodes de colonisation qui ont fait leurs succès dans le pays des S. O. V.

La presse nous apprend qu'à côté du Congrès il y aura des fêtes populaires, un bal d'artifice dans la rade et un cortège historique, qui se déroulera de Notre-Dame d'Afrique au stade de Saint-Eugène, et les rues ont décorées sous la direction de l'artiste peintre M. Dekere. Les chemins de fer algériens, eux aussi, y participeront, en réduisant le tarif pour tous ceux qui voudront assister à ce Congrès.

Comme vous le voyez, rien n'est négligé il y a, à la base de cette manifestation, un but carrément impérialiste, à la fois le gouvernement, le clergé et la finance.

Dans toute l'histoire de la colonisation nous trouvons à l'avant-garde des troupes expéditionnaires, le missionnaire pour préparer l'armée des soldats appartient avec ces ce que l'on appelle sous un euphémisme hypocrite la civilisation.

(Suite page 3).

La radio-diffusion et les rivalités impérialistes franco-italiennes

Depuis quelques mois, les impérialismes français et italien se livrent entre eux à une grande bataille par la radio-diffusion et par la presse. Chacun d'eux étale les méfaits et les horreurs colonialistes de son partenaire.

Radio-Paris dit à sa voisine latine ses quatre vérités et Radio-Tunis lui rend la monnaie de sa pièce, c'est ainsi que tous les jours la population musulmane nord-africaine est invitée à ce combat qui n'a rien de nouveau, où tout le linge sale des deux impérialismes est étalé à la vue et au su du public.

L'impérialisme français accuse l'impérialisme italien de procédés barbares en Ethiopie et contre la Tripolitaine, et l'impérialisme italien dévoile les méfaits de la politique impérialiste française en Afrique du Nord. Les fusillades des deux pendant adversaires opérèrent au palais tant musulman qu'européen, que l'Italie a commis en Tripolitaine, lors de l'occupation, des assassinats, des tortures, en brûlant vifs plus de des musulmans pour terroriser la population Tripolitaine, en faisant main basse sur tous les richesses du pays et en parquant la population dans de vaste camps de concentration, où celle-ci était livrée à la famine et aux soldats italiens.

(Suite page 3.)

Le P.P.A. en deuil

Au Peuple Musulman d'Algérie !

L'impérialisme colonialiste vient de te priver d'un de tes meilleurs défenseurs. KEBAL est mort en prison-hôpital, après plusieurs mois de souffrances, malgré nos interventions et celles de nos avocats, le colonialisme raciste s'est refusé à tout geste d'humanité. Malgré que l'issue fatale était prévue, il n'a pas refusé à lui permettre cette douceur suprême, qui est d'embrasser tous les siens avant le grand départ — souhaité par tous ceux qui s'acharnent contre quiconque réclame le droit et la justice !

Peuple musulman ! Le coup qui vient de t'être porté ne doit ni t'abattre, ni même t'effrayer.

La route qui t'es tracée par celui que tu pleures avec nous et par ses compagnons de lutte qui te restent et te resteront toujours fidèles doit être pour toi le guide de demain et l'espoir de ta victoire future.

Dans les moments dramatiques que tu traverses en t'inspirant de l'exemple de tous ceux qui font passer le devoir avant l'intérêt, tu auras contribué à une œuvre salutaire, sensible de tes aspirations.

Ce sera le plus grand hommage que tu rendras à notre martyr et à tous ceux qui, comme lui, sont tombés à jamais ce rêve que

LA DIRECTION

Kehal Azezki est mort au champ d'honneur pour l'Algérie

Le 12 avril 1939, notre frère Kehal Azezki est mort après 6 mois d'atroces souffrances et 14 mois d'emprisonnement. La triste nouvelle de sa mort s'est répandue dans tout Alger comme une traînée de poudre et partout la population musulmane commentait son décès en maudissant l'impérialisme français.

Kehal Azezki est arrivé à l'Ecole Nord-Africaine en 1932 et depuis cette date il n'a jamais cessé la bataille pour la liberté.

Il a été un militant modèle, honnête, sincère et bon. Il a gagné l'estime de tout le monde en très peu de temps par son travail et son sérieux.

Membre du bureau politique, président du Comité central, trésorier général, secrétaire général de la Rédaction, il s'employait toutes ces fonctions tour à tour avec dignité et intelligence. Quand notre président Messali était parti en juin 1937 en Algérie pour continuer sa tournée de propagande, on lui confia la Direction du parti ; il assura l'action, l'activité du Parti avec beaucoup d'intelligence et de sens politique.

Mandé, de l'arrestation de notre frère Messali et ses amis, il est arrivé à Alger en septembre 1937 pour prendre la direction et pour continuer l'action.

Il a tenu tête à la répression pendant 6 mois, et c'est le 25 février 1938 qu'il a été arrêté puis écroué à Barberousse. Nous rendons responsable l'impérialisme français de sa mort, de ses souffrances et des conditions dans lesquelles il est mort. Car Kehal a été envoyé à l'hôpital qu'après d'énormes difficultés et après que le mal eut fait ses ravages. Il a fallu l'intervention de nos avocats et de l'opinion publique, qui commençait à protester pour décider l'Administration pénitentiaire à l'hospitaliser.

A l'hôpital, il fut mis à l'isolement, et un agent de police était de garde pendant 24 heures. On ne permettait à personne de le voir, sauf quand l'agent de garde était un homme humain.

Cependant, nos vaillants militants d'Alger s'infiltraient auprès de lui par tous les moyens et par toutes les ruses pour prendre de ses nouvelles et pour lui porter des fruits.

Notre Parti a fait plusieurs démarches

Une phase du cortège à Alger

جريدة الأمة[1]

[1] عبد الحميد زوزو: **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 107

الملحق رقم(05)

برنامج حركة انتصار الحريات الديموقراطية:

أولا: المبادئ الأساسية:

1. الجزائر أمة.
2. تطبيق مبدأ حق لشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على الجزائر، ذلك المبدأ الذي يعترف به الدستور الفرنسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي وقعت عليه فرنسا.
3. انتخاب مجلس وطني ذي سيادة من قبل جميع الجزائريين بالإقتراع العام المباشر.
4. تأسيس دولة جماهيرية ديموقراطية اجتماعية.

ثانيا: برنامج العمل العاجل:

1) <u>البرنامج السياسي:</u>

أ. في الميدان الداخلي:

1. التطبيق الفعلي للحريات الديموقراطية المعترف بها والمكفولة بنصوص الدستور الفرنسي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
2. العفو العام والإفراج عن ضحايا القمع الاستعماري والتعويض لهم.
3. استقلال الدين الإسلامي.
4. الإلغاء الفعلي للأحواز ومناطق الجنوب واستبدالها بالأحواز التامة.

ب. في الميدان الفرنسي:

1. إطلاع الرأي العام الفرنسي على الكفاح الوطني الذي يقوم به الشعب الجزائري.
2. البحث عن قوى مساعدة في الأوساط الديموقراطية الفرنسية المنتسبة لكافة الطبقات الإجتماعية.

ج. **في الميدان الدولي:**

1. إعلان الحياد السياسي للشعب الجزائري إزاء الكتلتين السوفياتية والغربية.
2. السعي لدى الدول العربية والآسيوية وجميع الأمم المناهضة للاستعمار لتأييد القضية الوطنية الجزائرية.

2) <u>البرنامج الاجتماعي والثقافي:</u>

أ. نشر الثقافة الوطنية الجزائرية.

ب. الترسيم الفعلي للغة العربية وجعل تعليمها إجباريا.

ج. إيجاد مدارس لتعليم كافة الأطفال الجزائريين

د. مقاومة الأمية بتطبيق الأساليب الحديثة للتعليم الأساسي في كامل أنحاء القطر.

هـ. توسيع مدى التكوين المهني والفني.

و. رفع المستوى العام للمرأة الجزائرية لاشتراكها في الكفاح الوطني .

ز. تشجيع الجهود الخاصة في الميدان الاجتماعي والثقافي (جمعيات الشباب والنساء والجمعيات الرياضية والتمثيلية والمدارس الحرة وغيرها).

ح. الكفاح ضد البطالة.

ط. تأييد مطالب العمل للجزائريين.

ي. تطبيق الوسائل الناجعة لإيجاد حل عادل لمشاكل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا.

ك. الكفاح ضد المساكن القذرة والأمراض بإلغاء مساكن القصدير وإيجاد السكن والمحافظة على الصحة.

2. <u>البرنامج الاقتصادي:</u>

أ. الدفاع عن الفلاحين:

- بانتهاج سياسة للماء وإعادة التشجير.
- بالمحافظة على المواشي ونشر تربيتها.
- توزيع الأراضي التابعة للدولة والبلديات.

ثالثا: وسائل العمل:

أ. إن الكفاح الوطني يجب أن يقوم به جميع الجزائريين وفي الجزائر بصفة أساسية

ب. إستعمال جميع الوسائل السياسية.

العمل في نطاق الحريات الديموقراطية وفي دائرة القوانين الجاري بها العمل والمواثيق الدولية.[1]

---

[1] مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**،(الجزائر: دار الطليعة للنشر والتوزيع،2003)، ص368-369.

الملحق رقم(6)

نص النظام الداخلي للمنظمة الخاصة

المادة الأولى: لما كان النظام يشكل القوة الأساسية للجيوش فمن الضروري أن يحصل كل رئيس من مرؤوسيه على طاعة تامة وخضوع في كل وقت وأن تنفذ الأوامر تنفيذا دقيقا دون تردد أو تذمر والسلطة التي تعطي الأوامر هي المسؤولة على تنفيذها.

المادة الثانية : <u>التجنيد</u>:

أ. التجنيد محدود.

ب. يجب على كل من يجند أن يستوفي الشروط التالية: الإقناع، الفطنة، الشجاعة، النشاط، الاستقرار، القدرة الجسمية.

ج. مدة الخدمة غير محدودة.

د. يجب على العنصر المجند أن يجتاز الاختبار ويؤدي القسم ولا يجوز له أن يترك التنظيم عندما يريد فإذا فعل ذلك اعتبر هاربا.

المادة الثالثة: <u>الإجتماعات</u>:

أ. الإجتماعات إجبارية وكذا حضور كل الأفراد ويجب مراعاة الفصل الدقيق بين الجماعات.

ب. يحدد الرئيس المعني التاريخ والمكان.

ج. تحية الرؤساء واجبة قبل الاجتماعات وبعدها وممنوعة في الخارج.

د. يفتح الاجتماع ويغلق بسلام وطني.

هـ. يجب مراعاة النظام الدقيق أثناء الاجتماع ويجب بحث جدول الأعمال بالكامل.

المادة الرابعة: <u>السلوك</u>:

أ. يجب أن يكون سلوك كل مناضل أو رئيسا سليما لا عيب فيه من جميع الوجوه.

المادة الخامسة: <u>الرخصة (التصريح)</u>:

أ. يجب على كل مجند يضطر إلى مغادرة موقعة بصفة مؤقتة لبعض شؤونه الخاصة أن يطلب تصريحا بذلك من رئيسه، وبين تاريخ الانتقال ومدته ومكانه، لا يجوز له الانصراف إلا إذا أعطى التصريح.

المادة السادسة: <u>التنقلات</u>:

أ. إذا اضطر المجند إلى مغادرة موقعه نهائيا، فعليه أن يطلب نقله إلى الجهة التي يريد الذهاب إليها.

ب. لا يجوز له أن يتصرف إلا إذا ووفق على نقله.

ج. الانتقال من وحدة إلى وحدة تصرح بها الوحدة المختصة.

المادة السابعة: <u>المكافآت</u>:

يكافأ المناضلون تبعا لرتبهم:

أ. التنويه علنا بإنجازهم مهمة بشجاعة وإخلاص.

ب. بالتهنئة الشفوية لروح الطاعة ومجموع الخدمات.

ج. بالترقية من أجل أعمالهم.

المادة الثامنة: <u>الجزاءات (العقوبات)</u>:

أ. <u>تعميم</u>:

1. **أخطاء بسيطة:** التغيب عن الاجتماعات، الكسل سوء النية، الإهمال في الخدمات، سوء السلوك.
2. **أخطاء جسيمة:** العصيان، عدم الانضباط، التصرف بضعف، الانهزامية، التقارير الكاذبة، وكل خطأ بسيط يتكرر ثلاث مرات.
3. **أخطاء شديدة الجسامة:** الخيانة، الهروب، إنشاء سر للعدو، أو للأقرباء، أو لأي شخص أجنبي عن الوحدة الأولية التي ينتمي إليها، وكل أخطاء جسيمة تتكرر ثلاث مرات.

ب. <u>تقرير الجزاء</u>:

1. **اللوم:** عن الأخطاء البسيطة.
2. **تنزيل التبة والإيقاف:** عن الأخطاء الجسيمة (قد يكون الإيقاف محدودا أو غير محدود فيها لجسامة الخطأ).
3. **الفصل:** عن الأخطاء الشديدة الجسامة.
4. **عقوبة الإعدام:**

- الأخطاء الشديدة الجسامة والفصل الذي قد يضر بالتنظيم الخاص.
- قد ينفذ الإعدام في الحال أو يؤجل تنفيذه تبعا لقرار التنظيم الخاص. [1]

---

[1] مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**،(الجزائر، دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003)،ص 370-371.

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أ. **المصادر:**

- **باللغة العربية:**

1. آيت أحمد (حسين)، **روح الإستقلال (مذكرات مكافح 1942_1952)**، ترجمة: سعيد جعفر، (د.ب.ن : منشورات البرزخ، طبع بمطبعة الصنائعي،2002).
2. بن بلة (أحمد)، **مذكرات أحمد بن بلة، كما رواها على روبير ميرل**، ترجمة:اللفيف الأخضر،(لبنان: منشورات دار الأدب، د.س.ن).
3. بن خدة (بن يوسف)، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة:مسعود حاج مسعود،(الجزائر:دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،2010).
4. بن العقون (ابراهيم عبد الرحمان):

- **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى:(1920_1936)**، (الجزائر: منشورات السائحي، ط3،2010).
- **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية:(1936_1945)**، (الجزائر:منشورات السائحي، ط3،2010).
- **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة:(1945_1954)**، (الجزائر:منشورات السائحي، ط3،2010).

7. بوحوش (عمار)،**التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962**،(لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1997).
8. بورقعة (لخضر)، **شاهد على اغتيال الثورة**، ترجمة: صادق بخوش، تقديم:الفريق سعد الدين الشاذلي،(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، 2010).
9. حباشي (عبد السلام)، **من الحركة الوطنية إلى الإستقلال(مسار مناضل)**، ترجمة: عبد السلام عزيزي، صبيحة بخوش ، مراجعة: م.ع.أوزغلة،(الجزائر: دار القصبة للنشر و التوزيع، 2008).
10. فرحات (عباس)، **حرب الجزائر وثورتها، ليل الإستعمار**،ترجمة:أبو بكر رحال،(الجزائر: وزارة الثقافة، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،2009).
11. محساس(أحمد)، **الحركة الثورية في الجزائر 1916-1954**،(الجزائر:دار المعرفة للطبع و النشر،2007).

12.**الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدين،المقاومة الوطنية و الحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954:**

- (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1982)، مج 2.
- (الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1982)، مج 3.

- **باللغة الفرنسية:**

1. Farhat Abbas,**Guerre Et Revolution D'Algerie :La Nuit Coloniale**,(Algerie :Edition ANEP,2005).
2. Kiouane Abderrahmane, **Moments du Mouvement national** (text et position)،(Algérie :Edition Dahlab,2009).

ب. المراجع:

- **باللغة العربية:**

1. أجرون(شارل روبير)، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، ترجمة: جمال فاطمي ، فتحي سعيدي و آخرون، (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ،2008)، مج2.
2. بلاح (بشير)، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830إلى 1989**،(الجزائر: دار المعرفة،2006).
3. بلوفة (جيلالي عبد القادر)،**حركة انتصار الحريات الديموقراطية 1939_1954 في عمالة وهران**،(الجزائر:دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011).
4. بو الصفصاف (عبد الكريم)،**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى1931_1945(دراسة تاريخية ايديولوجية مقارنة)**،(الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1992).
5. بوعزيز(يحي):

- **الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج و اللجنة المركزية و جبهة التحرير الوطني 1946_1962**،(الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر و التوزيع، 2001).
- **ثورات الجزائر في القرن 19 و20 من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954_1962**،(الجزائر:دار الغرب للنشر و التوزيع، 2003).
- **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب**، (الجزائر:دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،2004)،.

- **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830إلى 1954 و يليه:السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830_1954)**،(الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع،2009).

9. حربي (محمد):

- **الجزائر1954– 1962، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داغر،(لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية،1983).
- **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد، صالح المثلوثي،(الجزائر: موفم للنشر،طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2007).

11.الذيب(فتحي)، **جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية**،(مصر:دار المستقبل العربي، ط2، 1990).

12.رضوان (عيناد ثابت)، **08 أيار/ماي 1945 والإبادة الجماعية في الجزائر**، ترجمة: سعيد محمد اللحام،(الجزائر: منشورات ANEP،2005).

13.الزبيري (محمد العربي): **تاريخ الجزائر المعاصر(1954–1962)**،(سوريا:اتحاد كتاب العرب، 1999).

14.زغيدي (محمد لحسن)، بومال(لحسن)، **التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954**،(الجزائر:الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، 2012).

15.زغيدي (محمد لحسن)، معراج (أجديدي)، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947_1954**،(الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 2012).

17.زوزو (عبد الحميد):

- **محطات من تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة**،(الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر ،2004).
- **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914_1939 نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2007).
- **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة(مؤسسات ومواثيق)**،(الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009).

20.سامعي (اسماعيل)، **انتفاضة 08 مايو 1945 بقالمة ومناطقها**،(الجزائر:دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2004).

21.سطورا(بنيامين)،**مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية 1878_1994**،(الجزائر:وزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال،1998).

22.سعد الله (أبو القاسم):

- **الحركة الوطنية الجزائرية**،(الجزائر:دار البصائر،ط6، 2009)،ج2.
- **الحركة الوطنية الجزائرية**،(الجزائرّ:دار البصائر،ط6، 2009)،ج3.

24.شريط (الأمين)، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919_1962)الأفكار السياسية و التصورات الدستورية التنظيم المؤسساتي**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1998).

25.عباس (محمد):

- **رواد الوطنية(شهادات 28 شخصية وطنية)**،(الجزائر:دار هومه للنشر والتوزيع ،2009).
- **الحاج مصالي..الوطني الثائر بين غاندي..وهوشي منه**،(الجزائر:دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،2011).

27.عبد النور (خيثر) و آخرون ، **منطلقات و أسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830_1954** ،(الجزائر:منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2006).

28.العلوي (الطيب محمد)، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830_1954**،(الجزائر:منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994).

29.العمري (مومن)، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**،(الجزائر:دار الطليعة للنشر والتوزيع،2003).

30.قداش (محفوظ):

- **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919_1939**،(الجزائر:دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،2011).
- **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939_1951**،(الجزائر:دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع،2011).

32.قداش (محفوظ) ، صاري (جيلالي)، **الجزائر صمود ومقاومة 1830_1962**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2012).

33.قنانش (محمد):

- **آفاق مغاربية المسيرة الوطنية و أحداث 8 ماي 1945**،(الجزائر: منشورات دحلب،1945).

- **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**،(الجزائر:دار القصبة للنشر،2005).

35.لونيسي (إبراهيم):

- **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية**،(الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر و التوزيع،2007).
- **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954_1962**،(الجزائر:دار هومه للنشر والتوزيع، 2007).
- **قبسات من تاريخ الجزائر**،(الجزائر:دار هومه للنشروالتوزيع،2010).

38.نايت بلقاسم (مولود قاسم)، **ردود الفعل الأولية داخليا و خارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**،(الجزائر:شركة دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع،2007).

39.نجار (عمار)،**مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه**،(الجزائر:دار الحكمة،2002).

40.همشاوي (مصطفى)، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**،(الجزائر:دار هومه للطباعة والنشر و التوزيع، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2010).

41.يوسفي(محمد)، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)**، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين،(الجزائر:منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال،2002).

- **باللغة الفرنسية:**

1. Teguia Mohamed, **L'Algérie En Guerre**(Alger :office des publications universitaires,2007).

ت. الدوريات:

1. **مجلة الذاكرة** ،(الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد):
   - (العدد 1،خريف1994).
   - (العدد2،ربيع 1995).
   - (العدد3،خريف1994).
2. **مجلة المصادر**:(الجزائر:المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر):
   - (العدد 2، 1999).
3. **مجلة أول نوفمبر**:(الجزائر: منظمة المجاهدين،الذكرى الثلاثون لاستشهاد العربي بن مهيدي):
   - (العدد 82، د.س.ن).

ث. الرسائل الجامعية:

1. أمال (شلي)،**التنظيم في الثورة التحريرية الجزائرية 1954_1956**(**رسالة ماجستير**)،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2005_2006.
2. قريري (سليمان)،**تطور الإتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940_1954** ،(**رسالة دكتورا**)،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2010_2011.

ج. المعاجم:

1. نويهض (عادل)، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**،(لبنان، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر ،ط2، 1980).

الفهرس

فهرس الموضوعات

الصفحة

المقدمة.....أ-خ
الفصل التمهيدي: مصالي الحاج والمقاومة السياسية من نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب.....9- 25 الجزائري.
1. **المسار النضالي لمصالي الحاج قبل 1926**..... 9-11
أ. مولده ونسبه..... 9
ب. طفولته..... 9
ت. تجنيده الإجباري في الجيش الفرنسي..... 10
ث. هجرته إلى فرنسا..... 10-11
2. **نجم شمال إفريقيا من 1926 إلى 1937**..... 12-23
أ. بوادر ظهور نجم شمال إفريقيا..... 12-14
ب. تأسيس نجم شمال إفريقيا 1924 – 1929..... 14-15
ت. مؤتمر بروكسل 10-15 فيفري المنعطف الحاسم..... 15-21
ث. من نجم شمال إفريقيا المجيد إلى الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا..... 21-23
3. **حزب الشعب الجزائري 1937 – 1939**..... 23-25
الفصل الأول: الوضع السياسي في الجزائر 1939 – 1945..... 27-44
1. **بداية الحرب العالمية الثانية وأثرها في الجزائر**..... 27-31
2. **نزول الحلفاء بالجزائر 1942**..... 31-33
3. **بيان 10 فيفري 1943**..... 33-39
أ. محتوى البيان..... 33-39
4. **مجازر 08 ماي 1945**..... 39-44
أ. أحداث 01 ماي 1945..... 39-40
ب. من مظاهرات سلمية إلى مجازر 08 ماي 1945..... 40-44
الفصل الثاني: أزمة الإنقسام داخل حركة انتصار الحريات الديموقراطية 1946-1947 46-68
1. **مشاركة حركة انتصار الحريات الديموقراطية في انتخابات 1946 – 1948**..... 46-50
أ. المشاركة في انتخابات 1946 و ميلاد حركة انتصار الحريات الديموقراطية..... 46-49
ب. انتخابات 1948..... 50
2. **أزمة الأمين دباغين و الأزمة البربرية 1949**..... 51-53
أ. أزمة الأمين دباغين..... 51

ب. الأزمة البربرية..... 51-53
3. **اكتشاف المنظمة الخاصة 1950**..... 53-61
أ. تأسيسها وتنظيمها..... 53-57
ب. علاقتها مع الحزب..... 58
ت. إنجازات المنظمة الخاصة..... 58-59
ث. اكتشاف المنظمة الخاصة..... 59-60
ج. موقف الحزب من اكتشاف المنظمة الخاصة..... 60-61
4. من المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953 إلى مؤتمر هورنو 1954..... 61-68
أ. مؤتمر أفريل1953..... 63-67
ب. مؤتمر هورنو(بلجيكا) من 14 إلى 16 جويلية 1954 وانعكاساته..... 67-68
الفصل الثالث: تبني الفكر الثوري والإعداد لثورة نوفمبر 1954..... 70-92
1. **اللجنة الثورية للوحدة والعمل ونشاطاتها**..... 70-79
أ. تأسيسها..... 70-73
ب. نشاطاتها..... 73-79
1) اجتماع مجموعة الـ22..... 73-75
2) لجنة الستة ونشاطاتها..... 75-79
2. ميلاد جبهة التحرير الوطني..... 79-85
أ. اجتماع 10 أكتوبر 1954 وقراراته..... 79-82
ب. اجتماع 23 أكتوبر 1954 وأهم نتائجه..... 82-85
3. اندلاع ثورة أول نوفمبر وموقف المركزيين والمصاليين منها..... 85-92
أ. اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954..... 85-86
ب. موقف الاستعمار الفرنسي..... 86-87
ت. موقف المركزيين..... 87-89
ث. موقف المصاليين..... 89-92
الخاتمة..... 93-95

الملاحق

الملحق رقم (01): برنامج نجم أفريقيا الشمالية 1933.
الملحق رقم (02):بطاقة الإشتراك في حزب الشعب الجزائري لسنة 1937.
الملحق رقم (03): بطاقة الإشتراك في حزب الشعب الجزائري لسنة 1938.
الملحق رقم (04): جريدة الأمة.
الملحق رقم (05): برنامج حركة انتصار الحريات الديموقراطية.

الملحق رقم (06): **نص النظام الداخلي للمنظمة الخاصة.**

قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.